



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



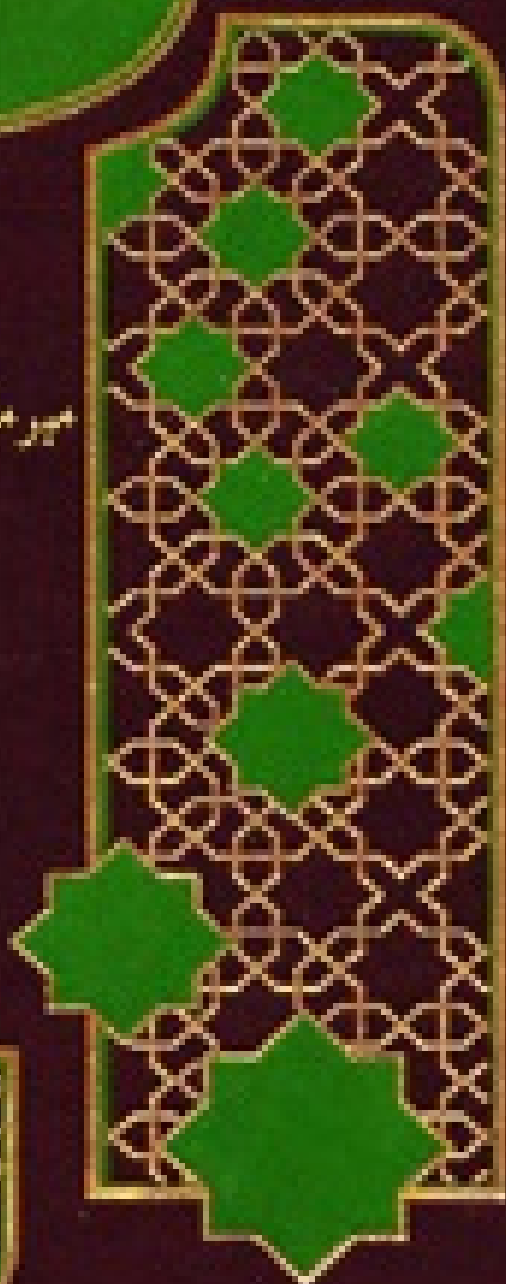
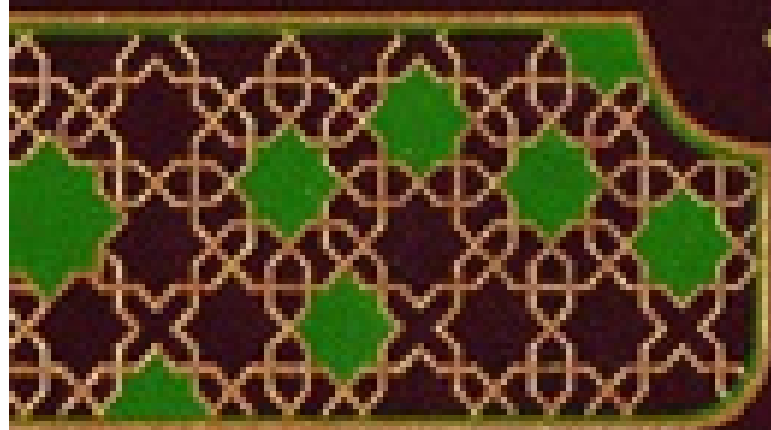
عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

عیون المکھائل

میر محمد باقر بن محمد حسینی استرآبادی

محقق داماد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عيون المسائل

كاتب:

مير محمد باقر بن محمد حسيني استرآبادي (محقق داماد)

نشرت في الطباعة:

نسخه خطي

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١١	عيون المسائل
١١	اشاره
١٢	[المقدمه]
١٤	المسأله الاولى فى نبذه فأذه ممآ يتعلق به احكام الوضوء الصّحيح
١٤	اشاره
١٤	فهناك مقامان
١٤	اما الاول و هو نفى صحّه الحقيقه
١٧	و اما المقام التانى و هو تعيين المجاز فى هذا الاطلاق بالحمل على الشرطيّه
٢٠	اشاره يشترط ما يجب من الطّواف بالوضوء
٢١	قاعده منطوق آتما الاعمال بالنيّات
٢٥	تنبيه معنى القربه المأمور بها فى الكتاب الكريم المحثوث عليها فى السنّه الشّريفه
٢٨	فروع
٢٨	الاول لا يجوز الوضوء لفاغ الدّمه عن واجب مشروط برفع الحدث قبل الوقت بنتيه الوجوب
٢٨	التانى هل تصح طهاره من عليه واجب مشروط بها و ليس فى قصده ان يفعله
٢٨	الثالث لو دخل الوقت فى اثناء المندوبه فالاقوى الاستيناف بنتيه الوجوب
٢٨	الرابع لو نوى قبل الوقت ما يستحبّ لكمال الوضوء كالطّواف المندوب
٣٠	الخامس لو جمع بين الواجب و التدب فى وضوء واحد
٣١	السادس لو شكّ فى دخول الوقت بنى على الاصل و نوى التدب
٣١	السابع لو توضأ على أنه تجديد للوضوء الواجب ندبا فتبين سيق الحدث او فساد الاول
٣٢	الثامن لو شكّ فى الحدث بعد يقين الطّهاره الواجبه او فى شىء من افعالها
٣٢	التاسع نيه الوضوء المجدد كنيّه الصلاه المعاده
٣٤	العاشر لو نوى رفع حدث واقع بعينه ارتفعت جملة الاحداث
٣٤	الحادى عشر هل يستحبّ تداخل الاسباب فى الطّهارات المستحبّات

- ٣٥ الثاني عشر ذكر الاصحاب ان في تيه الوضوء للنوم نظرا
- ٣٦ افصح لا يختلج وهمك ان قول النبي العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ
- ٤٢ المسأله الثانيه لو احدث المتيّم من الجنابه حدثا اصغر انتقض تيممه اجماعا
- ٤٢ اشاره
- ٤٢ لنا على ذلك دلائل من وجوه متعدده
- ٤٢ الاول ان رفع الحدث و استباحه العباده المشروطه بالطهاره كالصلاه مفهومان متساوقان
- ٤٤ الدليل الثاني ان مقتضى البدليه المحكوم بها في الكتاب و السنه ترتب اثار المبدل منه على البديل
- ٤٥ الثالث ان رفع الحدث مطلقا سواء اخذ بمعنى نفس السبب او بمعنى التجاسه الوهميه المسببه عنه
- ٤٦ الرابع قوله تعالى مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ
- ٤٦ الخامس قول رسول الله ص الصعيد طهور المسلم
- ٤٦ السادس قول مولانا امير المؤمنين صلى الله عليه و آله لا وضوء من موطأ
- ٤٨ السابع قول النبي صلى الله عليه و آله و سلم لأبي ذر يا ابا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين
- ٤٩ فصل احتجّ العلماء في المختلف على قول الاكثر بأنه بعد التيمّم جنب فلا يجب عليه الوضوء
- ٥١ تبيان قال شيخنا المحقق الشهيد في قواعد
- ٥١ اشاره
- ٥٤ فروع
- ٥٤ الاول لو احدث الجنب المتيّم حدثا اصغر و لم يجد ماء
- ٥٤ الثاني لو نوى المتيّم الاستباحه المطلقه لا المغتياه بطل
- ٥٤ الثالث لو كان المكلف متيّمًا من حدث يوجب الطهارتين
- ٥٤ الرابع المتيّم يستحقّ منذور الصدقه على من ليس بمحدث عندنا
- ٥٤ الخامس يتقوى على ما اخترناه وجوب التيمّم لصوم الجنب مع عدم التمكن من الغسل
- ٥٥ السادس يتعين عندنا القول بأنه يستباح بالتيمّم كلّما يستباح بالطهاره المائيه
- ٥٦ السابع المتيّم من الجنابه اذا صار ذا الاصغر تبقى له اباحه دخول المساجد و قراءه العزائم
- ٥٦ الثامن لو قلنا بوجود الغسل لنفسه و ظلّ المكلف موته قبل ادراك وقت المشروط
- ٥٦ التاسع مقتضى الاجماع المذكور عدم انعقاد التيمّم قبل الوقت فرضا
- ٥٧ العاشر لو تيمّم قبل الوقت لفائته فرضا او لنافله نفلا فدخل الوقت كفاه

- ٥٧ الحادى عشر هل يستحب تجديد التيمم بحسب الصلوات فيه وجه ليس ببعيد
- ٥٧ الثانى عشر يستحب التيمم بدلا عن الوضوء او الغسل فى كل موضع يستحب احدهما
- ٥٧ الثالث عشر الاصح عندى وفاقا لأكثر الاصحاب استحباب التيمم لصلاه الجنازه مع وجود الماء
- ٥٧ الرابع عشر المحدث اذا نوى بتيممه استحبابه واحد من المشروطات بالطهاره
- ٥٨ الخامس عشر لو تيمم الضبى ثم بلغ
- ٥٨ السادس عشر هل ينتقض التيمم بمجرد وجدان الماء او بمضى زمان يسع فعل الطهاره يرجح الاوّل
- ٥٩ السابع عشر اذا وجد المتيتم الماء فى أثناء الصلاه و حكمنا بالإتمام مع وجود الماء
- ٥٩ الثامن عشر لو كانت هذه الصلاه نافله حكم الشيخ بصحة تلك التافله
- ٦٠ التاسع عشر لو يتم الميت بدلا عن الغسل
- ٦٠ العشرون التيمم الذى لا تنوى فيه البدليه
- ٦٠ فروع
- ٦٠ الاوّل هل الاغتسال تحت المطر الغزير و الميزاب شبه الارتماس فى الماء
- ٦٢ الثانى مورد الخبر فى اجزاء الارتماس غسل الجنابه
- ٦٢ الثالث جميع البدن فى الارتماس كعضو واحد فى الترتيب
- ٦٢ الرابع ربما يقال يجب فى الارتماس استحضار التيه فعلا إلى اخر الغسل
- ٦٣ الخامس لا ريب ان الترتيب افضل
- ٦٣ السادس المشهور انه لا يجب الترتيب فى نفس العضو و ان وجب بين الاعضاء
- ٦٤ السابع المفصل المحسوس من الجانبين فالاولى غسل الحد المشترك معهما
- ٦٤ الثامن لو تخلل حدث اصغر فى اثناء الغسل المرتب
- ٦٧ التاسع لو وقع الاصغر من المرتمس
- ٦٧ العاشر ايقاع الاصغر فى اثناء الغسل اختيارا ليس بحرام على قولى الاتمام و الوضوء و الاكتفاء بالإتمام قطعاً
- ٦٧ الحادى عشر حريم الخلاف الدائر بينهم غسل الجنابه
- ٦٩ الثانى عشر لا يجب الدلك عندنا و ينبغى امرار الماء باليد على العكن
- ٦٩ الثالث عشر لا يستحب تجديد الغسل للأصل و الاقتصار على مورد التص فى تجديد الوضوء
- ٦٩ الرابع عشر اجزاء غسل الجنابه عن الوضوء اجماعى
- ٧٢ الخامس عشر لو توضأ المغتسل من الجنابه غير معتقد للشرعيه على الوجوب و لا على التدب

- ٧٢ السادس عشر تحريم الوضوء في الاثناء كتحريمه بعد الفراغ
- ٧٢ السابع عشر لا يختص استحباب غسل اليدين قبل الغسل بالمرتب بل يعتمه المرتمس على الاظهر
- ٧٣ المسأله الثالثه من تفرداتنا معشر الطائفه المحققه و الفرقة التاجيه وجوب الترتيب بين الاعضاء في الغسل
- ٧٣ اشاره
- ٧٦ تفصله فيها تبصره من يرى وجوب الغسل لنفسه لا يرتاب في وجوبه للضلاه ايضا
- ٧٧ فائده يجب بالجنابه الغسل على الكافر و لا يجتبه الاسلام بل يصححه
- ٧٩ تذييل لا يختص غسل الجمعه بآتيها و لا يقدم على الفجر اختيارا
- ٨٠ ختامه حظ السالك من الغسل مضافا إلى حظ العابد منه
- ٨١ المسأله الرابعه من المتقرر ان نيه الايتمام واجبه على المأموم
- ٨١ اشاره
- ٨٦ ثم لهذه المسأله في تضاعيف الفقه جزئيات شتى
- ٨٦ الاول استحباب الاستنجاء بالماء في غير المتعدى
- ٨٦ الثاني اذا كان هناك ماء مطلق ليس يكفي للوضوء
- ٨٧ الثالث المشهور بين الاصحاب جواز ايقاع نيه الوضوء و الغسل عند غسل اليدين
- ٨٧ اشاره
- ٨٨ نكات
- ٨٨ الاولى هل الافضل ايقاع النيه في وقتها المتصيق
- ٨٨ الثانيه لو وقع النيه في اول وقتها المتسع ائيب
- ٨٨ الثالثه هل الاستياك و التسميه من سنن الوضوء الجائز ايقاع النيه عندها
- ٨٩ الرابعه التسميه من مستحبات الوضوء اجماعا
- ٨٩ الخامسه لو نسي التسميه في الابتداء فالاقرب تداركها في الاثناء
- ٨٩ السادسه الظاهر تقديم الاستياك على غسل اليدين
- ٩٠ السابعه روايه علي بن جعفر عن اخيه مولانا الكاظم ع تدل على جواز الاعتياض بالمستبحه
- ٩١ الثامنه يستحب تمرين الصبي على الاستياك
- ٩١ التاسعه لو لم يوقع نيه الوضوء آلا في وقتها المتصيق
- ٩١ العاشره يتصور في غسل اليدين الاحكام الخمسه بأسرها

- الحادي عشر المشهور اشتراط استحباب غسل اليدين ٩١
- الثاني عشر قال جدّي القمقام اعلى الله مقامه لما كان ادخال جزء من الرأس في غسل الوجه واجبا من باب المقدّمه ٩٣
- الزابع مذهب الاكثر استحباب الجهر بالبسمله في الاخفاتيّه مطلقا ٩٣
- اشاره ٩٣
- ذنابه فيها فوايد ٩٥
- الاولى ما ذهب اليه الاكثر هو المختار عندى فسواء في ذلك الحمد و السوره و الاوليان و الاخيران ٩٥
- الثانيه قال بعض الاصحاب اقلّ الجهر اسماع القريب تحقيقا او تقديرا و حدّ الاخفات اسماع نفسه كذلك ٩٦
- الثالثه جاهل الحكم كجاهل الاصل معذور في الجهر و الاخفات ٩٦
- الرابعه أوجب الشّيخ ابو على ابن الشّيخ الأعظم التّعوذ للأمر به ٩٦
- الخامسه الاصحّ استحباب الجهر بالقنوت مطلقا في الجهرتيه و الاخفاتيّه ٩٨
- السادسه التّعويل على الذّائع بين الاصحاب من وجوب الجهر في الصّبح و الاوليين من العشاءين و الاخفات في البواقي ٩٨
- التابعه اجمع علماؤنا على اجزاء التّسبيحات بدل الحمد اختيارا في الاخيرتين من الظّهرين ٩٩
- تنبيهات ١٠٠
- احدها هناك روايتان لم يقل بمضمونهما من الاصحاب ١٠٠
- و ثانيها هل نسيان القراءه في الأوّلتين منشا لتعيين الفاتحه ١٠١
- و ثالثها اختلف في المفاضله بين القراءه و التّسبيح ١٠١
- و رابعها هل التّسبيح افضل مع نسيان القراءه في الاوليين ام القراءه ١٠٢
- و خامسها يجوز القراءه في احدى الاخيرتين و التّسبيح في أحرهما ١٠٢
- و سادسها ليس فيها بسمله وجوبا لأنّها جزء من القراءه فقط ١٠٢
- و سابعها الاقرب أنّه اذا شرع في احدهما فليس له تركه و العدول إلى الاخر ١٠٢
- و ثامنها الذائع بين الاصحاب أنّه لا يستحبّ الزّيادة على اثنا عشره تسبيحه ١٠٣
- و تاسعها الاقوى اعتبار وجوب الترتيب في التّسبيح ١٠٣
- و عاشرها يجب فيه الموالاته الواجبه في القراءه و مراعاة الألفاظ العربيّه و الاعراب ١٠٣
- و ثاني عشرها حكم التّسبيح حكم القراءه في الوجوب و عدم الزّكّنيه ١٠٣
- السادس و لنذكر فيه بقيت مما رما إيراد ذكره موجزا ١٠٣
- فرعان ١٠٧

- ١٠٧ ----- الاوّل اذا قرأ بعض سورة فهل يبقى التخيير فيما بعدها بين اكمالها و بين قراءه سورة غيرها
- ١٠٧ ----- الثاني لو كان رصديا و استبان له حصول الكسف او اخبره عدل رصديّ بالحصول
- ١٠٧ ----- تنبيه وقوع الزلّله سبب لوجوب الصلاه و ليس زمانها وقتا لها
- ١٠٩ ----- لحاقه اجمع علماؤنا على أنّ التداء المشروط به وجوب السعي إلى صلاه الجمعه
- ١١١ ----- فروع
- ١١١ ----- الاوّل حضور الامام ع او من نصب من قبله او نائب الغيبه
- ١١٢ ----- الثاني اذا تقدّم من له صلوح الامامه
- ١١٣ ----- الثالث حكم العدد حكم حضور الامام في الانعقاد
- ١١٤ ----- ختام غايه حظّ العابد من صلاه الجماعه جعل صلاته مع صلوات المجتمعين صفقه واحده
- ١١٥ ----- المسأله الخامسه قضيه الاصل وجوب استحضار التيه فعلا في كلّ جزء من اجزاء العباده
- ١١٩ ----- تعريف مركز

شماره بازیابی: ۲۳۰۴-۵

امانت: امانت داده می شود

شماره کتابشناسی ملی: ع ۲۳۰۴

سرشناسه: محقق داماد، میرمحمد باقر بن محمد حسینی استرآبادی (م. ۱۰۴۰ یا ۱۰۴۱)

عنوان و نام پدیدآور: عیون المسائل [نسخه خطی] میرمحمد باقر بن محمد حسینی استرآبادی محقق داماد

آغاز، انجام، انجامه: آغاز نسخه: "سبحانک اللهم انی للسان هذه الذمه المخدجه ان یوازی حقوق نعمک بالحمد"

انجام نسخه: "فالجاعل يجعل سنخ جوهر الماهیه و یفعل نفس ذاتها فینتزع منها الوجود"

معرفی کتاب: بحث و بررسی استدلالی ۵ مسئله فقهی است با توضیح و تفصیل پیرامون متفرعات هر مسئله/مسئله مورد بحث عبارتند از: ۱- فی نبذه مما یتعلق باحکام الوضو ص. ۲۴- حدث الممیم من الجنابه حدثا اصغرا ص. ۳۲۴- وجوب الترتیب بین الاعضاء فی الغسل ص. ۴۳۹- نیه الائتمام علی الماموم ص. ۵۵۴- وجوب استحضار النیه

مشخصات ظاهری: برگ: ۸۰، سطر ۱۵، اندازه سطور ۱۳۵X۸۰، قطع ۱۹۵X۱۲۵

یادداشت مشخصات ظاهری: نوع کاغذ: اصفهانی نخودی

خط: نسخ

تزئینات جلد: تیماج زرشکی، یک لایه، عطف تیماج زرشکی الحاقی

تزئینات متن: عناوین و سرفصلها با مرکب قرمز، روی پاره ای از کلمات با مرکب قرمز خطکشی شده

حواشی اوراق نسخه: نسخه در حواشی تصحیح شده

مهرها و تملک و غیره: برگ اول ممهور به مهر مالکیت "عبده ابن حسن محمد" - ظهر برگ اول دعائی مروی از حضرت علی (ع) در دفع بلا و نصرت بر دشمنان، در برگ ۲ مطالبی در ترجمه مولف کتاب به همراه یادداشتی در وقف کتاب در سال ۱۲۳۸ بر طلاب علوم دینیّه توسط محمد حسن قزوینی و یادداشت مالکیت عمادالدین مازندرانی به همراه مهر بیضوی مالکیت، مطالی کوتاه در شرح لغات متن با استفاده از کتاب صحاح در حواشی بعضی اوراق

فرسودگی، ناقص بودن صفحات: در بعضی اوراق و در اوراق دیگر محل عناوین خالی از نوشته، لبه های بالایی بعضی از اوراق موربانه خوردگی دارد

منابع اثر، نمایه ها، چکیده ها : منابع دیده شده: الذریعه (۳۸۲/۱۵)، ف. مرعشی (۳۰/۱۵)

شماره بازیابی : ۱۱۴۱-۵۰۳/ع/۴

[المقدمه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و من جناب فضلک الاستیفاء و الاستیزاع یا علیم یا حکیم سبحانک اللهم انی للسان هذه الذمه المخدجه ان یوازی حقوق نعمک بالحمد و حمدی لنعمائک من اسطع ما بلج و ارعج من فضلک علی و کیف لیان هذه اللہجه الممرجه ان یدانی قطوف کرمک بالشکر و شکرى لآلائک من المع ما لمع و التمع من طولک لدی خصص افضل صلواتک و اجزل برکاتک بأکمل من بلغ عنک و دعی إلیک و اکرم من هدی إلی سبیلک و دلّ علیک حبیبک و رسولک سیدنا

عیون المسائل، ص: ۵

و نبینا محمّد و عترته الاطیین و حامته الاقربین مواضع سرّک و حملة کتابک و تراجمه و حیک و مجالى نورک و حفظه دینک و السنه أمرک و نهیک و بعد فیقول احوج المرّبیین إلی الرّبّ الغنی محمّد بن محمّد یلقب باقر الداماد الحسینی ختم الله له بالحسنی انی مذ مصرت العلم و تمصّرت الحکمه و قد کنت ظفرت بما رویناه فیما رویناه عن موالینا المعصومین و ائمتنا الطّاهرین صلوات الله و تسلیماته علیهم اجمعین من نصوصهم النّیاضه علی انّ اشدّ الیتامی یتما حیث حتّ التّنزیل العزیز فی القرآن الکریم علی برّهم و کفالتهم لانقطاعهم عن آبائهم یتیم انقطع عن امامه لا یقدر علی الوصول الیه و لا یدری

عیون المسائل، ص: ۶

کیف حکمه فیما یتلی به من شرایع دینه و لا سیما قول رسول الله صلی

اللّٰه عليه وآله وسلم فيما روته عنه سيّدتنا و مولاتنا الطّهره الطّاهره البتول سيّده النّساء درّه آل الرّسول صلوات اللّٰه عليها و على ايها و بعلمها و بنيتها ثمّ ينادى رّبنا عزّ و جلّ أيّها الكافلون لأيتام آل محمّد النّاعشون لهم عند انقطاعهم عن آباؤهم الّذين هم ائمّتهم هؤلاء تلامذتكم و الايتام الّذين كفلتموهم إلى اخر الحديث و ذيله و قول سيّدنا الصّيادق ابي عبد اللّٰه جعفر بن محمّد الباقر عليهما السّلام علماء شيعتنا مرابطون فى الثّغر الّذى يلى ابيس و عفاريتها إلى قوله عليه السّلام الا فمن انتصب لذلك من شيعتنا كان افضل ممّن

عيون المسائل، ص: ٧

جاهد الرّوم و التّرك و الخزر الف الف مرّه لأنّه يدفع عن اديان محبّينا و ذاك يدفع عن ابدانهم و قول سيّدنا الرّضا ابي الحسن علىّ بن موسى عليهما السّلام فيدخل الجنّه مع فئام و فئام حتّى قال عشرا و هم الّذين اخذوا عنه علومه و اخذوا عمّن اخذ عنه إلى يوم القيمه مضافه إلى ما ورد و صحّ عنهم عليهم السّلام فى فضل اصطلام ظلمه الجهل و نكال اكتنام نور العلم هممت بإرشاد التّياثين و ازاحه اسقام النّفوس بإذاعه اسرار الحقّ و اليقين و ما زال و كدى ايضاح السّبل إلى عالم الملكوت بأنوار البراهين و اضاءه ظلمات القلوب بإشاعه الحقائق فى دقائق احكام الدّين الرّزين و حيث أنّ دواهى الدّهر لا زالت تعوقى

عيون المسائل، ص: ٨

مرّه بعد اولى و تلعب بى كره قبل اخرى فرّبما اختلست خلسه من العصر و اختطفت بضعه من العمر فنهجت إلى احصاف العلم القويم من الصّراط المستقيم و عرجت فى درج افلاك الحكمة الايمانيه المتينه بالأفق المبين و

الآن حيث اجبت عن مسائل سألت عنها فاملت على عصابه محفل الدرس شطرا فائحا من زواهر الكلام و أقيت إليهم قسطا صالحا من جواهر حصيفه النظام طريفه الانتظام ألحت على عصبه من الاولاد الروحانيه بالاقتراح كى اخرطها فى سمط صحيفه يتلون قوارع ألفاظها بروائع ارعاضها و يتدبرون فى لوامع معانيها ببدايع مبانيها فها انا اضرب بعصا الفحص حجر القريحه فتنفجر منه اثنتا عشر عينا ليعلم كل

عيون المسائل، ص: ٩

اناس مشربهم صانها الله عن قوم هم فى متيهه الباطل واغلون فى غفله عن شريعته الحق لا يرجعون تخرج الكلمه من افواههم لا تعيها قلوبهم و هم لمقت الحقيقه يتعرضون و الله ولى العلم و الحكمه به الاعتصام و منه العصمه

المسأله الاولى فى نبذه فادّه مما يتعلّق به احكام الوضوء الصحيح

اشاره

هو المشهور عند الاصحاب من استحباب الوضوء للصلاه المندوبه و مس كتابه القرآن اذا لم يكن واجبا كما اذا توقّف عليه الاصلاح او جمع المتناثر و ربّما قال بعضهم بالوجوب و أورد جدّى المحقّق اعلى الله درجته فى شرح القواعد أنّه لا يصح ان يعنى بإطلاق الوجوب هناك الا المجاز تعبيرا به عن الاشتراط و تنزيلا له منزلته

عيون المسائل، ص: ١٠

بناء على ان شرط الشئ ء يضاهاى الواجب فى أنّه لا بد منه فى ذلك الشئ ء

فهناك مقامان

اما الاول و هو نفى صحه الحقيقه

فى هذا الاطلاق فلعلك تقول انّ فيه اعضالا عويصا ا ليس له ان يروم ما هو احد الاحكام الخمسه بالمعنى المصطلح عليه تمسكا بأنّ شرعيه الصلاه المندوبه مشروطه بالوضوء و فعلها من دونه حرام وفاقا و كل ما يحرم فعله فانه يجب ضده العام و هو تركه بتة فترك فعل المشروط من دون الوضوء الذى هو شرطه واجب و انما يتحقّق ذلك بترك المشروط و الشرط او الاتيان بالشرط فقط او بهما جميعا و من المستبين بقوه ما تقرّر فى الاصول أنّه كلّما وجب القدر المشترك بين افراد معينه

عيون المسائل، ص: ١٢

كان كل من تلك الافراد واجبا تخييريا و كل واجب مخير مهما اتى به فانما يؤتى به على وجه الوجوب و لا يثلم فى ذلك جواز تركه بخصوصه بل هو معتبر فى الوجوب التخييري فلذلك تسمعهم يقولون أنّه غير مدافع للاستحباب العيني فقد لزم ان الوضوء للصلاه المندوبه و كذلك لمس كتابه القرآن المندوب واجبا ينوى فيه الوجوب كلّما يؤتى به و هو ما ريم بإطلاق الوجوب فنقول لك هذا الاشكالات المستصعب دفعها و لعل الفصيه عنه أنّ كون طبيعه ما من الواجبات قدرا مشتركا بحسب التحقّق بين

معينه بحيث لا يتعدى تحققها تحقق واحد منها البتة انما يستوجب الوجوب التخييري اذا كانت

عيون المسائل، ص: ١٣

تلك العلاقه من تلقاء وضع الشارع حيث يجعل امورا معينه فحسب افراد تلك الطبيعه بحسب التحقق و ان احتمل في تجويز العقل ان يكون هناك فرد اخر يتحقق الطبيعه بتحقيقه كما في خصال الكفار لا اذا كانت هي لزوميه طبيعته بحيث يحكم العقل بمجرد لحاظ الطبيعه و تلك الامور مع عزل النظر عن حكم الشارع ان تحققها يستلزم تحقق واحد منها لا بعينه و يمتنع من دون تحقق شىء منها اصلا فالمعتبر هناك من تلك العلاقه هي الوضعيه الشرعيه بحيث يكون ذلك الاستلزام من جهه الشارع فان اؤهم انه على مقتضى قاعده التحسين و التقيح العقلين لا تكون الاحكام مستنده إلى الشارع بل مأخوذه منه فقط اريح بأن

عيون المسائل، ص: ١٤

مناط الوجوب التخييري هو ذلك الربط الاستلزامي العقلي الكاشف عنه الشارع على المعنى المأخوذ في تلك القاعده اعني الاستناد إلى جهه مرجحه في ذات الفعل لا- الربط اللزومي العقلي على اصطلاح العلوم العقلية اعني امتناع الانفكاك بحسب حكم العقل بمجرد لحاظ الحاشيتين فما رماه هو انه لا يكفي هناك مطلق الاستلزام بحسب التحقق و ان استند إلى الضروره العقلية بحيث لا- يسوغ عند العقل احتمال تحقق الطبيعه بنحو اخر بل لا بد من اللزوم المستند إلى جهه مرجحه في ذات الطبيعه الواجبه و ذوات تلك الامور يكشف الشارع عنها و ان أمكن الانفكاك عند العقل بحسب لحاظ الطرفين فلئن اعيد التشكيك بأن على تقدير

عيون المسائل، ص: ١٦

اللزوم العقلي يمتنع تحقق الطبيعه نظرا إلى ذاتها مع انتفاء تلك الافراد رأسا فايقاع الفرد المنتشر مما لا يتم ايقاع الطبيعه الا

به و ما لا- يتم الواجب المطلق ألما به فهو واجب فيكون ايقاع الفرد المنتشر واجبا و يلزم الوجوب التخييري اعيد الفحص و قيل فيرجع القول إلى ما تشبث به الكعبي لحصر الاحكام في الوجوب و الحرمة و هو قياس مغالطي ينحل بأن ما لا يتم الواجب المطلق ألما به هو ما يتقدم على الواجب المطلق تقدما بالذات اعني تقدم الموقوف عليه على الموقوف سواء كان التوقف عقلا كما للمركب على جزئه او مأخوذا من الشرع و ان كان لجهه رابطة في ذات الفعل كما للصلاه على الطهاره أو عاده كما لغسل المرفق على غسل جزء متقدم

عيون المسائل، ص: ١٧

عليه و لا يشمل ذلك لازم الواجب فان اللازم متأخر بالذات عن الملزوم و الواجب ما يذم تاركه من حيث هو تارك له بالذات و تارك لازم الواجب انما يتوجه اليه الذم و العقاب بالعرض من حيث ترك الملزوم و من المقتز مقره ان ما بالعرض فمن جميع انحاء الاتصافات انما مفاده و معاده المجاز العقلي و تحقق الفرد المنتشر انما هو لازم لتحقيق الطبيعه لا عله لها بل يشبه ان يكون حق العائيه هناك بالعكس أ ليس قد تحقق في مظانه ان الطبيعه لا بشرط شىء تتقدم على الطبيعه بشرط شىء فاذا امتناع الانفكاك هناك لا يستلزم الوجوب التخييري فتثبت و لا تتخبط

و اما المقام الثاني و هو تعيين المجاز في هذا الاطلاق بالحمل على الشرطيه

عيون المسائل، ص: ١٩

فنحن نقول ان فيه مفحفا فقهيا فانه و ان لم يكن هناك مجاز من ارتكاب التجوز لكن من اطلق الوجوب على هذا القسم صرح بأنه لم يرم مجرد الشرطيه بل معنى اخر سماه الوجوب غير المستقر و لعله اراد بذلك استيجاب تركه للعقاب على بعض الوجوه و ذلك اذا

كان مع الاتيان بالمشروط نعم قد يعبر عن الشرطيه بالوجوب فى بعض المواد كما فى هيات بعض المستحبات و من ثم قال شيخنا المحقق الشهيد نور الله سره فى قواعد الاصل فى هيت المستحب ان تكون مستحبه لامتناع زياده الوصف على الاصل و قد خولف فى مواضع منها الترتيب فى الاذان وصفه الاصحاب بالوجوب و منها رفع اليدين بالتكبير فى جميع تكبيرات الصلاه

عيون المسائل، ص: ٢٠

و وصفه المرتضى بالوجوب و منها وجوب القعود فى النافله او القيام تخيرا ان قلنا بعدم جواز الاضطجاع هذا و ترتيب الاذان الوجوب بمعنى الشرط و منها وجوب الطهاره للصلاه المندوبه و يسمى الوجوب غير المستقر انتهى بالفاظه و تحصيله على ضرب ميا من التفصيل ان بعضا ميا يشترط به المستحبات بحيث اذا اتى بالمشروط من دونه لم يتحقق حقيقه المشروط لكنه لم يستوجب ترتب العقاب اصلا و هذا مثل ترتيب الاذان و القيام او القعود تخيرا فى النافله و منه ما اذا ترك مع الاتيان بالمشروط منع من تحقق المشروط و اوجب ترتب العقاب و ذلك مثل الطهاره بالنسبه الى الصلاه المندوبه اتفاقا و بالنسبه الى مس كتابه

عيون المسائل، ص: ٢٢

القرآن المستحب على الاصح فاذا اطلق الوجوب على القسم الاول اريد مجرد الشرطيه فانه يضاهى الواجب فى انه لا بد منه و لكن على بعض الوجوه اى فى تحقق المشروط و ان اطلق على القسم الثانى ريم الوجوب غير المستقر و هو ان تركه يوجب العقاب و لكن على بعض الوجوه اى مع الاتيان بالمشروط فهو يضاهى الواجب فى ايجاب تركه العقاب فهذه المضاهاه اقوى و اتم فاذا قد استوى الفرق بين الوجوب بمعنى ما لا يحل تركه فى

نفسه و بين الوجوب بمعنى ما لا بد منه في عبادته ما و بمعنى ما لا تحل بدونه تلك العباده فاحتفظ به أنه بذلك لجدير تذكركه
تحريم مس خط المصحف الا منسوخ التلاوه منه لا منسوخ الحكم فقط

عيون المسائل، ص: ٢٤

□
و الحق به ابو الصيلاح اسم الله تعالى، على ذى الاصغر هو الاصح بالآيه و الزوايه خلافا للمبسوط و السرائر كما على ذى الاكبر
بالاجماع و كذلك اسماء الانبياء عليهم السلام و الائمه عليهم السلام خلافا للمنتهى و ان لم نعثر فيه على نص لأن للمسمى حظا
من الاسم و وجوب التوقير عام و المدد و التشديد و الهمزه محرمة المس لكونها اجزاء جوهر اللفظ دون الاعراب على الاظهر
لكونه من حيز الكيفيات العارضة و من الامور المحدثه و تعتبر الحروف و الكلمات ممتا يحرم مسه بتيه الكاتب فيقبل اخباره
بذلك و ما على الدرهم و الدنانير كما على غيره على الاقوى لأصالة عدم الفرق و لموثقه عمّار بن موسى عن الصادق عليه
السلام لا يمس الجنب درهما و لا دينارا

عيون المسائل، ص: ٢٤

□
عليه اسم الله تعالى و اتميا روايه محمّد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انى لأوتى بالدرهم فأخذه لجنب و خبر ابى الزبيح عن
الصادق عليه السلام فى الجنب يمس الدرهم و فيها اسم الله او اسم رسوله قال لا بأس قلت اجد فيهما ما يعارضه أ ليس الاخذ
غير ملزوم للمس و مس ما فيه الاسم غير مستلزم لمس الاسم و ما عليه القرآن او الاسم ليس يحرم مسه عند اصحابنا خلافا للعامه
و لا يختص التحريم بالكف ظاهرا و باطنا يعم جميع الاجزاء و اطرافها حتى الوجه و اللسان دون

السِّنّ و الشعر و اطراف الاضافير و يجب على الوليّ منع الصبّي من المسّ قبل الطّهارة على الاقرب فان تطهّر فوجهان من اباحه الصّلاه له و من عدم ارتفاع حدثه و المنع اولي

اشاره يشترط ما يجب من الطّواف بالوضوء

عيون المسائل، ص: ٢٧

لقله صلّى الله عليه و آله و سلّم الطّواف بالبيت صلاه و يتعدّر الحملّ على الحقيقه فيتعيّن اقرب المجازات و هو الاتّحاد في الاحكام و من جملتها الاشتراط بالطّهارة و ربّما يضمّ اليه قوله صلّى الله عليه و آله لا- صلاه ألّا بطهور على ان يكون كبرى القياس فينتج لا طواف ألّا بطهور و يورد عليه انّ المفرد المحلّي باللّام لا يفيد العموم على المنصور لدى المحصّين فلا يلزم ألّا كون بعض الطّواف بالبيت صلاه فانّما اللّاعزم اشتراط الطّهارة في ذلك البعض لا- غير و ايضا صغرى القياس قضيه مرسله و المرسله في قوه الجزئيه على ما هو المقرّر في صناعه الميزان و النتيجه بعض الطّواف ليس ألّا بطهور فيجاب بأنّ معرّف اسم الجنس تعريف جنس من

عيون المسائل، ص: ٢٨

الصّبيغ الموضوعه للعموم عند فئه من المحقّقين في الاصول و الحقّ على ما ذهب اليه بعض ائمه التّحقيق من علماء العربيّه انّ اسم الجنس انّما وضعه للطّبيعه من حيث هي لا للفرد المنتشر و لا للحقيقه بشرط الوحده الذّهنيه و اللّام انّما تعطى بالذّات و بحسب تعريف الجنس ثمّ الجنس كما يقصد اليه من حيث هو هو فقد يقصد اليه من حيث هو ينطبق على كلّ فرد من افراده او من حيث ينطبق على بعض افراده بمعونه القرائن فالاستغراق و العهد قد يعرض لاستيجاب المقام او الاحتفاف بالقرائن الخارجه و المرسله على ما حقّقناه وفاقا لما حصّله الرّؤساء من قدماء

الميزانيتين أنّما موضوعها الطّبيعه من حيث هي هي بلا زياده شرط و الطّبيعه من حيث هي هي تصلح للكلّيه و الجزئيه

عيون المسائل، ص: ٢٩

و الطّبيعه فالحكم الصادق على موضوع المرسله يصحّ ان يسرى إلى كلّ منها فصدقه اعمّ من ان يكون بصدق المحمول على بعض الافراد الحقيقيه او عليها استيعابا او على نفس الطّبيعه من حيث هي هي فالمرسله يستلزم مطلق الجزئيه اعمّ من ان يكون الحكم فيها على الطّبيعه من حيث الانطباق على بعض الافراد الحقيقيه اعنى الانواع و الاشخاص او بعض الافراد الاعتباريه الّتي خصوصها بحسب الاعتبار لا-الاخصّيه التناوليّه و أنّما يتعيّن كلّ من الجزئيتين باللّزوم للمرسله فى المقامات العلميه باستحقاق المقام او بدليل يقتضيه و معلوم هناك عدم تعلق القصد بحمل الصّلاه على بعض افراد الطّواف بخصوصه كيف و لو كان ذاك كان الحديث بمضمونه خارقا للإجماع المركّب اللّهمّ الا ان يراد بذلك

عيون المسائل، ص: ٣١

البعض جميع الافراد الواجبه فينصرف اللّزوم إلى حاصره محيطه تنتج المطلوب على أنّه قد تقرّر فى مقرّه أنّ مرسلات العلوم و الصّناعات محيطات و مطلقاتها ضروريّات فما ظنّك بمرسلات احاديث سيّد البشر و أوصيائه الطّاهرين صلوات الله عليه و عليهم اجمعين هذا و اما الطّواف المندوب فالاصحّ أنّه غير مشروط بالطّهاره و خصوص روايه محمّد بن مسلم و زراره و عبيد يدفع تمسك العلّامه فى النّهايّه مطابقا لأبى الصّلاح الحلبيّ بالعمومات

قاعده منطوق أنّما الاعمال بالنيّات

و أنّما لكلّ امرئ ما نوى يقتضى تمييز العمل عند المكلف عن كلّ ما يشاركه فى جنسه او فى فصله او فى خواصّه او فى وجوهه و كيفيّاته او فى غاياته فالنّيّه تعتبر فى جميع العبادات

عيون المسائل، ص: ٣٢

إذا أمكن فعلها على وجهين و يجب

التعريض لجميع مشخّصات العباده و مميّزاتها عن ساير المشاركات فلا- محاله يجب قصد جنس الفعل ثم فصوله و وجوهه كالوجوب و وجهه او التدب و وجهه و كالاداء او القضاء فى الصلاه ثم غاياته كالرفع و الاستباحه فى الطهاره ثم غايه الغايات اى الغايه الاخيريه و هى القربه و لا- يستحب الحكم فى النظر المعرف لوجوب معرفه الله تعالى فانه عباده بل اول ما يجب من العبادات و لا تعتبر فيه التيه لعدم تحصيل المعرفه قبله فلا يجزى هناك اختلاف الوجوه المتصوره فى ساير العبادات اذ هى انما تحصل بعد لحاظ جناب الشارع و امره و نهيه و لا فى اراده الطاعه اعنى التيه فانها عباده و لا تفتقر الى تيه وراء نفسها

عيون المسائل، ص: ٣٤

و الا لتمادى الامر الى لا نهايه و السرّ فيه ان التيه مميّزه عن ساير الاعمال بعضها عن بعض و هى متميّزه عن ساير القصود بذاتها فلا يعوزها قصد آخر يميّزها عنها و هذا كما ان المشخّص يشخّص الماهيه و هو متشخّص بذاته و اما ترك المحرّمات فانه و ان كان واجبا و كذلك ترك المكروهات و ان كان مستحبّا الا انه لا تجب فيه التيه لسنا نعنى بذلك ترتب الثواب مع عدم التيه بل نعنى ان الامتثال حاصل بدونها و ان كان استحقاق الثواب بالترك يتوقّف على تيه القربه و السير ان الغرض الالهى من هذه التروك هجران تلك الاشياء ليستعدّ بذلك للعمل الصالح و هذا الغرض يحصل بنفس الترك بما هو ترك على اى وجه كان فالترك المقصود كانه واحد

عيون المسائل، ص: ٣٥

لا يسع وجهين مختلفين و ان كان مطلق الترك يتصور وقوعه على وجوه مختلفه و من

هذا الباب الافعال الجارويه مجرى التروك كغسل النجاسه عن الثوب و البدن فانه لما كان الغرض منها هجران النجاسه و إِماطتها جرى مجرى الترك المحض فاذن تبين أنه يجب في تبه الموضوع قصد الفعل و وجهه اعنى الوجوب او الندب او وجه الوجه اعنى كون الوجوب او الندب مستندا إلى وجهه مرجحه في نفس ذات الفعل مكشوفه بالشرع مقربه في الواجبات السمعيه من الواجبات العقلية التي هي بذور السبعادات الابدية و غايه الفعل اعنى الرفع او الاستباحه و غايه الغايه التي هي الغايه الأخيره اعنى القربه فاعتبار هذه الامور في التبه هو اصح الاقوال و اقواها و تفصيله

عيون المسائل، ص: ٣٦

□
على اقوال تسعه الاول الاكتفاء بالقربه و ابتغاء وجه الله قاله الشيخ في التهايه الثاني الاكتفاء برفع الحدث او استباحه فعل مشروط بالطهاره و هو قوله في المبسوط و لم يذكر القربه و لعله لظهورها لا لما قاله العامه ان العباده لا تكون الا قربه اذ تعين احد وجهه الشىء من دون معين يخصيه و يعينه غير معقول الثالث اعتبار الاستباحه بخصوصها و ينسب إلى السيد المرتضى رضى الله تعالى عنه الرابع الاكتفاء بالقربه فالوجه المحقق في الشرائع و فى المعبر التصريح بالقربه و احدى الغايتين و لم يعتبر الوجه حكاه عنه فى الذكرى الخامس الجمع بين القربه و الوجه و الرفع و الاستباحه و هو قول ابى الصيلاح و ابن البراج و ابن حمزه و الزاوندى

عيون المسائل، ص: ٣٨

السادس الجمع بين الاربعه و بين الطاعه لله قاله ابن زهره السابع اعتبار الوجه او وجه الوجه و الرفع او الاستباحه و هو استفاد من جمع المتفرق من كلام ابن ادريس رحمه الله و لم

يذكر القربه و ادعى الاجماع على اعتبار الرفع او الاستباحه الثامن اطلاق التيه و هو قول الجعفي و سائر التاسع اعتبار مجموع الوجه او وجه الوجه و احدى الغايتين من الرفع و الاستباحه و الغايه الاخيريه اعنى القربه و هو قول العلمامه رفع الله مقامه فى القواعد و جمع من الاصحاب و اختاره جدى المحقق اعلى الله قدره فى الشرح و اما اعتبار الطاعه لله مكان القربه فلم يقل به احد من الاصحاب و لا هو مما يلوح له وجه اصلا فان القربه حيث انها فى حد نفسها كمال مطلق

عيون المسائل، ص: ٤٠

و سعاده محضه للعبد صح ان تكون هى الغايه الاخيريه التى يقف عندها التغيى و طلب الغايه فتكون هى الغايه لنفسها بخلاف الطاعه اذ يمكن ان تكون هى لنيل الثواب مثلا او لمحض القربه فيتطرق إليها ايضا تكثر الوجوه و لا تتغير الا باستناد إلى القربه فينتهى هناك المغايه و القول التاسع عندي هو الاصح الامتن بالقربه و الرفع او الاستباحه قد دلّ عليهما الكتاب و السنه و اعتبار المشخص للفعل لإيقاعه على الوجه المأمور به شرعا و الوجه او وجهه مستفاد من الاخيرين و اعتبار الغايتين جميعا جمع بين المتساويين فى غير المعذور اتفاقا و فى المعذور ايضا على التحقيق كما ستعرف إن شاء الله تعالى أ ليس المراد برفع الحديث زوال المانع اعنى التجاسه

عيون المسائل، ص: ٤١

الحكميه للتوهم حصولها فى البدن فان الحدث يقع عليها و على ما هى مسببه عنه من مبطلات الطهاره باشتراك اللفظ و المتعقل رفعه اى زواله هو الاول دون الثانى و مهما زال المانع ابيحت العباده لامتناع زوال الشىء مع بقاء مقتضاه و لما تحقق الرفع

بدون الاستباحه فى غسل الحائض ان قلنا يرفعه الاكبر فلأنه ليس يرفع طبيعه مطلق الحدث حتى الاصغر و الجمع بين الطاعه و القربه تجشم بعيد و لعلك تقول مقتضى السنه و اعتبار المشخص هو التعرض للوجه و وجه الوجه جميعا فلم اكتفيتم بأحدهما فحسب أ ليس الوجوب او الندب يتصور ان يكون على الوجه المقرّر عند كافه اهل العدل و التوحيد من الاماميه و المعتزله و ان يكون على ما تزعمه الفئه

عيون المسائل، ص: ٤٢

الاشعريه القدرية فلا بدّ من اعتبار وجه الوجه اى السبب الباعث على ايجاب الواجب و ندب المندوب ليحصل التعيين فيقال لك وجه الوجه هو اعتبار فى نفس الوجوب او الندب و تحصيل لأصل معناه لا امر زائد عليه كالاستباحه و القربه فان نويت اصل الوجوب او الندب كان معناه المحصل عندك على الاجمال مغنيا عن التعرض لوجهه مّزه اخرى على التفصيل و ان نويت وجهه كفاك لأنه يستلزم نيه الوجوب او الندب لاشتماله عليه مع زياده تحصيل لمعناه فكان هذا ابلغ كما قال جدى المحقق اعلى الله درجته فى شرح القواعد

تنبيه معنى القربه المأمور بها فى الكتاب الكريم المحدث عليها فى السنه الشريفه

هو ابتغاء

عيون المسائل، ص: ٤٣

□
وجه الله سبحانه و الاخلاص اى فعل العباده خالصه لله وحده و الاثر المترتب هو الانخراط فى سلك المقربين المستغرقين فى مشاهده نور وجهه العظيم لا ما يتعرفه الجمهور من القرب المشهور كما قال مولانا امير المؤمنين صلوات الله و سلامه عليه فى خطبه يصف بها ربه الاعلى مع كل شىء لا بمقارنه و غير كل شىء لا بمزايله و عنه صلوات الله عليه و قد قال له ذعلب اليماني بكسر الدال المعجمه و تسكين العين المهمله و اللام المكسوره هل رأيت ربك يا امير المؤمنين

فقال ع أ فأعبد ما لا ارى فقال و كيف تراه قال لا تدركه العيون بمشاهده العيان و لكن تدركه القلوب بحقائق الايمان قريب من الاشياء غير ملاق بعيد غير مابين متكلم

عيون المسائل، ص: ٤٤

بلا- رويّه مرید لا- بهمّه صانع لا- بجارحه لطيف لا- يوصف بالخفاء كبير لا يوصف بالجفاء بصير لا يوصف بالحاسه رحيم لا يوصف بالزقه تعنو الوجوه لعظمته و تجل القلوب من مخافته و الغايات التي تداولها الاصحاب بالبحث عنها ثمان الاولى الريا و لا- يرتاب في اخلالها بالإخلاص و تتحقق بقصد مدح الرائي إياه أو التشبب للانتفاع به أو لدفع ضرره و في العبادات المشوبه بالتقيّه اصل العباده تقع على وجه الاخلاص و ما فعل منها تقيّه فله اعتباران بالنظر إلى اصله و هو قربه و بالنظر إلى ما طرأ من استدفاع الضرر و هو لازم لذلك فلا يقدح في اعتباره و اما احداث صلاه مثلا تقيّه فمن باب الرياء قطعاً الثانيه قصد الثواب أو الخلاص

عيون المسائل، ص: ٤٥

من العقاب أو قصدهما معا الثالثه فعل العباده شكرا للنعم و استجلابا للمزيد الرابعه حياء من الله تعالى الخامسه حبا لله تعالى السادسه تعظيما لله تعالى و مهابه و انقيادا و اجابه السابعه موافقه لإرادته و طاعه لأمره الثامنه لكونه سبحانه اهلا للعباده و هذه الاخيره غايه لذاتها بخلاف ساير الغايات كالحب و الامتثال و الطاعه و مجمع على كون العباده بها تقع صحيحه معتبره و هي اكمل مراتب الاخلاص و قد اشار إليها امير المؤمنين صلوات الله عليه بقوله ما عبدتك طمعا في جنتك و لا خوفا من نارك بل وجدتك اهلا للعباده فعبدتك و غايه الثواب و العقاب قد قطع الاصحاب

منشأ لفساد العباده و كذلك الاستجلاب و أما الباقيه كالحب و المهابه و الطاعه فقد اختلف فيها و الظاهر أنّها غير ضائره في التّيه وفاقا لقول شيخنا المحقق الشهيد رفعت درجاته في قواعده لأنّ الغرض بها الله في الجملة و نعم ما قال في الذّكرى و يكفى عن الجميع قصد الله سبحانه الّذى هو غايه كلّ مقتصد ثمّ النّظر أنّما هو في التّعريض لتلك الغايات في التّيه حين الفعل و أما كون الطّمع و الرّجاء و الشّكر و الحياء بحيث تنبعث عنها العباده و من الاسباب الباعثه عليها و ان لم تدخل في التّيه حين إيقاعها فلا كلام في عدم استضرار صحّه العباده بها و لذلك اشتمل الكتاب و السنّه على المرهبات من الحدود و التعزيرات و الذّم

و الايعاد بالعقوبات و على المرغبات من المدح و الثّناء في العاجل و الجنّه و نعيمها في الآجل الّا أنّ تلك من درجات العابدين و درجه العارفين ارفع منها فزهد غير العارف يرجع إلى تجاره مّا كأنّه يجرى مجرى تاجر يشتري بمتاع الدّنيا نعيم الآخره و عبادته إلى مواجره مّا كأنّه يجرى مجرى اجير يعمل عاجلا- ليستعويض عنه بأجره يأخذها اجلا و أما العارف فحيث استيقن أنّ قاطبه ما سوى الله سبحانه ماهيات باطله و هويّات هالكه في حدّ أنفسها في الآزال و الآباد و لا حظّ لها من الحقيّه الّا الاستناد إلى القيوم الحقّ استناد المجمعوليه و المصنوعيه لم يكن لغير الله تعالى في نفسه وقع يتوصّل اليه بوسيله العباده

و من ثمّ قيل المستحلّ توسط الحقّ مرحوم من وجه فأنّه لم يطعم لذّه البهجه فيستطعمها أنّما معارفته

مع اللّٰهيات المخدجه فهو حنون إليها غافل عمّا وراءها فهذه محطّ درجه الاخلاص فهي روح العباده و الاسم الاعظم الّذى اذا دعى الله به اجاب و نسبتها إلى جملة العبادات نسبة الارواح إلى الاشباح فالعباده من دونها كاجساد الموتى

فروع

الأول لا يجوز الوضوء لفارغ الذّمه عن واجب مشروط برفع الحدث قبل الوقت بتيه الوجوب

الأ عند من يقول بوجوبه لنفسه كالغسل و قد احتمله العلّامة في التّهايه و لا بعده بتيه التّدب فلو نواه عمدا او غلطا بنى على اعتبار الوجه و عدمه و لو توضّأ مندوبا لصلاه مندوبه مثلا و لم يدخل الوقت فدخل

عيون المسائل، ص: ٤٩

صحّ به الفرض و كذلك الغسل المندوب للصّلاه المندوبه او ما يضاهاها عند كلّ من يقول بوجوبه لغيره

الثانى هل تصحّ طهاره من عليه واجب مشروط بها و ليس فى قصده ان يفعله

حكم بالصّيحّه فى الذّكرى و هو المنقول عن شيخنا فخر المحقّقين قدّس الله نفسه لأنّ الوجوب مستقرّ فى الذّمه و قد نوى استباحه الفعل قال فى فتاويه لو نوى استباحه الطّواف الواجب عليه و هو بالعراق مثلا- صحّ لأنّ المطلوب بالطّهاره هو كون المشروط بحيث يباح له لو اراده و لنا فى ذلك تأمل

الثالث لو دخل الوقت فى اثناء المندوبه فالاقوى الاستيناف بتيه الوجوب

لأنّ العباده الواحده لا تتبعّض بالوجوب و الاستجاب و لا تتّصف ايضا بهما جميعا بحسب اصل

عيون المسائل، ص: ٥٠

الشّرع و اما انّ بعض المندوبات كالحجّ و الاعتكاف يجب بالشّروع فيه فليس يوجب انتقاض هذا الاصل و لأنّ دخول الوقت مع عدم ارتفاع الحدث يقتضى تعلق الخطاب بفعل الطّهاره و يحتمل الاتمام بتيه الوجوب لأصاله الصّيحّه فيما مضى و العمل بمقتضى الخطاب فيما بقى و هو ضعيف و ربّما جوّز بناء ما بقى على ما مضى الوقوع التّيه فى وقتها على الوجه المعتبر و هو اضعف و موضع فرض المسأله ما اذا لم يعلم تضيّق ما بقى إلى دخول الوقت عن فعل الطّهاره فان علم لم يصحّ قولاً واحداً الا عند من لم يعتبر الوجه

الرابع لو نوى قبل الوقت ما يستحبّ لكماله الوضوء كالطّواف المندوب

و تلاوه القرآن و حمل المصحف و ساير افعال الحجّ و زياره

عيون المسائل، ص: ٥١

القبور و غير ذلك من المعدودات حتّى النّوم قيل افاد رفع الحدث و اباحه جمله التّوافل و الفرائض بعد دخول الوقت لتوقّف الوقوع على وجه الكمال على رفع الحدث و هو اختيار العلّامة فى القواعد و المختلف و شيخنا الشّهد فى الدّروس و الذّكرى و قيل بالمنع لأنّه لم ينو رفع الحدث و لا ما يتضمّنه و هو قول الشّيخ و ابن ادريس و اختاره شيخنا فخر المحقّقين فى الايضاح و توقّف بعضهم فيه و اليه ذهب العلّامة فى التّحرير و التّحقيق أنّه ان رام وقوع الفعل على اكمل الوجوه كان فى قوّه قاصد رفع الحدث فتحصل له الاباحه المطلقه و ان قصد اصل الفعل او مجرّد كماله فى الجملة دون الاكمله الّتى هى قصيا المراتب لم يقد رفع

عيون المسائل، ص: ٥٢

الحدث و لم يستوجب الاباحه و

كانَّ عبارهُ الذِّكرى ملوّحهُ اليه حيث قال على الوجه الافضل

الخامس لو جمع بين الواجب و التّدب في وضوء واحد

فقصد به وضوء الفريضة و وضوء التّلاوه مثلا- او في غسل واحد فقصد به غسل الجنابه و غسل الجمعه مثلا فالاقوى البطلان لتصادم الوجهين و اختلاف الحيثيه التعليليه لا- يجدى في اجتماع المتصادمين و الحيثيه التقيديّه غير متكثّره هناك و يحتمل الا-جزاء لأنّ تيّه الوجوب هى المطابقه لشغل الذّمّه فتلغو تيّه التّدب و فيه وهن و ربّما يقال يقعان له لأنّ غايه وضوء الفريضة و غسل الجنابه رفع الحدث و غايه وضوء التّلاوه و غسل الجمعه الاكمليه و التّظافه فهو كضمّ التّبَرّد

عيون المسائل، ص: ٥٣

إلى التّقرب ان قلنا بعدم البطلان فى الضّمائم التى هى من اللّوازم و الالتباس فيه ظاهر فإنّ ما من اللّوازم على فرض القول بالصّحّه أنّما هو تلك الغايه المقصوده لا الطّهاره المقصوده منها تلك فالواجب و المندوب متنافيان لا متلازمان و من هذا الباب جمع الوجوب و التّدب فى صلاه الجنازه اذا اجتمع من بلغ السّتّ و من دونها و لو اقتصر على تيّه الوجوب اجزأ فى المقامين و منه داخل المسجد اذا صلّى الفريضة تتأدى بها التّحيّه على احتمال و منه جمع المأموم بين تكبيره الاحرام و تكبيره الرّكوع اذا ادرك الامام هناك فكبر ناويا بهما فقد حكم الشّيخ بالاجزاء و هو مروىّ و منه اذا صلّى الفريضة فى جماعه فأنّه ينوى الوجوب

عيون المسائل، ص: ٥٤

فى الصّلاه من حيث هى صلاه و التّدب فيها من حيث هى جماعه سواء كان إماما او مؤتما و ان كان قد اختلف فى استحباب تيّه الامام للإمامه فى الجماعه المستحبّه و الحيثيه التقيديّه هاهنا مختلفه فيتكثّر موصوف الوجوب و الاستحباب فلا يبقى اشكال و

لكن هناك تحقيق على طور آخر سيقرع سمعك إن شاء الله تعالى

السادس لو شك في دخول الوقت بنى على الاصل ونوى الندب

فلو تبين الدخول ففيه وجهان و لو ظن الدخول فنوى الوجوب فظهر مطابقه فان كان غير متمكن من العلم اجزأ قولاً واحداً وان كان له طريق اليه ففيه الوجهان و البطلان اقوى و إلى مثله ذهب شيخنا في الذكرى و من هذا الباب لو ظن المسافر القدوم

عيون المسائل، ص: ٥٥

عاده قبل الزوال ليلا فنوى ليلا ففي اجزائه لو وافق الوجهان و منه لو نوى الجنب بعد الجنابه ثم اغتسل و منه لو نذر يوم قدوم زيد فظنه في الغد فنوى ليلا ففي وجوب الصوم هناك وجهان ثم في اجزاء هذه التبيه ان قلنا بالوجوب و منه لو ظن ضيق الوقت فتيمة فرضا فان صادف التصيق اجزا و كذلك ان صادف السعه مع عدم التمكن من العلم و مع التمكن الوجهان و منه لو ترك الطلب فتيمة ثم ظهر عدم الماء و منه لو ظن ضيق الوقت ألما عن العصر فصلها ثم تبين السعه و قد وقعت العصر في وقت الاربع المختص بالظهر من حيث أنه قد بقي بعد العصر مقدار اربع ركعات لا ازيد فالاقرب أنها غير مجزیه فيعيد العصر و يقضى الظهر و يحتمل بعيدا الاجزاء

عيون المسائل، ص: ٥٦

لتعارضهما فكان العصر قد اقتضت من الظهر وقتها و عوضتها بوقت نفسها

السابع لو توصاً على أنه تجديد للوضوء الواجب ندبا فتبين سبق الحدث او فساد الاوّل

فالاقوى عندي انّ المجدد لا- ينهض بالرفع و هو مختار شيخنا في البيان و اليه ذهب جدّي المحقق اعلى الله مقامه في شرح القواعد و للشيخ و فريق من الاصحاب قول بالرفع قواه في الدروس و في قواعده و من هذا الباب لو اغفل لمعه في الغسله الاولى فانغسلت في الثانية لا تاثير لها في الاستباحه قال شيخنا فخر المحققين في الايضاح و لهذا

لا يصدق على مائها أنه مستعمل في الوضوء و وجه الصَّيْحَه أنها جزء من الوضوء لاشتماله عليها و لأنها شرعت استظهارا على ما لم تنغسل في

عيون المسائل، ص: ٥٧

الاولى كالوضوء المجدد بالنسبه إلى المبتدئ و فيه منع قوئ و منه لو جلس للاستراحه فلما قام تبين أنه نسي سجده فالاقرب أنها تقوم مقام جلسه الفصل فيجب السجود و لا يجب الجلوس قبله و منه لو قام عقيب هذه الجلسه إلى الخامسه سهوا و كانت بقدر التشهد فقد قال شيخنا في قواعد الظاهر الإجزاء و صحه الصَّيْلَاه لسبق تيه الصَّيْلَاه المشتمله عليها و لنا فيه بحث فان استند إلى صحيحه جميل بن دراج عن الصادق عليه السَّلام قيل هناك للكلام تفصيل لا يليق إلا بمقامه و أما لو جلس بتيه التشهد ثم ذكر ترك سجده فإن هذه الجلسه تجزئه عن جلسه الفصل قطعا و ليس ذاك من هذا الباب لأن التغيرات هناك في القصد إلى تعيين الواجب لا بالوجوب

عيون المسائل، ص: ٥٨

و الندب

التأمّن لو شك في الحدث بعد يقين الطَّهارة الواجبه او في شيء من افعالها

بعد الانصراف فتوضأ محتاطا به ان سوغنا مثل هذا الاحتياط ثم ظهر الحدث او الخلل فالاقوى عدم الاجزاء لعدم الجزم في التيه و من هذا الباب لو ردّ نيته بين الوجوب و الندب فصادف الوجوب و منه لو ظنّ شغل الدّمه فتطهّر وجوبا ثم بان عدمه ففيه وجهان من امثال التكليف و من عدم مطابقتها الواقع و الاقرب الصَّحّه و كذلك لو ظنّ البراءه فتطهّر ندبا فتبين الشغل فالعلامة في التذكرة جنح إلى الصَّحّه

التاسع تيه الوضوء المجدد كتيه الصلاه المعاده

و هل يستحبّ التجديد لصلاه واحده اكثر من مره قال الصدوق عروه

عيون المسائل، ص: ٥٩

□
الاسلام ابو جعفر بن بابويه رضی الله تعالى عنه المراد بقولهم و الثالث لا يوجر عليه التجديد الثالث و تمثّل بأنه يستحبّ الاذان و الاقامه لكلّ صلاه من الظهر و العصر و الاذان الثالث بدعه و قال العلامة في المختلف ان اراد انّ التجديد الثالث لصلاه واحده فلم اقف فيه على نصّ و الذي يستبين لى عدم الشرعيه وفاقا لشيخنا في الذكري للأصل و لأدائه إلى الكثره المفرطه و يدلّ عليه ما رواه الشيخ عن معاويه بن وهب و كذلك روايه صفوان و زراره عن ابي عبد الله عليه السَّلام الوضوء مثنى مثنى اذا اريد بذلك التجديد كما هو مسلك الصَّيْدُوق نور مرقده في الفقيه و المروى عن فعل النبي صلى الله عليه و آله و سلّم أنّما هو التجديد بحسب الصَّلوات فرضا كانت او نفلا

و روايات الوضوء على الوضوء نور و من جدّد وضوء من غير حدث جدّد الله توبته من غير استغفار و الطّهر على الطّهر عشر
حسنة أنّما تعطى الاطلاق لا العموم و المطلق يحصل بحصول واحد من جزئياته بخلاف العامّ

و هل يستحبّ تجديده لمن لم يصلّ بالأول الاقرب ذلك و قطع به في التّذكّره لعموم مطلق التّجديد بالقياس إلى المتطهّرين و ان لم يكن له عموم بالقياس إلى افراده بل اطلاق فقط و يحتمل المنع لعدم نقل مثله على ما في الذّكري و هو بعيد

العاشر لو نوى رفع حدث واقع بعينه ارتفعت جملة الاحداث

بل طبيعه مطلق الحدث على الاطلاق ألما ان ينوى عدم رفع غيره فيبطل على الاقوى و ان تعدّدت اسباب الغسل فالاقرب أنّه كذلك و فضّل بعض الاصحاب بيّنه الجنابه

عيون المسائل، ص: ٦١

المجزئه و عدم اجزاء غيرها عنها لكونها اقوى و الاصل فيه أنّ المرتفع ليس نفس الحدث كالبول و التّوم بل المنع من العباده المسبّب عنه و هو معنى واحد هو القدر المشترك بين الجميع و الخصوصيّات ملغاه و لا يشترط التعرّض لها فاذا تعرّض للإضافه إلى سبب بخصوصه لغت الاضافه إلى خصوص السبب و ارتفع الجميع بل القدر المشترك و هذا يسمّى تداخل لو نوى استباحه صلاه بعينها فرضا كانت او نفلا و اما ان نوى عدم استباحه غيرها فالاقوى البطلان للتأديه إلى التناقض خلافا للعلّامه في القواعد

الحادي عشر هل يستحب تداخل الاسباب في الطهّارات المستحبّات

من الموضوعات المندوبه و الاغسال المسنونه اقوال الاصحاب في الاغسال مختلفه و أنّ مفاد ظاهر الرّوايات التّداخل و دلاله خبر زراره عن احدهما

عيون المسائل، ص: ٦٢

عليهما السلام اذا اجتمعت لله عليك حقوق اجزأك عنها غسل واحد قويّه و كذلك القول في الوضوء فاما ما قال جدّي المحقّق اعلى الله درجته موقفه في شرح القواعد أنّه يلوح من كلامهم أنّ الوضوء الرّافع للحدث كاف في مثل التّلاوه و دخول المساجد و الكون على الطّهاره و زياره المقابر و السّعي في حاجه و حيث يمتنع الرّفع كما في نوم الجنب و جماع المحتلم و أمثالهما ممّا شرّع الوضوء فيه مع وجود المانع من الرّفع ينبغى التّعدّد فهو تفصيل حسن و لكنّي فيه من المتوقّفين و من هذا الباب تداخل موجبات الافطار في يوم واحد على قول و يتداخل ما عدا الوطى في قول و مع عدم تخلّل التّكفير

فى اخر و عدم التداخل مع اختلاف

عيون المسائل، ص: ٦٤

الجنس لا مع اتحاده و منه تداخل مَرَات الوطى فى شبهه واحده بالنسبه إلى لزوم مهر واحد و اما لو تعددت الشبهه فيتعدّد المهر و كذا تداخل مَرَات الرّنا فى وجوب حدّ واحد و منه اجتماع اسباب الوجوب فى مادّه واحده كما لو نذر الصّيلاه اليوميه و وافقنا المتأخّرين فى القول بالانعقاد و كذا لو نذر الصّوم الواجب او الحجّ الواجب ففى هذه الصّور تكفى نيه الوجوب و لا- يجب التّعرض للخصوصيات لأنّ الغرض ابراز الفعل على وجهه و قد حصل

الثانى عشر ذكر الاصحاب أنّ فى نيه الوضوء للنّوم نظرا

و هل هى الّما نيه وضوء لحدث و الحق ذلك فى المعتبر بالصّحيح لأنّه قصد النّوم على افضل احواله و لما فى الحديث من استحباب النّوم على طهاره و هو مشعر بحصولها قال فى الذّكرى

عيون المسائل، ص: ٦٥

لا- تلزم من استحباب النّوم على الطهاره صحّه الطّهاره للنّوم اذ الموصول إلى ذلك وضوء رافع للحدث فلينو رفعه او استباحه مشروط به لا- ما هو مناف له و التّحقيق أنّ جعل النّوم غايه مجاز اذ الغايه هى الطّهاره فى آن قبل النّوم بحيث يقع النّوم عليها فيكون من باب الكون على طهاره و هى غايه صحيحه و نحن نقول أنّ النّوم من حيث هو نوم مناف للطّهاره لا من حيث وقوعه على افضل الوجوه فنفس النّوم بما هو نوم امر و وقوعه على الوجه الافضل امر اخر و الحدث أنّما هو الاوّل دون الاخير بل نقول أنّ ايقاع النّوم على الوجه الاكمل عباده مطابقه لطلب الشّارع مشترطه بالطّهاره من تلقائه و الطّهاره فى آن قبل النّوم و ان صحّ ان تكون بنفسها من غايات الوضوء

عيون المسائل، ص:

لكن يمكن ان يكون ما يلزمها و هو وقوع النّوم على الوجه الاكمل من الغايات مع عزل النّظر عن كون الطّهاره فى ذلك الان بحسب نفسها من الامور الرّاجحه المطلوبه للشّارع و ايضا يمكن ان تكون هى فى نفسها غايه للوضوء و اكملته النّوم غايه لتلك الغايه و انى لعلى شّدّه التّعجب من الحاق هذا باب الكون على الطّهاره أ فيصحّ ذلك و الشّارع جعلهما غايتين من الغايات ثمّ اما استبان فيما سلف انّ قصد وقوع النّوم على الوجه الاكمل فى قوّه قصد رفع الحدث و ليت شعرى لم أهمل لحاظ الاعتبارات المختلفه حتّى تكثرت وجوه المفسد و بالجمله مثل ذلك غريب عن مثله و نعم القول ما قلناه فى كتابنا الافق المبين انّ اهمال جهه الحيثيات افق اختلال الحكمه.

عيون المسائل، ص: ٦٧

افصاح لا يخلجنّ وهمك انّ قول النّبى العين وكاء السّه فمن نام فليتوضّأ

و فى روايه العينان وكاء السّت فاذا نامت العينان استطلق الوكاء و السّه بفتح السّين المهمله و تخفيف الهاء و كذلك السّيتّ بالسّين المفتوحه و التّياء المخفّفه حلقه الدّبر يؤذن بأنّ النّوم ليس بحسب نفسه ناقضا للوضوء بل بحسب ما أنّه مظنّه التّناقض لاستطلاق الوكاء و لذلك تذهب العامّه إلى انّ النّوم قاعدا و خصوصا على بعض أوضاع القعود ليس بناقض فاعلمن أنّه و لو سلّم انّ ذاك علّه جعل الشّارع النّوم ناقضا فذلك لا يصادم كون النّوم مطلقا خفيفا و ثقيلًا و قصيرا و طويلا و اضطجاعا و قعودا و على أى وضع كان من الاوضاع اذا كان مبطلا لحكم الاحساس من النواقض كما انّ الاسكار هو علّه تحريم الخمر ثمّ التّحريم مستوعب للقليل

عيون المسائل، ص: ٦٨

و الكثير و البسيط و الممزوج بشىء مطلقا ليس من البين انّ قوله صلّى

اللّٰه عليه و آله فمن نام فليتوضأ **حکم** باتّ على العموم و ناصّ على أنّ النّوم بنفسه و برأسه حدث و ناقض و فيما روينا و روينا
عن ائمتنا المعصومين صلوات اللّٰه عليهم اجمعين تنصيصات على أنّ مطلق النّوم الغالب على الحواسّ من الاحداث النّاقضه و من
ذلك ما فى الصّحيح عن اسحاق بن عبد اللّٰه لا ينقض الوضوء الاّ حدث و النّوم حدث فانّ أوهم أنّ هناك اعضالا فانّ متن
الحديث قد وقع على هيئه السّياق الثّانى مع أنّ الصّغرى قد اشتملت على عقدى ايجاب و سلب تحصيليّين و الموجب مع
الموجب فى هذا السّياق عقيم مطلقا على الميزان المشائى المشهورى و اذا كان الايجاب فيهما جميعا تحصيليّا و لم يكن احدهما
فقط

عيون المسائل، ص: ٦٩

موجبا معدوليا او موجبا سالب المحمول على ميزان الرّواقين و الاشرافين و السّالب ايضا فى هذه الصّغرى غير منتج مع الكبرى
الموجبه لأنّ تنكير الحدث فى قوله عليه السّلام لا ينقض الوضوء الاّ حدث يرجع العقد إلى لا ينقض الوضوء الاّ حدث ما فلا
يتكرّر الاوسط الاّ ان يراد به طبيعه الحدث او كلّ فرد من الأفراد اذ قد يراد بالنّكره مطلقا العموم و ان عكست الصّغرى فجعلت
كبرى على ان يكون البيان على هيئه السّياق الأتمّ بان يقال كلّ نوم حدث و كلّ حدث ينقض الوضوء احتيج إلى اثبات الكبرى
الحاصره المحيطة اذ ربّما يقال لعلّ بعض الأحداث بخصوصه غير ناقض كبعض افراد النّوم بخصوصه اذ يحبّ بأنّ البيان ليس الاّ فى
قوّه ما على هيئه السّياق الأتمّ و العقد الأوّل فى الحديث الشّريف لتبيان

عيون المسائل، ص: ٧٠

احاطه الكبرى و سبيل القول أنّ المحكوم عليه فى العقد الحاصر لما

كان هو الطَّبيعَة من حيث تصلح للانطباق على الافراد فذلك الحكم لا محاله يسرى بالعرض إلى كلِّ فرد من افراد تلك الطَّبيعَة لكن من حيث هو فرد لها لا من حيث خصوصيَّه ذلك الفرد فقد اقترَّ مقرَّه أنّ سنخ الفرديَّه أنّما هو من جهه طبيعه القيد بما هو قيد و خصوص الفرديَّه من جهه خصوصيَّه القيد و لا مدخل اصلا لخصوص القيد الّا في خصوصيَّه الفرديَّه لا في سنخها و سرايه الحكم أنّما هي بحسب سنخ الفرديَّه لا بحسب الخصوصيَّه فإنَّ الخصوصيَّه خارجه عن طبيعه الفرديَّه مقارنة لها نسبتها إليها نسبة الجيران إلى صاحب الدَّار و لذلك كان الحكم على الطَّبيعَة ربّما لا يسرى إلى بعض

عيون المسائل، ص: ٧١

الافراد بحسب خصوصيَّه حقيقته و ان سرى اليه بحسب سنخ فرديَّته لتلك الطَّبيعَة كقولنا كلِّ حيوان مادّيّ فإنَّ هذا الحكم أنّما يشمل الانسان من حيث هو حيوان مّا لا- من حيث خصوصيَّه الانسانيَّه فإنَّه من حيث خصوصيَّه الانسانيَّه ليس بمادّيّ بل هو مجموع مادّيّ و مجرد و كقولنا كلِّ جوهر فهو بالفعل لا في موضوع فإنَّه يشمل الصُّوره العقليَّه للماهيَّه الجوهرِيَّه من حيث أنّها جوهر مّا بحسب سنخ الحقيقه لا- من حيث خصوص وجودها الدّهني الارتسامي و حيث تقرّر ذلك فيحتمل ان يقال الحكم بالتناقضيَّه على طبيعه الحدث من حيث ينطبق على الافراد يمكن ان لا يشمل بعض النّوم بخصوصه فالامام عليه السّلام ابطال هذا الاحتمال بأنَّ نقض الوضوء ليس من جهه خصوصيَّات الاحداث بل من

عيون المسائل، ص: ٧٢

جهه القدر المشترك و هو طبيعه الحدث بما هو حدث و الخصوصيَّات ملغاه فالحكم على الحدث بالتناقضيَّه يسرى إلى كلِّ ما هو من افراده من حيث هو فرده و

ان لم يكن لخصوصيته مدخل في ذلك فاذا صدق على كل نوم أنه حدث صدق عليه أنه ناقض من حيث كونه حدثا ما وان لم يكن للخصوصية مدخل في مصداق ذلك الحكم اصلا فاذا تبين صدق الكبرى المحيطه على الاستيعاب و بما تلونا عليك حققنا ما قرره العلامة في المختلف حق التحقيق فان قلت و ان اتفق كلمتهم عن آخرهم على أنه لا منتج بالذات الا و هو على هيئه ضرب من ضروب احد السياقات الاربعه لكن ربما صودف ما يستلزم النتيجة

عيون المسائل، ص: ٧٤

و هو ليس على الوجوه المعتره في هيات تلك السياقات كقولنا الانسان من افراد الحيوان و الحيوان جسم فانه ينتج الانسان من افراد الجسم مع ان الاوسط غير متكرر بتمامه و قولنا كل ممكن حادث و كل ما هو واجب فهو قديم فانه يستلزم لا شىء من الممكن بواجب مع انه ليس هناك حد اوسط اصلا فليكن تقريب البيان في الحديث على ذلك الاسلوب قلت من الفطريات ان الاستلزام بالذات لا يتصور الا حيث يكون حدان هما طرفان و حد متوسط بينهما يوصل الحكم من احدهما إلى الاخر و لا يشترط تكرار الاوسط بتمامه على ما هو المحقق عند رؤساء صناعه الميزان و السر ان النتيجة في أى قياس كان ليست الا ما يبقى من

عيون المسائل، ص: ٧٥

المقدمتين بعد اسقاط المتكرر من غير زياده و نقيصه سواء كان المتكرر هو نفس محمول الصيغرى بتمامه او هو ببعضه اى بمتعلقه كما في قولنا زيد ابن عمرو و عمرو كاتب فزيد ابن كاتب فتكرير الوسط فيه بحذف شىء منه او شيئا من موضوع الكبرى كما في قولنا زيد انسان و فى عظام

رأس كلّ انسان دروز ففى عظام رأس زيد خمسه دروز فتكرير الوسط فيه يادخال شىء عليه و هذا القانون مطرد الحكم فى السّياق الاتم و فى ساير السّياقات ضروره استيجاب ذلك تعديه الحكم بالذات بتّه و اذن الاوّل من ذينك الضّربين قياس اقترانّي من السّياق الاتمّ و هو مستجمع لجميع الشّرائط المعبره فيه و اما الثّانى منهما فليس استلزام التّتيجه فيه بالذات بل

عيون المسائل، ص: ٧٦

بالعرض من حيث أنّ لازم الكبرى قد اقيم فيه مقام ملزومه فالمستلزم لها بالذات هو قولنا كلّ ممكن حادث و لا شىء من الحادث بواجب ملزوم كلّ ما هو واجب فهو قديم اخذت الصّغرى مع لازم الكبرى فظنّ الاستلزام و لا استلزام الاّ بالعرض فاذن هو خارج عن حدّ حقيقه القياس بقيد لذّاته فاستيقن ما تلى عليك و استقم كما أمرت ايقاظ كما أنّ الصّلاه صلاتان صلاه الجسد و صلاه النّفس المجزّده و صلاه النّفس المجزّده روح صلاه الجسد فكذلك الوضوء وضوءان وضوء الجسد و وضوء النّفس المجزّده روح وضوء الجسد و موضع الوجه فى الجسد غير موضع الايدي و موضع الرّأس غير موضع الارجل و فى النّفس المجزّده موضع الرّأس هو بعينه موضع الوجه و

عيون المسائل، ص: ٧٧

هو بعينه موضع الوجه و موضع اليد هو بعينه موضع الرّجل فهى بتمامها رأس كلّها و وجه كلّها و يد كلّها و رجل كلّها و لكن عند السّالك تسمّى قوتها التّظريّه و جهها و قوتها العمليّه يدا و انجذابها إلى عالم الملكوت رأسا و مكثها فى سجن البدن رجلا و عند العارف يعبر عن استنادها إلى جناب ربّها الاعلى و دهشتها فى سطوع نوره و ولهها فى بروق مجده و علوّه بالوجه و

عن تصرّفها في دار غربتها و هي الجسد و تدبيرها لجيوش اعدائها و هي القوى الجسدانيه بالأيدى و عن اتّصالها بيارئها القدّوس بالرأس و عن مسيرها في قريه الفاقه و بقعه الفقر و هي جمله عالم الامكان بالأرجل فاذا حطّ العابد من الوضوء مجرد امتثال ظاهر الامر و تطهير الجسد عن النّجاسه الوهميه الجسدانيه و حطّ

عيون المسائل، ص: ٧٨

السالك ذلك مع تطهير القوّه النّظريّه عن احداث العقائد الباطله و تطهير القوّه العمليّه عن اقدار الاخلاق السيئه و الملكات الرديّه و تطهير النّظر إلى عالم الملكوت عن صحابه ادناس الحواسّ و قرابه الاستيناس بمدركاتها و تطهير المكث في شبكه البدن عن شوب ايشار ذلك الاكتساب لا ما يتخذ زادا في سفر النّفس إلى بارئها و اقتناء ما لا مندوحة لها عنه في التّاهّب للقاء مبدئها و معيدها و حطّ العارف ذانك الحطّان جميعا مع زياده ان يستقدر كوره الطّيعه و يستخبت لذّاتها و يستحقر عوالم الامكان و يستكره جهاتها فيتحرّى رفع حدث النّفس و هو غفولها عن مشاهده نور الوجوب و و غولها في ملاحظه ظلمه الامكان و يحاول تطهير شراشر السّر عن غير سلطان الحقّ و تنزيه الوله في

عيون المسائل، ص: ٧٩

شعاع نوره عن استشعار موجود سواه و يعزل التّصرّف في دار الغربه الّا عن ملكه رفض الجسد و خلع البدن و يقمّدس الاتّصال بالملك القدّوس الّا عن الفناء المطلق و الاضمحلال الصّيرف فيه فذلك مغناطيس البقاء البحت و الحيوه المحضه ابدا و يجرد المسير في قريه الامكان الّا عن ساحه هلاكها الذّاتي و اختبار بطلانها الحقيقي فهذا الوضوء ارفع سلاليم العبد و أمتنها إلى معراج الروعى و هو الصّلاه و على ذلك فلنختم القول

فى المسأله الاولى و اذ نرى همم المتعلمين متقاصره متضائله عن حمل اعباء هذا التّمتط فلنتعطف فى سائر المسائل إلى الاقتصار على اقلّ المجزئ من القول

المسأله الثانيه لو احدث التيمّم من الجنابه حدثا اصغر انتقض تيمّمه اجماعا

اشاره

فان كان متمكّنا من الوضوء

عيون المسائل، ص: ٨٠

دون الغسل فالشيخ نور الله ضريحه قال وجب اعاده التيمّم بدلا من الغسل و لم يجز له الوضوء و تبعه ابن ادريس رحمه الله و هو اختيار اكثر علمائنا المتأخرين قدس الله اسرارهم و ذهب منار الدين و علم الهدى السيد المرتضى رضى الله تعالى عنه إلى أنّ فرضه الوضوء و لا يجوز له التيمّم و شيخنا المحقق الفريد الشهيد قدس الله نفسه قواه فى قواعده و قول السيد عندى سيد القولين و هو الاصح الاوضح سيلا و الامتن الاقوى دليلا

لنا على ذلك دلائل من وجوه متعدده

الاول ان رفع الحدث و استباحه العباده المشروطه بالطهاره كالصلاه مفهومان متساوقان

ليس يتصور افتراق احدهما عن الاخر فى التّحقّق و ذلك لأنّ الحدث المقصود بالرفع ليس

عيون المسائل، ص: ٨١

معناه ألّا النّجاسه الوهميه المانع عن تحقّق حقيقه الصّلاه الشرعيه و عن حل اتيان المكلف بها فمهما ارتفع ذلك المانع أمكن تحقّقها و ابيح للمكلف التلبّس بها و مهما أمكن تحقّقها و ابيح للمكلف التلبّس بها كان ذلك المانع قد ارتفع بتّه اذ من المستحيل تحقّق المعلول مع بقاء المانع فانّ ذلك فى قوه تقرّر المعلول مع انتفاء علته التّامه أ ليس من المستبين أنّ رفع المانع من الامور المعتره فى العله التّامه فاذن استباحه الصّلاه لا تنسلخ من لزوم ارتفاع الحدث ألّا أنّ ارتفاع الحدث و لا مفاد له ألّا زوال المانع قد يكون على الاطلاق و ذلك فى الطّهاره المائيه و قد يكون إلى غايه محدوده و أمد مضروب اعنى إلى حين التّمكن

عيون المسائل، ص: ٨٢

من استعمال الماء و ذلك فى الطّهاره التّرابيه و كذلك الاستباحه ايضا فى الاولى مطلقه و فى الثانيه معيّناه إلى تلك الغايه فالاستباحه المطلقه مساوق الرفع المطلق و الاستباحه المعيّناه مساوق الرفع المعيّنى

من غير فرق فأما ما يتكلفه أكثر المتأخرين من الاصحاب قدّس الله نفوسهم من أنّ المراد بالاستباحه رفع المنع من الصّلاه و هو اعمّ من رفع المانع اعنى الحدث اذ قد يرتفع المنع و لا يرتفع المانع بالكلّيه كما فى التّيّم فلست اجد معاده إلى معنى محصّل يستعدّ به ذو قريحه صحيحه أ يرام برفع المانع رفع المانع بما هو مانع او رفع المانع بما هو ليس بمانع- فان ريم الأوّل فمن اليّن أنّ رفع المنع عمّا هو مانع فى قوّه رفع ذلك المانع من حيث هو مانع و هو المقصود فى جملة الطّهارات

عيون المسائل، ص: ٨٣

و ان ريم الثانى فهو مستبين الفساد أ ليس من اليّنات أنّ المقصود فى الطّهاره مطلقا أنّما هو رفع المانع من حيث هو مانع لا من حيث هو ليس بمانع على أنّ الحدث ليس الّا نفس المعنى الوهمىّ المعبر عنه بالمنع عن العباده لا معنى ما متّصف بالمنع يتصوّر زوال وصف المنع عنه مع بقائه ثمّ على المماشاه لا- يستراب فى أنّ رفع المنع لا-رفع المانع بالكلّيه ليس يرجع مفهومه الّا إلى الرّفع المغيبيّ لا- على الاطلاق فيعود الامر إلى مجرّد مشاخّه فى اطلاق اللفظ و هى خسيسه فى المقامات المعنويّه لا إلى ايراد فارق بحسب المعنى يؤثر فى الفرق بين الصّورتين و اذا تقرّر ذلك فنقول التّيّم من الجنابه قد رفع المانع او المنع على اختلاف العبارتين و لكن لا مطلقا بل إلى غايه مضروبه هى

عيون المسائل، ص: ٨٤

وقت التّمكّن من الغسل و الحدث الاصغر ليس ينقض رافع حكم الجنابه المانعه اصلا بل أنّما يحوج إلى الوضوء فقط فالتّيّم المتطهّر من حدث الجنابه إلى الغايه المحدوده ليس

فرضه ح الّ الوضوء فان استشكلت الامر على هذا التّحقيق فى ذى الحدث الدّائم اذ الرّفْع و الاستباحه متساوقان و ليس يتصوّر فى حقه الرّفْع فلا يتصوّر الاستباحه قيل لك الحقّ هناك ما خرّجه المحقّق فى المعتبر و حقه شيخنا الشّهيد فى بعض تحقيقاته أنّ الحدث السّابق فى حقه مرتفع و المقارن و الطّارى معفو عنهما فحدثه يرتفع بالنّسبه إلى صلاه واحده و ان لم يكن يرتفع بالنّسبه إلى غيرها فله ان ينوى رفع الحدث السّابق بل له ان يقصد الرّفْع من غير تقييد و ينصرف

عيون المسائل، ص: ٨٥

إلى الماضى اذ التّيه مطلقا أنّما تؤثّر فى رفع المانع السّابق دون المع او الطّارى و هما مغتفران فى حقه فهما فى حكم العدم بالنّسبه إلى هذه الصّلاه بل التّحقيق أنّ المانع من الدّخول فى الصّلاه مرتفع فى حقه و ذلك هو القدر المشترك بين جملة الاحداث لا كلّ واحد منها و لا واحد منها بخصوصه اذ لا يعقل من الحدث الّا حاله الّتى لا يصحّ معها التّلبس بالصّلاه فمتى ابيحت له الصّلاه الواحده زالت تلك حاله الّتى هى القدر المشترك بين جميع الاحداث الّذى هو المانع بالنّسبه إلى تلك الصّلاه فلو نوى الرّفْع على الاطلاق صحّ و ارتفع القدر المشترك بالنّسبه إلى تلك الصّلاه وحدها بناء على أنّ المع و الطّارى فى حكم العدم بحكم العفو

عيون المسائل، ص: ٨٦

و الاغتفار

الدّليل الثّانى انّ مقتضى البدليه المحكوم بها فى الكتاب و السنّه ترتّب اثار المبدل منه على البدل

إلى حيث يحصل التّمكّن من المبدل منه و الاثر المترتّب على المبدل منه هو رفع الحدث فلا محاله إلى حين التّمكّن من المبدل منه يترتّب الرّفْع على بدله و هذا هو الرّفْع المغيى بتلك الغايه لا على الاطلاق و ايضا الاصل عموم البدل بالقياس إلى احكام

المبدل منه ما لم يكن هناك دليل صارف أ ليس الاصحاب رضى الله تعالى عنهم قد اعتبروا ذلك بالنسبه إلى مسنونات الاحكام حتى أنهم عدّوا السواك و التسميه من مستحبات التيمم قال فى الذكرى من مستحباته السواك اما لأجل الصلاه او لأجل التيمم الذى هو بدل مما يستحب فيه السواك و قال الاقرب استحباب التسميه كما فى المبدل منه فما

عيون المسائل، ص: ٨٧

ظنك بالرفع الذى هو الاصل الاصيل فى ايجاب البدل

الثالث ان رفع الحدث مطلقا سواء اخذ بمعنى نفس السبب او بمعنى النجاسه الوهميه المسببه عنه

ليس يصح ان يعنى به رفع الواقع منه اذ رفع الواقع ممتنع و ما دخل فى بقعه التحقق لا يتصور اخراجه من وعاء الواقع المعبر عنه بوعاء الدهر اصلا بل انما يتصور انقطاع استمراره و انتهاء فيضانه عن العله الجاعله فى افق الزمان فيظن ان ما فاض و دخل فى الوجود قد ارتفع و هو ظن كاذب و الصيحيح انه لم يوجد فى الزمان البعد لا انه ارتفع وجوده فى الزمان القبل اى وجوده فى زمان وجوده فاذا المعقول من رفع الحدث فى الطهاره المائيه انما هو قطع استمرار المنع من الصلاه بحيث لا يتحقق منع بعد لا رفع المنع المتحقق

عيون المسائل، ص: ٨٨

من قبل و هذا المعنى متحقق فى التيمم ايضا فانه يقطع استمرار المنع و الا لم يكن يحل له الدخول فى الصلاه بته الا ان قطع استمرار المنع فى المائيه غايته وقت طرو الحدث و فى الطهاره الترابيه غايته اما وقت طرو الحدث او وقت التمكن من المبدل منه فاذا ليس يعقل فى الوضوء و الغسل معنى من الرفع لا يتحقق فى التيمم بل انما الفرق بحسب تحديد الغايه فالتيمم من الجنابه لا ينتقض اباحته بالنسبه إلى حدث الجنابه الا بجنابه

اخرى او بالتّمكّن من الغسل و هو المرام فهذا مسلك دقيق تحقّقى قد سلّكه شيخنا المحقّق الشّهيد فى قواعد و سنورد قوله رفع الله قدره و تحقّق مرّاه

الزّابع قوله تعالى ما يريد الله ليّجعلّ عليّكم من حرجٍ و لكنّ يريد ليّطهّرّكم

وجه الاستدلال أنّه

عيون المسائل، ص: ٨٩

سبحانه قال ذلك بعد الامر بالوضوء و الغسل و التّيمّم و ساوى بينهما فى اراده تطهير المكلفين بها و التّطهير أنّما يكون من نجاسه عيّته او من نجاسه وهمّيه و هى المعبر عنها بالحدث و حيث لم يكن للأولى موقع هناك تعيّن قصد الثانيه فالتّطهير المشترك بينها جميعا هو ازاله تلك النّجاسه الوهمّيه و هو ما يعنى برفع الحدث و ايضا هى سواسيه فى وقوع لفظ التّطهير عليها فى استعمال واحد فيجب ان يتحد المفهوم بالقياس إليها جميعا و لا شكّ أنّ الطّهارة فى الوضوء و الغسل بحسب هذا الاستعمال لا يؤخذ فى مفهومها الا رفع الحدث فيكون الامر فى التّيمّم ايضا كذلك و ايضا الطّهارة حقيقه شرعيّه فى ازاله النّجاسه الوهمّيه و الحقيقه الشرعيّه متقدّمه

عيون المسائل، ص: ٩٠

على الحقيقه العرفيه و الحقيقه اللّغويه فيتعيّن الحمل عليها بالنّسبه إلى الوضوء و الغسل و التّيمّم جميعا

الخامس قول رسول الله ص الصّعيد طهور المسلم

و قوله ص جعلت لى الارض و ترابها طهورا و فى روايه لنا مكان لى فالطّهور عندنا و عند الشّافعيّه هو المطهّر لغيره و ما ظنّه ابو حنيفه أنّه و الطاهر واحد خطأ مخالف لا قوال المحصّين من ائمّه اللّغه و ايضا هو من صيغ المبالغه و المبالغه فيما لا يكون فى نفسه قابلا للشّدّه و الضّعف كالطّهارة و القيام أنّما تكون بحسب تعديه نفس المعنى إلى الغير على ما اختاره بعض رؤساء علماء العربيّه فالطّهور هو الطاهر بنفسه المطهّر لغيره و لا- معنى له الا مزيل النّجاسه العيّته و النّجاسه الوهمّيه الّتى هى الحدث عنه فالصّعيد مزيل الحدث

عيون المسائل، ص: ٩١

بّته فلذلك جعله الشّارع خليفه الماء فى الطّهوريّه

السادس قول مولانا امير المؤمنين صلّى الله عليه و آله لا وضوء من موطأ

و الوضوء بالفتح الماء الذى يتوضّأ به و ما فى الصّحيح عن جميل بن درّاج أنّه سال ابا عبد الله عليه السّلام عن امام قوم اجنب و ليس معه من الماء ما يكفيه للغسل و معهم ماء يتوضّئون به يتوضّأ بعضهم و يؤمّمهم قال لا و لكنّ يتيمّم الامام و يؤمّمهم انّ الله عزّ و جلّ جعل التّراب طهورا كما جعل الماء طهورا و صحيحه عبد الله بن ابي يعفور و عنبسه بن مصعب عن ابي عبد الله عليه

السَّيْلَامُ تَيْمَمٌ بِالصَّيِّعِيدِ فَإِنَّ رَبَّ الْمَاءِ رَبُّ الصَّيِّعِيدِ وَصَحِيحُهُ زَرَّارُهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّيْلَامُ فِي الْمَتَيْمِ إِذَا أَصَابَ الْمَاءُ وَ قَدْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ قَالَ فَلْيَنْصَرَفْ فَلْيَتَوَضَّأْ مَا لَمْ يَرْكَعْ فَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ فَلْيَمِضْ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّ التَّيْمَمَ

عيون المسائل، ص: ٩٢

احد الطهورين و صحیحہ محمد بن مسلم قال سالت ابا عبد الله عليه السَّيْلَامُ [□] عن رجل اجنب فتيَّم بالصَّيِّعِيدِ وَ صَلَّى ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ قَالَ

لا- يعيد أنّ ربّ الماء ربّ الصّعيد فقد فعل احد الطهورين و صحّحه حمّاد بن عثمان قال سألت ابا عبد الله عليه السّلام عن الرّجل لا يجد الماء أ يتيمّم لكلّ صلاه قال لا هو بمنزله الماء و موثّقه سماعه بن مهراّن قال سألت ابا عبد الله عليه السّلام عن الرّجل يكون معه الماء فى السّيفر فيخاف قلّته قال يتيمّم بالصّعيد و يستبقى الماء فإنّ الله عزّ و جلّ جعلهما طهورا الماء و الصّعيد وجه الاستدلال بهذه الاحاديث تسويتهم عليهم السّلام بين التيمّم و بين الطّهاره المائيه فى الطهوريه من غير فرق و جعلهم التيمّم بمنزله الماء و اطلاقهم الوضوء على الصّعيد الذى يتيمّم

عيون المسائل، ص: ٩٣

به و تسويتهم ايتمام المتوضّين بالتيمّم مع تمكّنهم ممّن يؤمّمهم بالوضوء و لو كان المتيمّم محدثا غير مرتفع الحدث لم يكن يسوغ إمامته للمتطهّرين و تعليلهم صحّحه جملة الصّيمومات بتيمّم واحد بكون التيمّم بمنزله الطّهاره المائيه و حكمهم بالتيمّم بالصّعيد و استبقاء الماء و تعليلهم ذلك بأنّ الله عزّ و جلّ جعلهما طهورا بمعنى واحد و على سبيل واحد فإنّ هذه النكات تنبيهات و تنصيصات على اشتراك رفع الحدث و ازاله النجاسه الوهميه بينهما و ان كان فى احدهما إلى غايه و فى الاخر إلى غايه اخرى مخالفه لتلك الغايه

السابع قول النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم لأبى ذرّ يا ابا ذرّ يكفيك الصّعيد عشر سنين

و قوله صلّى الله عليه و آله

عيون المسائل، ص: ٩٤

و سلّم لأبى ذرّ الصّعيد الطّيب و وضوء المسلم و لو لم يجد الماء عشر حجج و فى روايه الصّعيد طهور المسلم ان لم يجد الماء إلى عشر سنين وجه الاستدلال اطلاق الصّعيد الكافى اذ المطلق لا يأبى الوحده و التعدّد و لا يقتضيهما بل يتحقّق بتحقّق فرد واحد كما يتحقّق

بتحقّق افراد متعدّده فلذلك تصحّ جمله الفرائض و النوافل بتيمّم واحد ايضاً و اطلاق الوضوء على الصّعيد تنبيهاً على أنّه بمنزله الماء كأنّه هو فيترتّب عليه ما يترتّب على الماء من غير اختلاف و كذلك الحكم بأنّه طهور و لو إلى عشر حجج و المراد بوجدان الماء العذّي هو غايه طهوريّه التيمّم فينتقض حكمه عند تلك الغايه أنّما هو وجدان الماء الذي هو بدل منه قطعاً لا الذي ليس هو مبدله و ذلك ظاهر

عيون المسائل، ص: ٩٥

مستبين فغايه طهوريّه التيمّم من الجنابه وجدان ماء للغسل و غايه طهوريّه التيمّم من الحدث الاصغر وجدان ماء للوضوء فاذن الحدث الاصغر لا ينقض بدليّه التيمّم من الغسل بل أنّما يوجب الوضوء فقط و هو الذي رمنّا اثباته

فصل احتجّ العلامة في المختلف على قول الاكثر بأنّه بعد التيمّم جنب فلا يجب عليه الوضوء

أمّا المقدّمه الاولى فلانّ التيمّم لا يرفع الحدث لأنّه اذا وجد الماء وجب عليه الغسل و لو كان حدث الجنابه قد ارتفع لما وجب عليه الغسل و بما رواه محمّد بن مسلم في الصحيح عن احدهما عليهما السلام في رجل اجنب في سفر و معه ماء قدر ما يتوضأ به قال يتيمّم و لا يتوضأ و الجواب عن الاول أنّا قد حقّقنا أنّ التيمّم يرفع الحدث إلى الغايه و ما تمسك

عيون المسائل، ص: ٩٦

به في شدّه الضّعف فإنّ ارتفاع حدث الجنابه إلى غايه هي وجدان ما للغسل ليس يصادم وجوب الغسل عند تلك الغايه كما أنّ ارتفاعه بالغسل إلى جنبه اخرى ليس يصادم وجوب الغسل مع الجنابه الاخيريه و هناك شك سينحلّ و عن الثاني أنّ الزوايه ليست في حدّ حرّيم التّزاع اذ السّؤال عمّا اذا طرأت الجنابه و هناك ماء للوضوء فاجاب عليه السّلام بأنّه يتيمّم عن الجنابه و يكفيه

عن الوضوء كما في المبدل منه فإنَّ غسل الجنابه يكفي عن الوضوء اجماعا و لا يحلّ معه الوضوء اذ الوضوء مع غسل الجنابه بدعه لا عمّا اذا تمكّن المتيمّم من الجنابه من الوضوء او احدث ما يوجب الوضوء و عنده وضوء اى ما يكفيه للوضوء و بالجمله السّؤال عن فرض ما قبل التيمّم لا فرض ما بعده

عيون المسائل، ص: ٩٧

و هذا موضع وفاق لا حريم نزاع و حيث أنّ التيمّم من ساير ما يوجب الغسل غير الجنابه لم يكن مجزيا عن الوضوء او عن تيمّم اخر بدل الوضوء فسأل السائل عن التيمّم من الجنابه فاجاب عليه السّلام بأنّه كمبدله مغن عن الوضوء و عن بدله على أنّه ربّما يفهم من بعض مفهومات سياق الكلام أنّه قد يجتمع الوضوء مع التيمّم من الجنابه و لذلك سئل هل يكون ذلك في أوّل الامر بعد طرّو الجنابه فقال عليه السّلام يتيمّم و لا يتوضّأ مع ذلك التيمّم ما لم يحدث موجه احتجّ شيخنا فخر المحقّقين في الايضاح بما روى أنّ صحابيّا و هو أمّيا عمرو بن العاص او حسيان على اختلاف الروايات اجنب فتيمّم من شدّه البرد و أمّ فقال له النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم أصليت بأصحابك

عيون المسائل، ص: ٩٨

و أنت جنب و فى روايه أ تصلّى بالنّاس و أنت جنب و الجواب أنّه صلّى الله عليه و آله و سلّم ان كان قد اقرّه على صحّه صلاته على ما روى فالغرض أنّما كان استعمال فقهاء لا اثبات الجنابه مع الصّلاه و ان كان قد حكم ببطلان صلاته فالسبب أنّ البرد لم يكن بحيث يسوغ معه التيمّم ثم لعلك تقول قد نقل بعض

متأخرى الاصحاب انعقاد الاجماع على ان التيمم لا يرفع الحدث و كانه مستند إلى ان الشيخ رضوان الله تعالى عليه حكى ذلك في الخلاف عن كافة الفقهاء الا فرقه من العامه و قال المحقق في المعبر هو مذهب العلماء كافة و قال بعضهم و قيل يرفع و اليه ذهب ابو حنيفه و مالك فيقال لك الكلام هناك في الرفع المطلق

عيون المسائل، ص: ٩٩

لا الرفع المغيبي و قد تعرفت انه المفهوم المحصل الذي اليه يثول معنى الاستباحه و كيف يتوهم الاجماع على نفي الرفع المغيبي و هو اعظم موقع للتشاجر و التباحث بين الاصحاب و القول به هو المحقق بان ينعقد عليه الاجماع

بيان قال شيخنا المحقق الشهيد في قواعده

اشاره

قاعده طريان الرفع للشئ ء هل هو مبطل للشئ ء او بيان لنهايته و هي مأخوذه من ان النسخ هل هو رفع او بيان و قال فيه قاعده ارتفاع الواقع لا- ريب في امتناعه و اخراج ما تضمنه الزمان الماضي من الوقوع محال فان قلت المراد رفع آثاره دونه قلت الآثار ايضا من جمله الواقع و قد تضمنها الزمان فيكون رفعها محالا و قال فيه قاعده الحدث هو المانع من الصلاه

عيون المسائل، ص: ١٠٠

المرتفع بالطهاره و يطلق على نفس المسبب الموجب للوضوء و المراد بقولهم ينوى رفع الحدث هو المعنى الاول لأن الثاني واقع و الواقع لا يرتفع و المانع و ان كان واقعا الا ان المقصود بالرفع منه منع استمراره كما ان عقد النكاح يرفع استمرار منع الوطى في الاجنبيه و هذا يبين قوه قول من قال يرفع التيمم الحدث لأن المنع متعلق بالمكلف و قد استباح الصلاه بالتيمم اجماعا و الحدث مانع من الصلاه اجماعا و قوله صلى الله عليه و آله لحسان

لَمَّا تَيَمَّمْ وَ صَلَّى بِالنَّاسِ أَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكُمْ وَ أَنْتَ جُنِبَ لِاسْتِعْلَامِ فَقِهِهِ كَمَا قَالَ لِمَعَاذِ بِي تَحْكُمُ وَ إِنَّمَا وَجُوبُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ عِنْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ فَلَا نَ الْقَائِلُ بِأَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ يَفْتِيهِ بِهِ كَمَا يَفْتِيهِ بِطَرِيَانِ حَدِيثِ انْتَهَتْ عِبَارَاتُهُ وَ نَحْنُ نَقُولُ الْبِرْهَانَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاقِعَ فِي زَمَانٍ

عيون المسائل، ص: ١٠١

مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرْتَفِعَ بَعْدَ وَقُوعِهِ أَصْلًا إِذْ لَوْ ارْتَفَعَ فَأَمَّا أَنْ يَرْتَفِعَ عَنِ زَمَانٍ وَقُوعِهِ فَيَلْزِمُ اقْتِرَانُ الْمَتَنَاقِضِينَ أَوْ عَنِ زَمَانٍ بَعْدَ زَمَانٍ وَقُوعِهِ فَهُوَ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا فِيهِ قَطُّ حَتَّى يَرْتَفِعَ عَنْهُ فَإِذَا ارْتَفَاعَهُ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ تَحَقُّقِهِ فِي الزَّمَانِ الْبَعْدِ كَمَا لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا فِيهِ مِنَ الْإِزَالِ لَا انْتِفَاءً تَحَقُّقِهِ فِي الزَّمَانِ الْقَبْلِ فَالْعَدَمُ الطَّارِئُ فِي وَعَاءِ الدَّهْرِ غَيْرُ مُمْكِنٍ وَ فِي أَفْقِ الزَّمَانِ غَيْرُ مَعْقُولٍ إِلَّا بِمَعْنَى اخْتِصَاصِ الْوُجُودِ بِقِطْعَةٍ مِنَ الزَّمَانِ بِخُصُوصِهَا وَ انْتِهَاءِ اسْتِمْرَارِ طَرُوقِ التَّحَقُّقِ فِيمَا بَعْدَهُ مِنَ الْإِزْمَنِ فَالْوُجُودُ يَكُونُ طَارِئًا بِخِلَافِ الْعَدَمِ فَإِنَّ كُلَّ عَدَمٍ يَعْقِلُ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَّا إِزَالِيًّا وَ قَدْ بَسَطْنَا تَحْقِيقَ هَذَا الْأَصْلِ وَ حَلَّ شَكُوكَ تَعَقُّدِ هُنَاكَ فِي كِتَابِنَا الْأَفْقِ الْمَيِّينِ وَ إِذَا اسْتَوْقَنَ ذَلِكَ يَتَحَقَّقُ أَنَّ مَا يَتَصَوَّرُ مِنَ الرَّفْعِ وَ الْاسْتِبَاحَةِ فِي الْوُضُوءِ وَ الْغَسْلِ أَمَّا هُوَ قِطْعَ اسْتِمْرَارِ الْمَنْعِ

عيون المسائل، ص: ١٠٢

مِنَ الصَّيْلَانِ إِلَى أَنْ يَطْرَأَ حَدِيثٌ وَ فِي التَّيَمُّمِ إِلَى أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ أَوْ يَطْرَأَ حَدِيثٌ فَالْاسْتِبَاحَةُ مُطْلَقًا مَعْنِيَا لَكِنِ الْغَايَةُ الْمَحْدُودَةُ مَخْتَلِفَةٌ فِي الطَّهَارَةِ الْمَائِيَّةِ وَ الطَّهَارَةِ التَّرَائِيَّةِ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مُجِيبًا عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ رَفْعُ الْحَدِيثِ فِي الطَّهَارَةِ الْمَائِيَّةِ مَعْنِيًا بِغَايَةِ أَصْلًا وَ إِنَّمَا الْمَانِعُ اعْنَى الْحَدِيثَ الْمَوْجِبَ لِلطَّهَارَةِ مَرْتَفِعٌ بِهَا وَ زَائِلٌ بِالْكَلْبِيِّ حَتَّى كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ لَا يَعُودُ

ذلك المانع بعينه إلى الوجود مرّه اخرى بل الحاصل بالعدم الطّارى مانع اخر غير الاول غايته أنّه مبطل لفائده الطّهارة لأنّه من نواقضها و لا كذلك التّيّم فإنّ ازالته المانع ليست ازاله كليّه بل إلى أمد معيّن هو اما طرو حدث او التّمكّن من استعمال الماء فاذا حصل التّمكّن عاد الاول بعينه حتّى كأنّه لم يزل و لهذا يجب الغسل عند التّمكّن و لو كان رافعا لما وجب الّا بحدث اخر موجب للغسل و بالجمله

عيون المسائل، ص: ١٠٣

وجود الماء ليس حدثا و ادعى المحقّق عليه الاجماع و هو امر ظاهر اذ لو كان حدثا لاستوى المجنب المتيّم و المحدث المتيّم فيه لكن المحدث لا يغتسل و الجنب لا يتوضّأ قطعاً فالمتيّم أنّما يجب عليه الغسل عند التّمكّن من استعمال الماء بحسب الحدث السّابق بخلاف المتطهّر بالماء عند طرو حدث و هذا اعظم شكّ يطرأ في هذه المسأله فنحن نقول كما أنّ حكم الحدث يتعلّق بالمكّلف لا بالأعضاء و كذلك النّظر فيه يتعلّق بطبيعته المنع من الصّلاه المشترك بين الاحداث لا بخصوصيّات الاسباب الّتى هي ملغاه في نيّه الرّفيع فالمنويّ بالرّفيع في الطّهارة المائيه هو ذلك القدر المشترك فيقصد قطع استمراره إلى طرو حدث اخر و هذا هو المعنى المطلق فاذا طرأ حدث عادت تلك الطّبيعه المشتركه بعينها قطعاً و ان لم يعد سببها

عيون المسائل، ص: ١٠٤

السّابق بعينه أ ليس الممتنع هو عود المعدوم الشّخصيّ بعينه لا عود الطّبيعه الّتى هي القدر المشترك بعينها و في التّيّم يقصد قطع استمرار تلك الطّبيعه المشتركه إلى طرو حدث اخر او التّمكّن من استعمال الماء و هذا هو المعنى بالرّفيع المعنى فاذا حصل التّمكّن عادت تلك الطّبيعه المشتركه

بحسب اقتضاء سببها السابق فإنَّ الحدث السابق قد اقتضى استمرار تلك الطَّبيعَة و التَّيَمُّمُ انَّمَا قَطَعَ اسْتِمْرَارَهَا إِلَى حِينَ التَّمَكُّنِ فيبقى الاستمرار و مع التمكن على حاله فاذن لا تصادم بين الرِّفْعِ المَعْيِي و بين وجوب الغسل عند التَّمَكُّنِ بحسب الحدث السابق و لا بين عدم كون وجود الماء حدثا و بين كونه موجبا للغسل بحسب اقتضاء الحدث السابق فقد انحَلَّ الشُّكُّ و استقرَّ الحكم في المسأله

فروع

الأول لو احدث الجنب التيمم حدثا اصغر و لم يجد ماء

عيون المسائل، ص: ١٠٥

□
للوضوء وجب عليه التيمم بدلا من الوضوء لا اعاده التيمم بدلا من الغسل و يظهر الاثر عند السيد المرتضى رضى الله تعالى عنه في التيمم فقط حيث ينوى البدليه عن الوضوء دون الغسل لا في الكيفيه ايضا لأنه يذهب إلى الاكتفاء بالضره الواحده في الجميع وفاقا للشيخ المفيد رفع الله درجته في العزيمه و عندى في التيمم و الفعل جميعا لأننى اقول بالضررتين في الغسل كما هو مذهب الاكثر جمعا بين الاخبار الصحيحه

التانى لو نوى التيمم الاستباحه المطلقه لا المعياه بطل

و لو نوى الرِّفْعِ المَعْيِي لا المطلق صحَّ عندنا و عند اكثر المتأخرين لا يصحَّ أَلَّا نِيَه الاستباحه دون الرِّفْعِ

الثالث لو كان المكلف تيممنا من حدث يوجب الطهارة

كالمس

عيون المسائل، ص: ١٠٦

و الحيض فاحدث حدثا اصغر و ليس يتمكن من الوضوء فعندنا يكفيه تيمم واحد ينوى فيه البدليه عن الوضوء و عند الاكثر يجب تيممان بتيتين و ثلاث ضربات

الرابع التيمم يستحق مندور الصدقه على من ليس بمحدث عندنا

لا عندهم و كك المجنب اذا تيمم فوقه منه الاصغر بالنسبه إلى مندورها على من ليس بجنب

الخامس يتقوى على ما اخترناه وجوب التيمم لصوم الجنب مع عدم التمكن من الغسل

ثم التوم لا- ينافى استدامته إلى طلوع الفجر لبقاء الطهاره عن الجنابه مع التوم و عدم اشتراط الصوم بالوضوء فلذلك لا يجب التجديد مع الانتباه قبل الفجر و كذلك القول فى كل حدث اصغر و اما على ما ذهبوا اليه فى اصل الوجوب ثم فى وجوب استدامته يقظانا اقوال مختلفه يستدعى

السادس يتعين عندنا القول بأنه يستباح بالتيمم كلما يستباح بالطهارة المائيه

و اما عندهم فقد يقال بعدم اباحته دخول المسجدين و اللبث في المساجد لقوله تعالى **وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا** حيث ان التحريم قد غيَّاه عزَّ و جلَّ بالاغتسال و لا مس كتابه القرآن لعدم فرق الامة بينهما هنا و إلى ذلك ذهب شيخنا فخر المحققين في الايضاح و يلزم منه عدم جواز الطواف ايضا للجنب بالتيمم و الجواب ان الله سبحانه جعل التيمم بدلا عن الغسل في ذلك حيث قال **وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ أَلَٰيَةٌ فَآيَةٌ عَلَيْهِ** ما ذكره المفسرون معطوف على مقدر و التقدير حتى تغسلوا ان كنتم اصحاء قادرين على الاغتسال و ان كنتم مرضى إلى تمام الآية هذا ان كان

المراد بالصلاه مواضعها اى المساجد على ما هو المروى عن مولانا الباقر عليه السلام او كان المراد بها في قوله تعالى صدر الايه **لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ** نفسها و عند قوله تعالى **وَ لَا جُنُبًا** مواضعها على مضاهاه الاستخدام و اما ان كان المراد في الموضوعين نفسها فعبور السبيل بمعنى السفر المسوخ للتيمم ثم ليس قوله صلى الله عليه و آله و سلم يا ابا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين كالناص على اباحه دخول المسجد للقطع بأنه لا يراد الاكتفاء به للصلاه في البيت دون دخول

المسجد و الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

السابع المتيمم من الجنابه اذا صار ذا الاصغر تبقى له اباحه دخول المساجد و قراءه العزائم

و الطواف المندوب و ما ضاهاها قبل التيمم عن الوضوء عندنا لخروجه عن حكم الجنب بالتيمم الاول و عندهم لا يباح شىء من ذلك الا

عيون المسائل، ص: ١٠٩

بإعادته التيمم عن الغسل

الثامن لو قلنا بوجوب الغسل لنفسه و ظن المكلف موته قبل ادراك وقت المشروط

فهل يجب التيمم مع عدم دخول الوقت ام لا وجهان ينشئان من النظر فى ان بدليه التيمم بالنظر إلى طبعه الغسل من حيث هي او باعتبار توقف الصلاه مثلا عليه و الثانى هو المتعين على قول الاكثر و الاول لا يبعد عن الاحتمال على ما ذهبنا اليه و لكن شيخنا فى الذكري قد نقل الاجماع على عدم جواز الاتيان بالتيمم قبل دخول الوقت و ربما يقال باطراد الخلاف فى جملة الطهارات نظرا إلى ظهور الحكمه فى شرعيتها مستقله و إلى ظاهر قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نام فليتوضأ و قول امير المؤمنين صلوات الله عليه من وجد طعام التوم فأنما أوجب عليه الوضوء و قول ابى الحسن الثانى عليه السلام

عيون المسائل، ص: ١١٠

اذا خفى عنه الصوت فقد وجب الوضوء و هو قد نقل هذا القول فى الذكري وفاقا لما ذكره العلامة فى المنتهى فدعوى الاجماع هناك غير مستقيمه اللهم الا ان يصار إلى ان القائل عنى اقتضاء عموم الدليل الاطراد و ان لم يذهب اليه و قوفا على موضع الاجماع و يعضده قول المحقق فى المصرىه اخراج غسل الجنابه من دون ذلك كله تحكّم بارد او يدعى انعقاد الاجماع بعد ذلك القول

التاسع مقتضى الاجماع المذكور عدم انعقاد التيمم قبل الوقت فرضا

□
و لا لعدم شرعيتها الا للعباده الآيه و لقوله صلى الله عليه وآله وسلم أينما ادركتنى الصلاه تيممت و صليت لا عدم صحته قبل وقت الفريضه لنافله نفلا فلو تيمم قبل الوقت لنافله ندبا صحح قطعا فان ذلك وقتها و من عليه فائته فالأوقات كلها صالحه لتيممه فرضا

عيون المسائل، ص: ١١١

و لو تيمم فى الاوقات المكروهه للتفعل فقد قطع المحقق فى المعتمر و طابقه العلامة فى التذكرة

بعدم الانعقاد و هو مذهب العامه و الظاهر الصّحّه وفاقا لشيخنا فى الذّكرى لأنّ الكراهه لا تمنع الانعقاد

العاشر لو تيمّم قبل الوقت لفائته فرضا او نافلة نفلا فدخل الوقت كفاه

للفريضه و لجميع الفرائض و التّوافل ما لم ينتقض و لا- ينافى ذلك اعتبار التّضيّق و لذلك حكم به فى المبسوط مع أنّه ممّن يعتبره لأنّ وجوب التّأخير أنّما هو فى الابتداء ليصحّ الايقاع على ما تنصّ عليه صحيحه محمّد بن مسلم قال سمعته يقول اذا لم تجد الماء و اردت التّيمّم فاخر التّيمّم إلى آخر الوقت فان فاتك الماء لم يفتك التراب و اما بعد انعقاد تيمّم صحيح فلا يصحّ المنع من الصّلاه لأنّ دخول الوقت ليس من التّواقض قطعاً و قد وردت الرّوايه الصّحيحه

عيون المسائل، ص: ١١٢

فى صحّه صلوات اللّيل و النّهار جميعاً بتيمّم واحد ما لم ينتقض و بالجمله الاشكال فى هذه المسأله كما اقتضاه نظر العلّامه فى المختلف و القواعد لست ارى له موقعا

الحادى عشر هل يستحبّ تجديد التّيمّم بحسب الصّلوات فيه وجه ليس ببعيد

بل حول تخريجه من الخبر فلزوم التّيمّم لكلّ صلاه مروىّ عن امير المؤمنين عليه السّلام و رواه السيّكونى عن الصّادق عن آبائه عليه و عليهم السّلام مع أنّه قد روى خلافه و رواه ابو همام عن الرّضا عليه السّلام و الشّيخ فى التّهذيب حمله على الاستحباب

التّانى عشر يستحبّ التّيمّم بدلا عن الوضوء او الغسل فى كلّ موضع يستحبّ احدهما

اذا كان المبدل رافعا فيبيح العباده لكونه رافعا إلى حين وجود الماء و فى استحبابه بدلا

عيون المسائل، ص: ١١٣

عن غير الرّافع كالوضوء لنوم الجنب و جماع المحتلم و ذكر الحائض و كالاغسال المسنونه الغير الرّافعه اشكال و الاصل يعطى المنع لعدم ورود النصّ كما اختاره جدّى المحقّق اعلى الله مقامه فى شرح القواعد

التّالث عشر الاصحّ عندى وفاقا لأكثر الاصحاب استحباب التّيمّم لصلاه الجنازه مع وجود الماء

لرّوايه و ادعاء الشّيخ انعقاد الاجماع عليه و الرّادّ للرّوايه ابن الجنيّد حيث قيدها بخوف الفوت و المحقّق فى المعبر حيث اعتبر عدم الماء ما لم يخف الفوت ثمّ هو كالتّيمّم المستحبّ للنّوم مع وجود الماء فى عدم جواز الدّخول به فى غيرها من العبادات المشروطه بالطّهاره

الرّابع عشر المحدث اذا نوى بتيمّمه استباحه واحد من المشروطات بالطّهاره

بخصوصه

ايح له الباقي الآ ماس المييت اذا نوى استباحه اللبث في المساجد فان المس حدث لا يحرم معه دخول المسجد على الاصح و كذلك قراه العزائم بالنسبه اليه على ما ذكره شيخنا في البيان

الخامس عشر لو تيمم الصبي ثم بلغ

قال في المعبر تباح له به الفريضة و هو مبنى على كون طهارته شرعيه و قد حكم الشيخ بذلك في المبسوط

السادس عشر هل ينتقض التيمم بمجرد وجدان الماء او بمضى زمان يسع فعل الطهاره برجح الاول

ظاهر صحيحه زواره قال قلت لأبي جعفر عليه السلام يصلي الرجل بتيمم واحد صلاه الليل و النهار فقال نعم ما لم يحدث او يصيب ماء قلت ان اصاب الماء و رجا ان يقدر على ماء اخر فظن انه يقدر عليه فلما اراده تعسر ذلك

عليه قال ينتقض ذلك تيممه و عليه ان يعيد التيمم و الثاني اقوى دليلا- لامتناع التكليف بالعباده في وقت لا يسعها قال جدى المحقق اعلى الله قدره في بعض تعليقاته لا يقال لو كان كذلك لامتنع في الطهاره نيه الوجوب قبل مضى زمان يتمكن فيه من فعلها لأن نيه الوجوب فرع الوجوب و لا- يثبت الا اذا مضى ذلك القدر من الزمان لأننا نقول نيه الوجوب يكفي في صحتها التمكن الحالي اعتمادا على اصاله البقاء فان اتسع الوقت كانت الطهاره صحيحه لانكشاف المطابقه و الا تبين عدم الوجوب لانكشاف انتفاء الشرط و مثله ما لو شرع المكلف في الصلاه اول الوجوب فانه لا يعلم بقاءه على صفه التكليف إلى اخرها و كذا إيقاعه للحج

في عام الاستطاعه مع امكان تلف المال و عروض الحصر و الصيد قبل اكمال المناسك و قال في شرح القواعد التحقيق ان الخطاب ظاهرا بفعل الطهاره المائيه يراعى بمضى زمان يسعها فان مضى ذلك المقدار تبين استقرار الوجوب ظاهرا و باطنا و الا تبين عدم فيكون كاشفا و هذا هو المختار و المراد بقوله عليه السلام او يصيب ماء كونه بحيث يتمكن من استعماله في الطهاره للقطع بأن اصابته و هو محتاج

إلى شربه كلاً- اصابه و على ما اخترناه لو تلف الماء قبل اتمام الطَّهارة فَالتَّيْمُ بِحَالِهِ انتهى قوله رفع الله مكانه فهذا ما عليه التَّعْوِيلُ بحسب مساعده الدَّلِيلِ و لكنِّي استصوب ما قاله خالي افضل المدققين قدَّس الله سرَّه في تعليقاته على الرِّسَالَةِ

عيون المسائل، ص: ١١٧

انَّ العمل بظاهر الرِّوَايَةِ هو الاحوط

السَّابِعُ عَشْرُ إِذَا وَجَدَ التَّيْمُ الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَحَكَمْنَا بِالِاتِّمَامِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ

أَمَّا لِأَنَّهُ قَدْ تَجَاوَزَ مَحَلَّ الْقَطْعِ أَوْ لِلْقَوْلِ بِالِاكْتِفَاءِ بِالشَّرْعِ بِنَاءِ عَلَى اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ ثُمَّ تَلَفَ الْمَاءَ قَبْلَ الْفِرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا وَقَبْلَ مَضَى زَمَانٍ يَسِعُ فِعْلَ الطَّهَارَةِ فَهَلْ يَعِيدُ التَّيْمُ أَوْ هُوَ مُتَطَهِّرٌ بِتَّيْمِهِ الْأَوَّلِ ظَاهِرِ الْمَبْسُوطِ الْإِعَادَةِ قَالَ إِنْ فَقَدَهُ اسْتَأْنَفَ التَّيْمُ لَمَّا يَسْتَأْنَفُ مِنَ الصَّلَاةِ لِأَنَّ تَّيْمَهُ قَدْ انْتَقَضَ فِي الصَّلَوَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَالْعَلَامَةُ اسْتَشْكَلَهُ مِنَ التَّمَكُّنِ عَقْلًا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَ لَيْسَ يَصَادِمُهُ مَنَعُ الشَّرْعِ مِنْ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ إِذَا الْحَكْمُ مَعْلَقٌ عَلَى أَصْلِ التَّمَكُّنِ بِحَسَبِ الصَّلَاةِ وَالْحَكْمُ بِصَحَّتِهَا إِذَا لَوْ انْتَقَضَ لِبَطَلَتِ وَالْأَقْرَبُ الْقَطْعُ

عيون المسائل، ص: ١١٨

بِعَدَمِ الْإِنْتِقَاضِ لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ إِذَا مَنَعَ الشَّرْعِيُّ بِمَنْزِلِهِ انْتِفَاءَ الْمَقْدَرَةِ الْعَقْلِيَّةِ بَلْ هُوَ أَقْوَى فِي مَصَادِمِهِ الْإِنْتِقَاضِ وَ لِأَنَّهُ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ لَمْ يَنْتَقِضْ فَمَا ظَنَّكَ بَعْدَ فَقْدِهِ وَ لِأَنَّهُ مُسْتَمِرٌّ الصَّحَّةَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى هَذِهِ الصَّلَاةِ إِلَى الْفِرَاغِ لِلْحَكْمِ بِوَجُوبِ الْإِتِّمَامِ وَ عِنْدَ الْفِرَاغِ لَا تَمَكُّنٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ لِأَنَّهُ الْمَقْدَّرُ فَيَكُونُ بَاقِيًا عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الصَّلَوَاتِ الْمُسْتَقْبَلَةِ أَيْضًا لَيْسَ عِنْدَ الْفِرَاغِ يَصْدُقُ أَنَّهُ تَّيْمٌ صَحِيحٌ وَ كُلُّ تَّيْمٍ صَحِيحٌ لَا يَنْقُضُهُ إِلَّا الْوَقْتُ أَوْ التَّمَكُّنُ

الثَّامِنُ عَشْرُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ نَافِلَةً حَكَمَ الشَّيْخُ بِصَحَّةِ تِلْكَ النَّافِلَةِ

وَ التَّيْمُ بَعْدَهَا كَمَا فِي الْفَرِيضَةِ وَ لَعَلَّهُ هُنَا أَوْلَى لِعَدَمِ تَحْرِيمِ قَطْعِ النَّافِلَةِ فَلَيْسَ لَهَا حَرْمَةُ الْفَرِيضَةِ وَ فَرَعَ بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى غَايَتِهِ

عيون المسائل، ص: ١١٩

السَّابِقَةَ، لِإِنْتِقَاضِ التَّيْمِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ غَيْرِ هَذِهِ وَ اسْتِقْرَابِ فِي الذِّكْرِ عَدَمَ الْإِنْتِقَاضِ مُطْلَقًا فِي صُورَتِي الْفَرِيضَةِ وَ النَّافِلَةِ وَ هُوَ مُخْتَارٌ الْمَعْتَبَرُ وَ عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَ تَفَرَّدَ الْعُلَمَاءُ بِجُوزِ الْعُدُولِ فِي الْفَرِيضَةِ إِلَى النَّفْلِ لِأَنَّ فِيهِ الْجَمْعَ بَيْنَ صَيَانَةِ الْفَرِيضَةِ عَنِ الْإِبْطَالِ وَ بَيْنَ إِدَائِهَا بِأَكْمَلِ الطَّهَارَتَيْنِ وَ الْأَقْوَى

المنع لأنَّ العدول إلى النَّفل ابطال للعمل قطعاً و اللاحق بناسى الاذان و طالب الجماعه قياس باطل كيف و لو جاز العدول إلى النَّفل لجاز الابطال بغير واسطه و هو ممَّن لا يقول به ثمَّ ذلك انما يتصوّر مع سعه الوقت فلو ضاق حرم بتّه

التاسع عشر لو يَمِّم الميِّت بدلا عن الغسل

ثمَّ صَلَّى عليه فوجد الماء فهل تنزّل الصَّلاه عليه منزله تكبيره الاحرام من المصلّي المتيمّم فيحكم بالإمضاء

عيون المسائل، ص: ١٢٠

او لا- فيحكم بإعادة التّطهير بالماء فيه وجهان و اولى بالإعادة ثم ان قلنا بالإعادة فهل يحكم فى الصّلاه عليه بالاجزاء او بالإعادة فيه ايضا وجهان و اولى بالاجزاء و عدم الاعاده و يستحب النّظر فيما لو يَمِّم عن بعض التّغسيلات و اما لو غسّل فاسدا فالوجه القطع بإعادة التّغسيل

العشرون التيمّم الذى لا تنوى فيه البدليه

كما لخروج الجنب بين احد المسجدين و الحائض كالجنب فى ذلك لروايه ابى حمزه الثمالى عن مولانا الباقر عليه السّلام و التّفساء لا- لحائض فى المعنى هل تعين فيه الضّربه او الضّربتان حكم بعضهم بالضّربتين و لست اجد له مستندا فكن فيه من المتوقّفين

فروع

الأول هل الاغتسال تحت المطر الغزير و الميزاب شبه الارتماس فى الماء

بحسب الاجزاء عن التّرتيب الفعلى فحسب او عن التّرتيب مطلقا ام يختصّ الاسقاط بالارتماس لا- غير ذهب العلّامة و فريق من الاصحاب إلى الاول و هو قول الشيخ فى المبسوط و التّهايه و الثّانى هو الاظهر عندى وفاقا

عيون المسائل، ص: ١٢٨

□ لجدى المحقّق اعلى الله مسيره فى شرح القواعد و اليه ذهب ابن ادريس و عول عليه فى المعتبر تدلّ عليه صحيحه عبيد الله بن علىّ الحلبيّ عن ابى عبد الله عليه السّلام اذا ارتمس الجنب فى الماء ارتماسه واحده اجزاه ذلك من غسله أ ليس مفهوم اذا الشّرطيّه يعطى انتفاء المشروط عند انتفاء الشّروط و كذلك صحيحه زراره عنه عليه السّلام لو أنّ رجلا ارتمس فى الماء ارتماسه واحده اجزاه ذلك و ان لم يدلك جسده أ ليس لا تصدق الارتماسه الواحده مع المطر و الميزاب و ما رواه الشّيخ فى الصّحيح عن علىّ بن جعفر عن اخيه ابى الحسن موسى بن جعفر قال سألته عن الرّجل يجنب هل يعجزيه من غسل الجنابه ان يقوم فى القطر حتّى يغسل رأسه و جسده و هو يقدر

عيون المسائل، ص: ١٢٩

على ما سوى ذلك قال ان كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك أ ليس مفاد قوله عليه السلام ان كان يغسله اغتساله بالماء
مراعاة الترتيب الفعلية في الاغتسال في نزول المطر كما بالماء على ما أورده الشيخ في الاستبصار و المحقق في المعتمد

لكنَّ الشَّيْخَ رَبِّمَا أَوْلَهُ أَيضًا بِالتَّرتِيبِ الحَكْمِيِّ كما قرَّره في الارتماس و من البين أنَّ ظاهر اللَّفظِ يابى أَّا التَّرتِيبُ الفِعْلِيُّ حيثُ أنَّه عليه السَّلامُ اعتبر المساواه بين المطر و بين الماء في نفس الفعل المذى هو الاغتسال و العلامه في المختلف قد قرَّر التَّمييزَ بالحدِيثِ على أنَّه احتجاج على اعتبار التَّرتِيبِ الحَكْمِيِّ بمعنى وجوب اعتقاد التَّرتِيبِ و لحاظ في التَّيِّه قال وجه الاستدلال أنَّه علق الاجزاء على مساواه غسله عند تقاطر المطر لغسله عند غيره و أنَّما

عيون المسائل، ص: ١٣٠

يتساويان لو اعتقد التَّرتِيبُ كما أنَّه في الاصل مرَّتَبٌ ثمَّ اجاب عنه بأنَّ الاغتسال المطلق بالماء اعمُّ من التَّرتِيبِ كما في صورهِ التَّفريقِ و من عدمه كما في الارتماس و المراد المساواه للاغتسال المطلق الشَّامِلُ للارتماس و غيره في تعميم الغسل لجميع البدن لا المساواه للخاصِّ الَّذِي هو الغسل المرَّتَبُ و لعلَّ الدَّوقَ السَّليمَ لا يستعذبه اذ قد اخذ في السُّؤالِ تعميم الغسل لجميع البدن من الرُّأسِ و الجسد فسئل هل يجزى ذلك في تقاطر المطر مع الاقتدار على ما سواه فقال عليه السَّلامُ ان كان يغسله اغتساله بالماء اجزأه و هو ناطق بأنَّ غسله لجميع البدن أنَّما يكون مجزئًا اذا كان على نحو اغتساله بالماء فاذا ما فيه المساواه امر زائد على ذلك التَّعميمِ و هو الكيفيَّةُ و المساواه المعتبره أنَّما هي

عيون المسائل، ص: ١٣١

بالتَّسبِبه إلى نحو الاغتسال بالماء بخصوصه لا- بالتَّسبِبه مطلق الطَّبيعه و ذلك النَّحو يمتنع ان يكون هو الارتماس اذ الارتماسه الواحده لا تحصل بالتَّقاطر فتعيَّن ان يكون هو الغسل المرَّتَبُ بخصوصه

التَّانِي مَوْرِدُ الخَبْرِ فِي اجْزَاءِ الارتماسِ غِسلِ الجَنابِ

لكن لم يفرق احد بينه و بين غيره من الاغتسال

التَّالِثُ جَمِيعُ البَدَنِ فِي الارتماسِ كَعَضُو وَاحِدٍ فِي التَّرتِيبِ

فيقارن بالتَّيِّه أَى جزء شاء من البدن ثم يتبعه بالباقي من غير تراج بحيث تصدق الوحده العرفيَّة و اما اعتبار شمول الماء البدن كَلِّه اعاليه و اسافله مرَّه واحده فوهم ربَّما سَنَحَ لبعض المتجشِّمين و لم نعثر على قول احد من معتبرى الاصحاب فيه او دلالة بشىء من اصول المذهب عليه و حيث أنَّ جملة البدن بحسب

عيون المسائل، ص: ١٣٢

الارتماسه الواحده عرفا في حكم جزء واحد فمقارنه التَّيِّه لجزء ما منه تنوب مناب المقارنه للجميع على مضاهاه الامر في الايجاب و القبول فانَّ مقارنه اخر اجزاء الايجاب لأوَّل اجزاء القبول هو مقارنه الايجاب للقبول

الرَّابِعُ رَبَّما يُقالُ يَجِبُ فِي الارتماسِ اسْتِحْضارُ التَّيِّهِ فَعِلا إِلَى اِخْرِ الغِسلِ

و لا تكفى الاستدامه الحَكْمِيَّةُ كما في التَّرتِيبِ اذ فرض الاستحضر الفِعْلِيُّ أنَّما ينتقل إلى الاستدامه الحَكْمِيَّةَ لِعِسرهِ في الافعال

الممتدّه زمانا يعتدّ به و غسل الارتماس لوقوعه فى زمان قصير لا يعسر فيه ذلك فقد اعتمد عليه خالى المدقق قدس سرّه و أنى لست استضعفه بل ربّما اقول أنّ له وجهًا قويًا

الخامس لا ريب أنّ الترتيب افضل

و الارتماس أنّما شرع للتخفيف بل و فرعا عليه فى التّيه و الحكم جميعا على الاصحّ و يشبهه

عيون المسائل، ص: ١٣٣

ان تكون نسبة الترتيب اليه تضاهى نسبة العزيمه إلى الرّخصه يدلّ على ذلك قول الصادق ع فى صحيحه الحلبىّ اجزأه ذلك من غناء و قد يتعيّن الترتيب حيث لا يوجد ماء يفى بالاعتماس و قد يتعيّن الارتماس لعارض كضيق الوقت عن الترتيب و فى الرّوايه الارتماس فى الجارى او فيما زاد على الكرّ من الواقف لا فيما قلّ و الشّيخ المفيد طاب ثراه يقول لا ينبغى الارتماس فى الماء الرّاكد مطلقا

السادس المشهور أنّه لا يجب الترتيب فى نفس العضو و ان وجب بين الاعضاء

لقضيّه الاصل و ظاهر الاخبار و به قطع العلّامه و ذهب ابو الصّلاح إلى وجوب البدأ بأعلى العضو متدرّجا إلى الاسفل كالوضوء قال بعض متأخري الاصحاب فى المهذب و هو متروك و تظهر الفائده فى مسائل الاولى لو اغفل لمعه من الجانب

عيون المسائل، ص: ١٣٤

الايمن غسلها خاصّه و غسل الايسر بأجمعه و لو وجب الترتيب فى نفس العضو غسلها ثم ما بعدها ثمّ الايسر جزاء فجزاء الثانيه لو كانت فى الايسر غسلها خاصّه و ان كانت فى اعلاه و لا يجب غسل ما تحتها و لو كان الامر على نسبة الوضوء لوجب غسل ما بعدها متدرّجا إلى اسفل العضو الثالثه الوجه و الرّأس عضو واحد و وقت التّيه المضيق عند غسل الرّأس فاذا لا ترتيب فى ابعاض العضو الواحد فتجوز التّيه عند غسل أى جزء شاء من الوجه و لو وجب ذلك تعيّن ان يقارنها بالجزء المقدم من الرّأس و قال فى الذّكرى و هل يستحبّ غسل الاعلى و الاعلى الظاهر نعم لأنّه اقرب إلى التّحفّظ من النسيان و لأنّ الظاهر من صاحب الشّرع

فعل ذلك

عيون المسائل، ص: ١٣٥

السابع المفصل المحسوس من الجانبين فالاولى غسل الحد المشترك معهما

أمّا اصاله او من باب المقدمه و كذا القول في العورتين و السيره و منهم من قال بالتخير مع أيهما شاء قال في الذكرى الظاهر
الاجزاء لعدم الفصل المحسوس و امتناع ايجاب غسلهما مرتين و قد قيل بالتنصيف و لا سبيل اليه و الاصل عدمه و ربّما قيل
بالغسل على الانفراد لكون العوره عضوا رابعا و النصّ ياباه

الثامن لو تخلل حدث اصغر في اثناء الغسل المرتب

فلا نصّ مشهورا فيه و اقوال الاصحاب على تشعبها لم تتعدّ التثليث فوجب الصدوقان و الشيخ في النهايه و المبسوط الاعاده و
اختاره العلّامه في القواعد و المختلف و قواه فخر المحققين في الايضاح و استقره شيخنا في الذكرى و قد قيل أنّه مروى عن
الصادق

عيون المسائل، ص: ١٣٦

□
عليه السلام في كتاب عرض المجالس للصدوق و ذهب بعضهم إلى الاكمال و الوضوء و هو مختار المرتضى رضي الله عنه و
مرتضى المحقق قدس الله نفسه و اعتمد فريق على الاكتفاء بالإتمام ذهب اليه ابن البراج و ابن ادريس و اختاره جدّي المحقق
اعلى الله كلمته و تبعه خالي المدقق طاب مرقده و هو عندي امتن الاقوال دليلا و اظهرها سيلا كما أنّ الاوّل ابعد الاحتمالات
تعويلا- و اقلها تحصيلا و لكنّ الاوسط و هو ضمّ الوضوء احوط قال في شرح القواعد و كمال الاحتياط الجمع بين الاتمام مع
الوضوء و الاعاده و نحن نقول نعم ان لم يصادق الجزم في التيه و الاهم في هذا الباب ان يعلم ان رافع الاصغر انما هو الطهاره
الصغرى اتفاقا لكن لا يكون للأصغر اثر مع الجنابه لانقهاره

عيون المسائل، ص: ١٣٧

معها فلا يتمكّن من التأثير فيسقط حكم إيجابه الوضوء ما دامت الجنابه فاذا ارتفعت بالغسل لم يبق هناك مانع عن الصلاه

اصلا فلذلك يقال الغسل رافع للحدث مطلقا فهذا معنى تداخل الاسباب و الطهارات هناك لأن الحدث يترتب عليه الاثر مع الجنابه فيحكم بالتداخل على ما هو شأن التداخل في سائر الاسباب و بعد ذلك نقول ما لم يكمل الغسل تكون الجنابه باقيه بالفعل قطعا فلم يكن للأصغر تأثير في ايجاب الوضوء اصلا و من اليبين بته أنه غير صالح للتأثير في ايجاب الغسل بوجه من الوجوه فالمأتى به من الغسل صحيح صالح لان يكون جزءا من السبب التام الموجب لرفع الجنابه و الاصغر الطارى غير صالح للتأثير في ايجاب الغسل و لا هو مؤثر بالفعل في ايجاب الوضوء

عيون المسائل، ص: ١٣٨

لاجتماعه مع الجنابه و اضمحلاله فيها فاذا كمل الغسل تم المؤثر التام في رفع الجنابه و لم يكن هناك مؤثر في ايجاب الوضوء فإذن لا وجه لاعاده الغسل و لا فاقه إلى ضم الوضوء هذا مع ان قوله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا يعطى الاكتفاء بالغسل مطلقا خرج عنه ما يتخلله الا-كبر بالاجماع فيبقى شموله لمحل النزاع إلى ان يقوم دليل صارف و كذلك عموم الاخبار في المنع عن الوضوء مع غسل الجنابه و مع ذلك كله الاعتضاد بالاستصحاب و بعموم النهى عن ابطال العمل و بالاصل و بأن التقض و الايجاب من الاحكام الوضعيه فكيف يقال بإثباتهما للحدث الواقع في اثناء الغسل بالقياس إلى الغسل او الوضوء و لم يرد بذلك كتاب او سنه و لا قام

عيون المسائل، ص: ١٣٩

عليه اجماع احتج الاولون بأن الاصغر لو وقع بعد الغسل بكما له ابطله فابعاضه اولى بالبطلان فتجب الاعاده و المقدمتان بعيدتان عن الصحه اذ الغسل بعد الكمال لا يبطل بالحدث بل انما تزول الاباحه فتجب

الطَّهارة الصغرى و لو بطل لوجبت اعادته و لو سلّم فالاولويّه بالبطلان هناك بالعكس اذ بعد كمال الغسل ترتفع الجنابه فيتمكّن الاصغر من التّأثير و مع الابعاض هي باقيه فلا- يظهر له اثر على أنّه لو تمّ فاللّمازم هو فعل الوضوء لا- الاعاده أ ليس الأصغر لا يوجب الغسل اجماعا و أ ليس اثره بعد الغسل ايجاب الوضوء فكيف يؤثّر قبله في ايجاب الغسل و احتجّ في الايضاح بأنّه قد ابطل تأثير ذلك البعض في الاباحه و كلّ ما ابطل تأثيره في الحدث لأنّ رفع الحدث ملزوم للاباحه و اذا انسلخ جزء

عيون المسائل، ص: ١٤٠

السبب التّام عن السبب الناقصه انسلخ الكلّ عن السبب التّامه قطعا و هو ايضا غير مستقيم اذ لو ريم بالاباحه التي حوول ابطالها الاباحه المساوقه لرفع الاكبر فمن البين أنّه ليس كذلك فكيف ينقض الاصغر المؤثّر في رفع الاكبر و يبطل الاباحه المترتب عليه و ان اديتم بها الاباحه المساوقه لرفع الاصغر فقد تعرّفت أنّ الغسل ليس رافعا للأصغر بل الاصغر مقهور الاكبر و ليس بحيث يظهر له اثر معه فلذلك لا- يحتاج مع الغسل إلى ما هو رافعه و هو الوضوء فاذا الجزء لم ينسلخ عن السبب الناقصه لما الكلّ سبب تامّ له و احتجّ في الذّكرى بأنّه يمتنع خلوّ الاصغر عن اثر ما هناك مع تأثيره بعد الكمال و الوضوء مع غسل الجنابه ممنوع بالروايه و مدفوع بالاجماع فيتعيّن الاعاده و لعلّك بما علمت تجد ظهور ضعفه في غايه القوه

عيون المسائل، ص: ١٤١

فإنّ اثر الاصغر لا يظهر ما دام الاكبر موجودا و ما لم يكمل الغسل فالاكبر على حاله و لو سلّم فلم لا يكون اثره هناك كآثره قبل

الشروع فى الغسل قال السيّد و من تبعه فى الاحتجاج ان تأثير الاصغر فى وجوب الوضوء بعد الكمال يقتضى ذلك قبله بطريق اولى و قد تحقّق لديك فساد الاولويّه فانّ الحدث الواقع بعد الكمال يؤثّر لأنّ له صلاحية التأثير لوقوعه بعد ارتفاع الجنابه و حصول الاباحه بخلافه قبل الكمال لبقاء الجنابه فان قيل الاصغر قيل ما مضى غير مؤثّر فى رفع الاصغر لاضمحلاله مع الجنابه و صلوح تأثيره فى رفع الاكبر و دخوله فى سببه التام باق على حاله

التاسع لوقوع الاصغر من المرتس

قال فى الذكري ان قلنا بسقوط الترتيب حكما فان وقع بعد ملاقاته الماء جميع البدن أوجب الوضوء لا غير و أيا فليس له اثر و ان قلنا بوجوب الترتيب الحكمي

عيون المسائل، ص: ١٤٢

القصدى فهو كالمرتب و ان قلنا بحصوله فى نفسه و سيّرناه بتفسير الاستبصار أمكن انسحاب البحث فيه و قال جدّى المحقق اعلى الله قدره فى شرح القواعد ان كان بعد التيه و شمول البدن بالماء فالوضوء او قبلهما فلا شىء او بعد التيه و قبل تمام الاصابه اطرّد الخلاف و كلام الذكري لا يخ من شىء و عندى كلام الذكري متين اذ على القول بسقوط الترتيب الحكمي رأسا يعتبر البدن كلّ كجزء واحد فلا يبقى لتحلل الحدث فى الاثناء مجال بحسب ذلك الاعتبار و ان أمكن بحسب زمان الغسل فانّ الشارع قد اعتبره بمنزله ان واحد على ذلك القول

العاشر ايقاع الاصغر فى اثناء الغسل اختيارا ليس بحرام على قولى الاتمام و الوضوء و الاكتفاء بالإتمام قطعاً

اذ ليس

عيون المسائل، ص: ١٤٣

فيه اتيان بالتناقض فلا يكون ابطالا للعمل و اما على القول بالإعادة فالأقرب أنّه حرام لتحريم الابطال فيجب التحفظ منه إلى ان يتمّ الغسل و لشيخنا فى البيان فيه نظر و كذلك يحرم ايقاع الأ-كبر فى اثناء الغسل و ايقاع الاصغر فى اثناء الوضوء اختيارا على الاقوى و اما فى اثناء الصلاه اختيارا فحرام اجماعا و بعد تمام الطهارة مع سعة الوقت و التمكن من استعمال الطهور فليس بحرام اجماعا و الفارق بين الحالين انّ فعل الطهارة قد انقضى حين الفراغ منها و أنّما الباقي اثرها و هو ليس بعمل فبعد الاكمال ليس هناك عمل يتوجه اليه الابطال فلذلك يجوز نقضها و اما قبل الاكمال فهو حين التلبس بالعمل فلا يجوز النقض

الحادى عشر حريم الخلاف الدائر بينهم غسل الجنابه

عيون المسائل، ص: ١٤٤

و امّا غيره من الاغسال المكتمله بالوضوء فمع تخلل الحدث أمكن المساواه فى طرد الخلاف و اولويّه الاجتزاء بالوضوء هنا لأنّ له مدخلا فى كمال الرفع او الاستباحه او لأنّ الاكبر يرتفع بالغسل و الاصغر بالوضوء فلا منافاه بين الحدث الاصغر و الغسل و

هذا الاخير اوجه بل هو الوجه لضعف القول بالتشريك و به قطع العلامه فى التذكره و جزم به فى النهايه مع حكمه بالاعاده فى غسل الجنابه و الاغسال المسنونه فالزمانيه منها لا يستتصر بتخلل الحدث فى الاثناء او وقوعه بعد الكمال و اما الاغسال المستحبه الفعليه فالاقرب فيها الاعاده اذا طرأ الحدث بعد الفراغ قبل الفعل لأن الغايه هناك الفعل و لم يحصل بعد و قد ذكر فى

عيون المسائل، ص: ١٤٥

بعض الافعال بالخصوص كدخول مكّه زادها الله شرفا و الاحرام و لو فقد الماء فالاقوى شرعيه التيمم فاما اذا احدث فى الاثناء

فقد قال فى الذكرى فالاعاده اولى و عندى انّ الاولويّه منظور فيها بل هى بالعكس فانّ كون الحدث فى الاثناء مؤثرا كهو بعد الكمال حكم من احكام الوضع و لم يثبت من الشرع لكنّ الاقرب فى تلك الصوره ايضا الاعاده

الثانى عشر لا يجب الدلك عندنا و ينبغى امرار الماء باليد على العكن

و هى جمع عكنه بضمّ العين المهمله و سكون الكاف اى الطىّ الذى فى البطن من السّمن و الذى فى العنق و فى ساير البدن و امرار اليد تحت الابطين و الارفاغ اى المغابن من الآباط و اصول الفخذين واحدها رفع بفتح الراء و ضمّها و سكون الفاء و بالغين المعجمه

عيون المسائل، ص: ١٤٦

و ليكن ذلك فى الشّق الايمن باليد اليسرى و فى الايسر باليمنى حتّى يكون غسله من الجنابه كغسله للميت المجمع على فعل ذلك به

الثالث عشر لا يستحب تجديد الغسل للأصل و الاقتصار على مورد النصّ فى تجديد الوضوء

فلو نذر تجديد الغسل قال فى الذكرى بنى على انعقاد نذر المباحات و لنا فيه فحوص كلام اذ شىء من العبادات لا يوصف بالإباحه التى هى احد الاحكام الخمسه فتجديد الغسل تشريع حرام لا تنظيف سائغ فكيف يقع متعلّقا للتذّر و ان قلنا بالانعقاد فى المباحات

الرابع عشر اجزاء غسل الجنابه عن الوضوء اجماعى

و لا مخالف فيه الا بعض العامه و قد نصّ عليه التّنزيل الكريم بقوله تعالى وَ اِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا اى فاغتسلوا على ما اجمع عليه المفسّرون

عيون المسائل، ص: ١٤٧

و نطقت به الاخبار عن الائمه الاطهار صلوات الله عليهم اما يكفى تنبيها عليه قول الصّادق عليه السّلام فى خبر حكم و اى وضوء أنقى من الغسل و ابلغ و قول الباقر فيما رواه الشّيخ فى الصّحيح عن محمّد بن مسلم عنه عليه السّلام الغسل يجزى عن الوضوء و اى وضوء اطهر من الغسل و كذلك ضمّ الوضوء نفلا اليه بدعه و حرام اجماعا و كذلك قالوا لا ينعقد التذّر و اخواه على الوضوء مع غسل الجنابه كما لا ينعقد على التيمّم مع التّمكّن من استعمال الماء و تفصيل القول انّ الوضوء بعد غسل الجنابه بدعه مطلقا بالاجماع سواء كان مع اعتقاد اجزاء الغسل عنه او لا و كذلك قبل الغسل مع عدم اعتقاد الاجزاء و هو ايضا بالاجماع و قد نقله الاصحاب بأجمعهم فى المقامين

عيون المسائل، ص: ١٤٨

و امّا قبل الغسل على قصد التّنفل المحض و اعتقاد الاستغناء عنه بالغسل فهو ايضا بدعه على ما ذهب اليه الاكثر و به قطع فى

المنتهى قال و لا يستحبّ الوضوء فيه عندنا خلافاً للشيخ في التهذيب و كذلك في التحرير و النهايه قال فان توضأ معتقدا عدم
الإجزاء كان مبدياً

ولا يستحبّ و ان اعتقد الإجزاء بل و قد نقل بعضهم انعقاد الاجماع عليه ايضاً و قال الشيخ في التهذيب بالاستحباب قبل الغسل اذا كان مع اعتقاد الاجزاء عنه و الفتوى على التحريم مطلقاً لما رواه ابن ابي عمير في الصحيح عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام كلّ غسل قبله وضوء الماء غسل الجنابه و حسنه حمّاد بن عثمان عن الصادق ع في كلّ غسل وضوء الماء غسل الجنابه و مرسله احمد بن محمد بن يحيى الوضوء

عيون المسائل، ص: ١٤٩

قبل الغسل و بعده بدعه و روايه عبد الله بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل بدعه و لا ريب أنّ المراد به غسل الجنابه و روايه محمد بن مسلم قال قلت لأبي جعفر ع أنّ اهل الكوفه يروون عن علي ع الوضوء قبل الغسل من الجنابه قال كذبوا علي ع ما وجد ذلك في كتاب علي ع قال الله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَ لا يستتراب في أنّ ذلك الاطلاق يقتضى ان يكون الوضوء بدعه سواء اخذ واجبا او مندوباً فاقم احتجاج الشيخ بروايه عبد الله بن محمد بن ابي بكر الحضرمي عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته كيف اصنع اذا اجنبت قال اغسل كفّيك و فرجك و توضّأ وضوء الصلاه ثم اغتسل حيث حملها علي التّدب لمعارضه اخبار كثيره له فقد اجاب عنه شيخنا في الذّكري بأنّ الاولى حملها علي

عيون المسائل، ص: ١٥٠

التّقيه لأنّ الاصحاب علي خلاف ذلك و نحن نقول لا- يبعد الجمع بينها و بين ساير الروايات بالحمل علي الجعفي و اكثر المتأخّرين في غسل اليدين المستحبّ في الغسل

فيَعْنى بقوله عليه السّلام و توضّأ وضوء الصّلاه غسل اليدين من المرفقين كما فى وضوء الصّلاه لا من الرّنين و هو المسنون فى الوضوء كما هو مذهب بعض منهم يدل عليه قوله عليه السّلام ذلك بعد قوله اغسل كفيك فلعلّ هذا الحمل الصق بالفاظ الرّوايه و اولى من الحمل على التّقيه او على النّيب ا ليس يشهد بذلك خبر احمد بن محمّد قال سالت ابا الحسن عليه السّلام عن غسل الجنابه فقال تغسل يدك اليمنى من المرفق إلى اصابعك و روايه سماعه عن ابي عبد الله عليه السّلام اذا اصاب الرّجل جنبه

عيون المسائل، ص: ١٥١

فاراد ان يغتسل فليفرغ على كفيه فليغسلهما دون المرفق

الخامس عشر لو توضّأ المغتسل من الجنابه غير معتقد للشّرع عليه على الوجوب و لا على النّيب

فلا اثم و لو اعتقد الشّرع بنى على ما فضّل عليك و لو اعتقد تكميل الغسل بالوضوء ابدع اجماعا و هل يخرج الغسل بذلك عن الاجزاء قال فريق من الاصحاب ليس يوجب ذلك بطلان الغسل بل انما الاثم على الابتداء لا غير و قال شيخنا فى الذّكرى يمكن البطلان لقصور نيته فى الغسل بحسب معتقده و يمكن ايضا الفرق بين تقديم الوضوء و تاخيره لأنّ النّيبه جازمه باستباحه الصّلاه اذا تقدّمه الوضوء بخلاف ما اذا تأخّر و عندى أنّ البطلان قوى لعدم كون النّيبه جازمه و انما لكلّ امرئ ما نوى و الفرق ضعيف اذ النّيبه غير جازمه

عيون المسائل، ص: ١٥٢

به استقلال الغسل بالاستباحه و ان تقدّم الوضوء لتشريك الوضوء المتقدّم فى الاستباحه فالغسل غير مأتى به على طباق وجهه المأمور به

السادس عشر تحريم الوضوء فى الاثناء كتحريره بعد الفراغ

و لم يفرق بينهما احد من الاصحاب و اما ساير الأغسال فغير مغنيه عن الوضوء للصّلاه على الأصح خلافا لابن الجنيد و السّيد المرتضى بل لا بدّ معها منه للدّخول فى الصّلاه قبل الغسل او فى الاثناء او بعد الفراغ و لا يتعيّن التّقديم على الأصحّ خلافا للشيخ نعم التّقديم افضل و ينوى فيه الرّفح او الاستباحه سواء قدّم على الغسل او آخر عنه هناك ضعيف

السابع عشر لا يختصّ استحباب غسل اليدين قبل الغسل بالمرتب بل يعتمه المرتضى على الاظهر

لأصالة كونه من سنن الغسل و اصالة عدم التّحقيق و

عيون المسائل، ص: ١٥٣

لإطلاق قول احدهما عليهما السّلام فى غسل الجنابه تبدأ بكفيك و كذلك ساير الأخبار

المسأله الثالثه من تقرّدانا معشر الطائفه المحقه و الفرقة الناجيه وجوب الترتيب بين الاعضاء فى الغسل

اشاره

عيون المسائل، ص: ١٢١

من الجنابه و قد نطقت الروايات بذلك و نقل الشيخ رضى الله عنه اجماعنا عليه و قال فى المعبر فقهاؤنا الان بأجمعهم يفتون به و يجعلونه شرطاً فى صحه الغسل و اما ان الروايات انما تنص على تقديم الرأس على الجسد و اما اليمين على الشمال فلا تصريح فيها به فغير ضائر اذ لا قائل بالترتيب فى الرأس خاصه فالفرق خرق الاجماع المركب بإحداث قول ثالث و ايضا الترتيب قد ثبت فى الوضوء على وجه مخصوص و لا- قائل بوجوبه فى غسل الجنابه على ذلك الوجه بخصوصه فالفصل خروج عن الاجماع ثم انهم اطبقوا على ان الارتماس فى الماء مجزئ عن الترتيب فافترقوا هناك فالذى هو المشهور فى عصرنا هذا و عليه الاكثر

عيون المسائل، ص: ١٢٢

هو ان الارتماس مسقط وجوب الترتيب رأساى الترتيب الفعلى و الترتيب الحكمى جميعا و الذى افتى به البعض و اليه ذهب سلمار هو اعتبار وجوب الترتيب حكما فى الارتماس و ان سقط فيه الترتيب فعلا فالارتماس مجزئ عن الترتيب الفعلى لا مسقط إياه حكما ثم اختلف متأخرو الاصحاب قدس الله اسرارهم فى تفسير الترتيب الحكمى و عباره شيخنا فى الذكرى هناك غامضه عويصه عز من حصيّلها لغموضها و الذى يستبين لى منها و يشبه ان يكون هو أمد الحقّ و غايه التحقيق فى تحصيل اصل المقام هو ان بعض المتأخرين فسّر الترتيب الحكمى الواجب اعتباره فى الارتماس بكون الغسل مرتبا على صيغه المفعول من باب التّفعل المتعدّى و مرتبه هو

المكلف و مفاده أنه يجب

عيون المسائل، ص: ١٢٣

على المغتسل ان يعتقد الترتيب حال الارتماس فهو ملحوظ بحسب التيه و ان كان ساقطا بحسب الفعل للتخفيف و إلى هذا المعنى ذهب العلماءه نور الله رمسه و بعضهم فسّره بكون الغسل مترتبا على صيغه الفاعل من باب التفعّل اللّازم اى ان يترتب الغسل فى نفسه حكما و ان لم يكن فعلا- و مفاده انّ المغتسل يعتبر الغسل بالارتماس فى حكم الغسل المرتب بغير الارتماس كأنه هو يعينه ألا انّ الشارح اسقط عنه الترتيب فى الفعل و فى التيه جميعا للتخفيف و هذا المعنى هو مختار الاكثر و ظاهر مساق اللفظ فى سياق كلام سلّار و كأنّ سرّ الاختلاف هو قول الشيخ فى المبسوط حيث قال و فى اصحابنا من قال أنه يترتب حكما فظنه فريق بصيغه الفعل المتعدى و فيه ضمير

عيون المسائل، ص: ١٢٤

يعود إلى المغتسل و فريق بصوره الفعل اللّازم المستند إلى نفس الغسل و تظهر فائده مخالفه المشهور باعتبار وجوب الترتيب الحكمى ثم فائده اختلاف التفسيرين له فى صورتين الاولى لو وجد لمعه مغفله فانه يأتى بها و بما بعدها اذا اعتبر الترتيب الحكمى و لو قيل بسقوط الترتيب بالمزه لوجب اعاده الغسل من رأس لعدم الوحده المعتره فى الارتماس على ما ذكر فى متن الحديث الثانيه لو نذر الاغتسال مرتبا فانه يبرّ بالارتماس على اعتبار الترتيب الحكمى و اما على سقوط الترتيب رأسا ثم الحكمان انما يترتان على التفسير الأخير دون الأول اذ اعتقاد الترتيب ليس يؤثّر فيهما ما لم يعتبر نفس الغسل بالارتماس فى حكم الغسل المرتب و نحن نقول فيه نظر بل الحقّ اعتبار

عيون المسائل، ص: ١٢٥

المعنيين جميعا أ ليس مجرد ذلك

الاعتبار غير مؤثر ما لم يطابق اعتقاد الترتيب و وقوعه في التيه على ان يكون سقوطه في الفعل فقط لمجرد التخفيف و هو منوى ملحوظ غير ساقط في الاعتقاد و لا في الاعتبار هذا و لعل الاصح الاحق بالاعتبار في هذه المسأله قول سلار وفاقا لبعض متقدمي الاصحاب ثم الوجه عندى في تحريره هو وجوب اعتبار الترتيب الحكمي بكلا المعنيين في الغسل بالارتماس و اليه ذهب الشيخ رضى الله تعالى عنه في الاستبصار حيث أورد وجوب الترتيب في الغسل ثم أورد اجزاء الارتماس فقال ذلك لا ينافي ما قدمناه من وجوب الترتيب لأن المرتمس يرتب حكما و ان لم يترتب فعلا- لأنه اذا خرج من الماء حكم له أولا بطهاره رأسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه

عيون المسائل، ص: ١٢٤

□
و يجوز ان يكون عند الارتماس تسقط مراعاة الترتيب كما يسقط عند غسل الجنابه فرض الوضوء و مراده نور الله مضجعه ان من بعد انعقاد الغسل مره واحده يمكن الحكم بأن طهاره الرأس متقدمه في المرتبه و فى التقدير الشرعى على طهاره الايمن و طهاره الايمن على طهاره الايسر و هذا التقدم الرتبي بحسب التقدير الشرعى باب واسع فى علم الاحكام و قد عد منه تقدم الملك على العتق فى من ينعق على من يملكه لكون العتق فرع الملك و منه توريث الوارث للديه مع أنها لا تجب الا بعد موت القتيل و يمتنع عليه الملك ح فائما قدر تقديم تملكه على موته لينتقل إلى وارثه و هناك جزئيات متكثره ليس يسعها المجال و شيخنا فى الذكرى

عيون المسائل، ص: ١٢٧

تجشم لحمل كلام الشيخ محملا متوعرا و الذى يدل على ما اخترناه من القول هو ان الترتيب منصوص

عليه في الاخبار و الخبر الحاكم بإجزاء الارتماس لا- يعطى سقوط الترتيب بالمزّه بل أنّما يدلّ على اجزاء الارتماس عن فعل الترتيب فاذا يبقى الترتيب الحكمي بمقتضى الامر مستمرّ الاعتبار في حيز التكليف على حاله محافظه على الجمع بين الروايات و العمل بها جميعا

تفصله فيها تبصره من يرى وجوب الغسل لنفسه لا يرتاب في وجوبه للصلاه ايضا

مع عزل النظر عن وجوبه لنفسه فقد يكون بعض ما يجب لنفسه ممّا يتوقّف عليه واجب اخر فيكون له وجوب ايضا من تلك الجبهه وراء وجوبه لنفسه كتحصيل المعرفه فأنّه واجب لنفسه و هو ايضا من مقدّمات صحّه الصلاه فيكون واجبا لها و من يرى أنّ وجوبه لغيره ينفي عنه الوجوب الّا الإباحه العباده و اتفق الفريقان على أنّ وجوبه لا يتضيّق الّا اذا تضيّق وقت المشروط به فليس تعلق الامر به على الفوريه اتّفاقا بل وقته بحسب الوجوب لنفسه مدّه العمر و بحسب وجوبه للغايه وقت

عيون المسائل، ص: ١٥٤

وجوب الغايه و أنّما ظهور اثر الخلاف في جواز الاتيان على نيه الوجوب قبل دخول وقت المشروط و في فوريه وجوب الاتيان به قبل الوقت اذا ظنّ المكلف موته و في انعقاد النذر اذا تعلق بإيقاعه قبل الوقت اي بإيقاعه حين عدم شغل الذمه بمشروط به و نحن نقول يدلّ على وجوبه لنفسه مضافا إلى قوله صلى الله عليه و آله و سلم أنّما الماء من الماء و قول امير المؤمنين صلوات الله و تسليماته عليه في صحيحه زراره عن مولانا الباقر ع أنّ عليّ ع قال اذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل و كل قول مولانا الرضا ع في صحيحه محمّد بن اسماعيل بن بزيع عنه عليه السلام اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل و إلى سائر ما احتجّ به

عيون المسائل، ص: ١٥٥

□ رفع الله درجته في كتاب عيون اخبار الرضا أنّ مولانا ابا الحسن الرضا صلوات الله عليه كتب إلى محمّد بن سنان في جواب مسأله عله غسل الجنابه النّظافه و تطهير الانسان نفسه ممّا اصابه اذاه و تطهير سائر جسده لأنّ الجنابه خارجه عن كلّ جسده فلذلك وجب عليه تطهير ساير جسده كلّه فهذا أنصّ الدلائل في هذا الباب و الاصحاب ذهلوا ما قد ثبت في علم الطبّ أنّ الحركه الجماعيه تؤلّد عرقا رديا خارجا من اعماق البدن إلى ظاهره و الماء يزيله و الحكمه تقتضى وجوب غسله و منه علم سرّ قول النّبىّ صلّى الله عليه و آله تحت كلّ شعره جنابه فبلّوا الشعر و انقوا بشره فاذن الغسل كما يطهر جوهر نفس الانسان عن رجس الانصراف إلى مخبئه الطّبيعه الهيلولائيه و التوغّل

عيون المسائل، ص: ١٥٦

في لذاتها الخسيسه الحسيه الجسمائيه كذلك ينقى بشره جسده عن الاوساخ الخفيه المستكنه في المسامات المملّذه للعاهات الرديّه و كذلك الوضوء فإنّ مسامات الوجه و الاطراف تنسدّ بالأوساخ و ذلك يوجب صعود بخارات رديّه إلى الدّماغ مشوّشه للأرواح النّفسائيه مانعه عن التّوجّه التّيام إلى الملاء الرّوحائيه صارفه عنان النّفس بحكم المناسبه إلى الانجذاب إلى الامور الجسمائيه فانظر إلى حكمه بارتكك الحكيم العليم و رحمه ربّك الرّحمن الرّحيم

فأنده يجب بالجنابه الغسل على الكافر و لا يجبه الاسلام بل يصحّه

فلو اغتسل بعد الاسلام صحّ منه و أنّما لم يسقط عنه مع أنّ الاسلام يجب ما قبله من العبادات لأنّ الاسلام أنّما يسقط احكام خطاب التّكليف لا احكام الوضع و السّببيه و الشرطيّه

عيون المسائل، ص: ١٥٧

و المانعيه من باب خطاب الوضع و الكبير و الصّغير و المسلم و الكافر مواسيه فيها و

الاسباب و الموانع فى أنفسها صالحه للتأثير و ان تخلف اثرها عنها بالفعل لفقد شرط كالبوغ او وجود مانع كالكفر فعند الاسلام ان قلنا بوجوب الفعل لغيره و قد اسلم و لم يدخل وقت عباده مشروطه به جبّ الاسلام وجوبه فليس يجوز له الاتيان به على نيته الوجوب لأنّ الوجوب من باب خطاب الاقتضاء ثمّ اذا دخل الوقت حكم بالوجوب اعمالا للسبب المتقدم لأنّ النجاسه الوهميه المسيبه عنه فى البدن مانعه عن التلبس بما وجب من العباده المشروطه برفعها و ان قلنا بوجوبه لنفسه وجب عليه مع الاسلام و ان كان قد اسلم فى غير وقت عباده مشروطه به لأنّ النجاسه الوهميه الباقية سبب لوجوبه

عيون المسائل، ص: ١٥٨

لنفسه كما ان دخول الوقت سبب لوجوبه للعباده لكونها مانعه عن اباحتها فلو اتى به قبل الوقت على نيته الوجوب صحّ و لو ظنّ موته وجب عليه فورا و كذلك القول فى الصّيبى اذا اجنب بالجماع ثمّ بلغ و لم يدخل الوقت فان أوهم ان الوجوب لنفسه من باب خطاب الاقتضاء فكيف لم يجبه الاسلام ازيح بأنّ الحدث كما أنّه بحسب وجوده الحدوثى سبب للوجوب فكذلك هو بحسب وجوده البقائى سبب له فوجوبه لنفسه بعد الاسلام وجوب سبب عن الحدث السابق بحسب بقاء اثره بعد الاسلام و ليس هو بعينه الوجوب المسبب قبل الاسلام عن ذلك الحدث بحسب الحدوث او بحسب اثره المستمرّ ما دام الكفر مستمرّا فاذن التّكليف بالغسل

عيون المسائل، ص: ١٥٩

بعد الاسلام ليس هو ما كان قبله هذا فى غير المرتد و اما المرتد فانّ تكليفه بالغسل و بغيره من العبادات فى حال ردّته و بعد عوده إلى الاسلام باق بحاله لأنّه مؤاخذ بأحكام الاسلام على

كُلِّ حال سواء كانت ردّته على فطره او عن ملّه لمعه لو نذر الغسل الواجب كغسل الجنابه عند حصول سببه فان قلنا بانعقاد نذر الواجبات فهل تجزى نيّه مطلق الوجوب او يجب التعرّض للوجوب بأصل الشّرع و الوجوب المؤكّد بالتّذير جميعا الاقوى عندى الأوّل و هو مختار شيخنا الشّهيد فى قواعد و به افتمى شيخنا فخر المحقّقين قال لو نذر الواجب لم يجب التعرّض فى النيّه للتّذير بخلاف المندوب و الضّابط أنّ كلّ وجوب حصل بالتّذير وجب التعرّض له و كلّ وجوب يؤكّد بالتّذير لم يجب فيه التعرّض و اختار فى الدّروس فى باب الصّوم التعرّض فى النيّه للمؤكّد مع الأصل

عيون المسائل، ص: ١٦٠

تذليل لا يختصّ غسل الجمعة بآتيها و لا يقدم على الفجر اختيارا

و قد ادعى الشّيخ عليه الاجماع و خائف عدم التّمكّن منه اداء يقدمه الخميس و يقضيه من فاته لعذر و غيره و ان خصّه الصّدوق بالنسيان و العذر لإطلاق روايه سماعه عن الصادق عليه السّلام يقضيه اخر النّهار فالتسبب و لو قدّمه ثم تمكّن منه فى الوقت اعاد و لو تعارض التعجيل و القضاء فالتعجيل افضل قال فى الذّكرى لقربه من الجمعة يعنى بذلك أنّ من حين التلبّس به إلى حين الاتمام يقرب من وقت الاداء فى صورته التقديم و يبعد عنه فى صورته القضاء و ايضا فى صورته التعجيل يترتب عليه الغايه المطلوبه و هى النّظافه فى الجمعة بخلاف صورته القضاء و كلّ غسل مسنون لزمان ففيه اذ هو من وظائف حرّمته

عيون المسائل، ص: ١٦١

و كلّ غسل مسنون لفعل او لمكان قبله لكونه غايته و ذو الغايه يتقدّم الغايه الاّ غسل التّوبه و غسل رؤيه المصلوب و هل لخائف الاعواز التّقديم و لمن فاته القضاء على العموم كما فى غسل

الجمعه بالخصوص الاقرب ذلك و قد نبه عليه في غسل الاحرام و روى بكير بن اعين عن الصادق عليه السلام قضاء غسل ليالى الافراد الثلث بعد الفجر لمن فاته ليلا و ذكر الشيخ المفيد رضى الله تعالى عنه قضاء غسل عرفه

ختامه حظ السالك من الغسل مضافا إلى حظ العابد منه

و هو الاغتسال الجسدى لرفع النجاسه الوهميه على طباق امر الشرع فى الظاهر ان يغتسل بجوهر نفسه المجرده التى هى فى سنخها من حرّ المفارقات التوريه و بقوتها العاقله و العامله و بحكمتها النظرية و العمليه

عيون المسائل، ص: ١٦٢

عن حدث السيوط عن عالم العقل بالأوهام و الاحساسات التى هى آفات العلوم و فتن التعقلايت و دنس الهبوط من البهجه الحقه العقلية إلى اللذات الباطله المزاجية التى هى شرك عالم الكذب و الزور و شباك دار الغفله و الغرور و حظ العارف منه مضافا إلى مجموع الحظين ان يغتسل روعه العقلية و يتطهر سره التورى من لحاظ عالم الامكان الذى هو افق ظلمه الفاقه و بقعه غسق النقصان فيشخص بصر عقله و خلدته و يقصر نظر سره و علنه على جناب باريه القيوم جل ذكره فان لاحظ شيئا سواه تدرج من جنابه اليه فلاحظه من حيث أنه فيض من فيوضه خير من خيراته مجعول من مجعولاته فاذن احد طهورى السالك اى طهوره المائى هو اتصاله بعالم الأنوار العقلية

عيون المسائل، ص: ١٦٣

بالعلم و الحكمه فى اعلى مرتبه العقل المستفاد و بالموت الارادى فى اقصى ملكه خلع الجسد و رفض البدن الذى هو صنم الشره و طلسم الفساد فالحكمه اول اغتماس فى نهر السعادة الحقيقية و الموت ولاده ثانیه للحياه الباقيه الابديه و هناك يصير السالك بنفسه عالما عقليا غيبيا ملكوتيا نوريا مضاهيا للعالم الحسى الشهادى الملكى

الظلماني و طهوره الترابي سلوكة في العلم و العمل و استعظام العقل و استحغار البدن و بالجمله سائر المراتب المتقدمه المترتبة إلى ان يتمكن من المرتبه الاخيريه و ينال قصاياها التي هي الطهور حقيقه و احد طهورى العارف و هو طهوره الحق الاصيل خروجه عن قشور الحقائق المجازيه و بقاءه بلب الوجود الحقيقى و انما ذلك بالاتصال

عيون المسائل، ص: ١٦٤

المطلق بجناب الربوبيه و الاضمحلال الحق في مشاهدته أنواره المدهشه و تطهير السير عميا سواه من الوجودات المفروضه و الدوات الموهومه و ترابه للطهاره الاضطراريه إلى حين التمكن من هذا الطهور الحق مهاجره كوره الطبيعه و استيطان اقليم الأنوار المفارقة و الملائكه النوريه

المسأله الرابعه من المتقرر ان تيه الايتمام واجبه على المأموم

اشاره

و شرط للانعقاد سواء كانت الجماعه واجبه او مستحبّه و هذا ممّا انعقد عليه الاجماع و قد نقله الاصحاب رضى الله تعالى عنهم بخلاف تيه الامامه فانّها غير واجبه على الامام فى الجماعه المستحبّه و ان كانت شرطا لنيله ثواب الجماعه فانّها ليست شرطا للانعقاد كما قال فى المبسوط ليس من شرط صلاه الامام ان ينوى أنّه يصلّى بقوم نساء كانوا

عيون المسائل، ص: ١٦٥

او رجالا- و يجب على المأموم ان ينوى الايتمام و قد وردت بذلك الروايه و لكنّها واجبه عليه فى الجماعه الواجبه و شرط للانعقاد على الاصح و ربّما يعرض هناك شكّ و هو أنّ الايتمام بنفسه مستحبّ فى الجماعه المستحبّه فكيف يكون بتيه واجبه و ايضا الصيلاه تشتمل على افعال مندوبه و العباده الواحده لا تتبعض بالوجوب و التدب فكيف يؤتى بتلك المندوبات على تيه الوجوب فكيف ينوى فى المندوب أنّه واجب ام على تيه التدب فتخرج الصيلاه عن كونها عباده واحده و ان لم يعين فيها احد الامرين فقد

سلف أنه لا عباده إلا بالتبعية اجماعا ولا تبيته إلا بتعيين الوجه على الاصح فنقول التحقيق ان كلاً من مندوبات الصلاه اذا لوحظ بعينه حكم عليه بالاستحباب و اذا لوحظ من حيث أنه جزء من الصلاه

عيون المسائل، ص: ١٦٦

المشتمله عليه حكم عليه بأنه من ابعاض الفرد الكامل من افراد الطبيعه الواجبه تخييرا و الفرد الكامل من الواجب المخير مهما اتى به على قصد الوجوب و ان كان اختياره بخصوصه مستحبا لكماله بالقياس إلى الفرد الناقص فكون الفعل بخصوصه من حيث هو هو مندوبا ليس يصادم كون الفعل المنتظم منه و من غيره على الهيئه الوجدانيه التأليفه واجبا كاملا فإنه من حيث هو جزء من ذلك الفعل و منضم إلى ساير اجزائه ليس بمندوب بل هو معين لكماله و مكتمل لوجوبه و ان كان هو بحسب نفسه مع عزل النظر عن الانضمام و التأليف مندوبا و السر ان الامر بالفعل مطلقا إنما يتعلق به طبيعته المرسله فاذا عين الشارع لتلك الطبيعه المرسله المأمور بها افرادا مخصوصه محصوره تتحقق الطبيعه

عيون المسائل، ص: ١٦٧

بتحقق كل منها و لا- يتعداها الخروج عن عهده التكليف اصلا بحسب تعيين الشارع و ان كان من المتصور بحسب التجويز العقلی ان يكون هناك فرد آخر يتحقق بتحقيقه الطبيعه و يحصل بذلك الخروج عن العهده كان كل من تلك الافراد المعينه واجبا تخييرا ثم اذا كانت كل من هي متفاوتة بالقوه و الضعف و الكمال و النقص كان الفرد القوي الكامل بعينه مستحبا بحسب خصوصيه الكماله و ان كان هو واجبا بحسب سنخ فرديته لتلك الطبيعه المرسله المأمور بها لأن تحقق الفرد هو بعينه تحقق الطبيعه المرسله اذ الفرد و الطبيعه لا يتمايزان

الآ في اللّحاظ التّحليلي الذي هو ظرف الخلط و التعريه معا فيكون تحقّقه هو بعينه تحقّق تلك الطّبيعه الواجبه فحين الاتيان

عيون المسائل، ص: ١٦٨

بذلك الفرد ينوى الوجوب و ان كان مناط الوجوب هناك سنخ فرديته للطّبيعه الواجبه لا خصوصيه الكماليه بعينها و أنّما تلك الخصوصيه معينه للطّبيعه الواجبه و مكمله لها فاذن قد تكثّر موضوع الوجوب و الاستحباب بتكثّر الحثيه التقيديّه فان أوهم أنّ براهه الدّمّه تحصل بموضوع سنخ الفرديّه فكيف تدخل الخصوصيه الكماليه المستحبه في نيه الوجوب مع انقطاع الخطاب الوجوبيّ من دونها ازيح تاره بما تلى عليك أنّ الخصوصيه الكماليه بحسب نفسها من حيث هي مع عزل النّظر عن تلبس موضوع سنخ الفرديّه بها مستحبه و اما بحسب تلبس الطّبيعه المرسله و كذلك تلبس موضوع سنخ الفرديّه بها فليس هناك الآ شىء واحد هو الواجب الكامل و حصول البراهه و انقطاع الخطاب بأقلّ من ذلك

عيون المسائل، ص: ١٦٩

كما في الفرد التّناقص ليس يصادم حصولها به ايضا و لكن على الوجه الافضل الاكمل فالوجوب التّخييري ثابت له ايضا على وجه الكمال بتّه و ان كانت الخصوصيه بما هي تلك الخصوصيه اى لا من حيث تلبس الطّبيعه و موضوع سنخ الفرديّه بها غير موصوفه بالوجوب اصلا فاذن هي أنّما تدخل في نيه الوجوب بحسب اعتبار الخلط و التلبس اذ هي بحسب ذلك الاعتبار بعض من الشّىء الواحد الموصوف بالوجوب لا بحسب اعتبار نفسها المتميزه المنحازه عن موصوف الوجوب اذ هي بذلك الاعتبار موضوع الاستحباب لا غير فهذا هو الوجه التّحصيلي في معنى قولهم الوجوب التّخييري لا يدافع الاستحباب العيني لكامل بعض الافراد بخصوصه و تاره بأنّ الموصوف بالوجوب حقيقه و بالأصالة هو الطّبيعه المرسله

الفردية و اتميا الخصوصيه الكماليه فالواجب يؤدى فى ضمنها بنص الشارع و ان كانت هى مستحبه فالفرد الكامل المستحب بخصوصه يتصف بالوجوب اتصافا بالتبع و لا محذور فى ان يكون الشىء الواحد متصفا بالاستحباب حقيقه موصوفا بالوجوب بالتبع و هذا مختار بعض الاصحاب و لا تعويل عليه بل الفتوى على الوجه الاوّل اما عندك من المستبين انّ الوجوب و الندب وجهان متباينان متنافيان لا- يصح اجتماعهما فى شىء واحد باختلاف الحثيه التعليليه بل انما يصح ذلك اختلاف الحثيه التقيديه المكثرت لذات الموضوع فكيف يكون الشىء المستحب فى نفسه موصوفا بالوجوب بتبعيه شىء آخر و من الاصحاب من يقول الفرد الكامل بخصوصه واجب تخيرا كالفرد الناقص و انما المستحب اختيار الفرد الكامل لا نفسه

و لست اراه يرجع إلى تحصيل فانّ وجوب اختيار الفعل و استحبابه يدور على وجوب اصل الفعل و استحبابه فى نفسه و كيف يكون اختيار الفعل الواجب مستحبا او اختيار الفعل المستحب واجبا و اذا كان نفس الفعل واجبا على التخيير كان اختياره ايضا واجبا على التخيير به و اذ قد استبان الامر فسييل حلّ الشكّ ان يقال الايتمام بحسب نفسه مستحب و اما الصلاه الايتماميه فهى من الواجبات التخييريّه و انما يعنى باستحبابها أنّها افضل الواجبين على التخيير فاذا اتى بها ينوى بها الوجوب و التيه تكون للصلاه الايتماميه لا لنفس الايتمام فصوره التيه هذه مثلا اصلى فرض الظهر مؤتمما بهذا الامام اداء لوجوبه قربه إلى الله تعالى و للإمام اذا نوى الامامه اصلى فرض الظهر إماما اداء لوجوبه قربه إلى الله و كك فى صوره الايتان

بالأفعال المستحبه يكون تيه الوجوب

لفرض الظاهر الكامل المشتمل على تلك الافعال و هو افضل الواجبين على التخيير و الهدئيه اى افضل فردى طبيعه المأمور بها وجوبا لا لنفس تلك الافعال بحسب أنفسها فيصل اختار شيخنا المحقق الشهيد قدس الله لطيفه فى بعض تحقيقاته القول الثالث حيث ذكر ان الاستحباب راجع إلى اختياره للفرد الكامل بعينه فيكون فعله واجبا و اختياره مستحبا فاعترض عليه جدى المحقق القمقام اعلى الله درجته فى شرح القواعد بأن استحباب اختياره فرع استحبابه و افضلئته فما فر عنه لم يسلم منه و سلك سبيل التحقيق على المسلك الأول و نحن نقول لا مريه فى ان ما حقه هو الحق الصريح و الفحص الصحيح و لكن لعل شيخنا نور الله رسمه رام بما ذكره

عيون المسائل، ص: ١٧٣

ان الاستحباب راجع إلى اختيار ذلك الفرد بعينه بحسب لحاظ الخصوصية بما هي تلك الخصوصية لا بحسب لحاظ الفردية بما هي سنخ الفردية فيكون فعله مهما فعل واجبا ينوى فيه الوجوب و اختياره بحسب الخصوصية بما هي تلك الخصوصية بعينها مستحبا و لا تنتم بذلك تيه الوجوب على ما تحقق فيرجع كلامه ايضا على هذا التقرير إلى اختيار المسلك الأول و اما ما ذكره فى قواعد من ان تيه الصلاه تشتمل على الواجب منها و المستحب و لا يجب التعرض لتيه المستحب بخصوصه و لا يحتاج إلى تيه فعل الواجب لوجوبه و المندوب لندبه و ان كان ذلك هو المقصود لأن المندوب فى حكم التابع للواجب و تيه المتبوع تغنى عن تيه التابع فشديد البعد بظاهرة عن سبيل التحصيل جدا و يمكن تنزيله

عيون المسائل، ص: ١٧٤

على ثانى الاقوال الذى هو مختار البعض و بالجمله هو مناف لما أورده فى هذه

المسألة فى ساير كتبه و تعليقاته الا ان يكلف حمله على المسلك الاوّل

ثمّ لهذه المسألة فى تضاعيف الفقه جزئيات شتى

الاوّل استحباب الاستنجاء بالماء فى غير المتعدّى

□
لكونه افضل من الاستجمار مع اجزائه و بذلك استحقّ اهل قبا للثناء فاشنى الله تعالى عليهم بمحبته التّطهر و أنّما راموا بالاستحباب هناك اكملته الواجب قال فى شرح القواعد ان قيل الماء احد الواجبين تخيرا فكيف يكون افضل قلنا الوجوب التّخيري لا- ينافى الاستحباب العينى لأنّ متعلّق الوجوب فى المخير ليس عين واحد من الافراد بل الامر الكلى يعنى بذلك الطّبيعه المرسله او الفرد المنتشر او موضوع سنخ الفرديّه فى الفرد الواحد بعينه لما حقّق فى الاصول فتعلّق الاستحباب و الافضليّه بواحد منها بحسب خصوصيّه بعينها لا محذور فيه

عيون المسائل، ص: ١٧٥

الثانى اذا كان هناك ماء مطلق ليس يكفى للوضوء

و اذا مزج بمضاف طاهر بقى الاسم و كفى فعند الشّيخ فى المبسوط يصحّ الوضوء به و لكن لا يجب بل يجوز عدم المزج و التّيّم للزيّلاه و المختلف بوجوب التّيّم للوضوء و عدم اباحه التّيّم و قرّبه فى القواعد فاذا لم يكن هناك تمكّن من تحصيل المطلق المحض بقدر الكفايه كان وجوب التّيّم متحتّما و اذا كان كك يجب التّيّم تخيرا و عند الشّيخ لا تحتّم اصلا بل اما أنّه يجب كلّ من التّيّم و التّيّم تخيرا و ذلك اذا لم يتمكن من المطلق المحض و امّا أنّه يجب كلّ من التّيّم و تحصيل المطلق المحض تخيرا و ذلك اذا تمكّن منه و ح فهل يستحب تحصيل المطلق المحض على القولين لكونه افضل من التّيّم و كذلك التّيّم على قول الشّيخ فقط لكونه افضل من التّيّم وجهان و اولى بالاستحباب و الافضليّه و المعنى به كمال الواجب المخير ثمّ الاصحّ عندي

عيون المسائل، ص: ١٧٦

□ □
مختار العلّامه وفاقا لجدى المحقّق اعلى الله درجته و شيخنا الشّهيد رفع الله قدره لأنّ الطّهاره واجب مطلق و

لا- يتمّ الماء بالتيمّم و ما لا يتمّ الواجب المطلق الا به فهو واجب و قول الشيخ متضادّ كما أورده العلامه اذ الحكم بصحّه الوضوء بالمزج يوجب الحكم بوجود المزج و ما قال شيخنا فخر المحقّقين فى الايضاح أنّ وجوب الوضوء مشروط بوجود الماء و التمكنّ منه و مطلق بالنسبه إلى تحصيل الماء و استعماله فلا يجب إيجاده لعدم وجوب شرط الواجب المشروط و يجب الوضوء به مع حصوله فيدفعه و ان كان فحفا دقيقا أنّ وجوب الوضوء مطلق بالقياس إلى كلّ ما هو مقدور المكلف من شروط تحقّقه و ان كان هو ايجاد الوضوء للوضوء و أنّما تقييده و مشروطيته بالقياس إلى ما لا يقع تحت القدره فيجاد الماء اذا كان مقدورا للمكلف كان من شروط

عيون المسائل، ص: ١٧٧

تحقّق الوضوء لا من شروط وجوبه لتعلّق الامر به مع القدره على الاطلاق كالاسلام من الكافر بالنسبه إلى العباده و ما الفرق بين ايجاد الماء على تقدير القدره و بين تحصيله المقدور مع فقده بالفعل

الثالث المشهور بين الاصحاب جواز ايقاع نيّ الوضوء و الغسل عند غسل اليدين

اشاره

المستحبّ فيهما او عند المضمضه و الاستنشاق و قد توقّف فى ذلك صاحب البشرى السيّد جمال الدّين احمد بن طاوس قدّس سره و فرّق ابن ادريس ره فيه بين الوضوء و الغسل ثمّ بين غسل اليدين و بين المضمضه و الاستنشاق فجوّزها عند غسل اليدين فى الغسل خاصّه او عند المضمضه و الاستنشاق فى الوضوء و الغسل جميعا و هو تحكّم و مستند الحكم على الاطلاق أنّ الوضوء او الغسل المتلبّس بمستحبّاته افضل الواجبين فيكون لا محاله أوّل المستحبّات اول الواجب الكامل فالتّيه عنده لم تكن تتعدّى محلّها وقتئذ

عيون المسائل، ص: ١٧٨

فاذن وجوب مقارنه التّيه لغسل أوّل الوجه او للمضمضه و

الاستنشاق او لغسل اليدين وجوب تخيري قال في شرح القواعد لا يخفى ان محل التيه عند اول العباده لانها لو تقدمت عليه لكانت عزمًا و لو تأخرت عنه خلا- بعض العباده عن التيه و اول واجبات الوضوء المذى يتعين ايقاع التيه عنده غسل الوجه فلا يجوز تأخيرها عنه و اما غسل اليدين و المضمضه و الاستنشاق فانها لما كانت من الافعال المستحبه فيه كان اول الوضوء الكامل عند غسل اليدين فيكون ايقاع التيه عنده جائزا بل مستحبا

نكات

الاولى هل الافضل ايقاع التيه فى وقتها المتصيق

مقارنه لمبدأ الوجه فى الوضوء و لجزء الرأس فى الغسل او فى وقتها المتسع عند غسل اليدين حكم شيخنا

عيون المسائل، ص: ١٧٩

□
فى التفليته و البيان و الذكري بأن الاول اولى ثم الاولويه للمضمضه و الاستنشاق لقربهما من الواجب و ذهب الشيخ رضى الله تعالى عنه فى المبسوط و جدى المحقق اعلى الله مكانه فى شرح القواعد إلى الثانى ليتحقق بذلك كون الغسل و المضمضه و الاستنشاق مستحبه معدوده من افعال الوضوء اذ لو خلت من التيه لم تقع من مستحبات الوضوء و لا ينافى استحباب التيه ح كونها واجبه على معنى التوسعه لأن اول وقت الموسع افضل من غيره كقضاء الصلوات الواجبه فان اوله افضل مع ثبوت الوجوب و لعل مختار شيخنا هو الاقرب من وجه اذ شاكلة اكثر العبادات مقارنه التيه لأول الواجبات و فى الصورتين تعتبر الموالاه و الترتيب بعد التيه

الثانيه لو أوقع التيه فى أول وقتها المتسع ائيب

عيون المسائل، ص: ١٨٠

على جملة الافعال المستحبه و الواجبه ثواب الوضوء الواجب الكامل و لو أوقعها فى وقتها المضيق ائيب على الوضوء الواجب ثواب الفرد المجزى لا غير فان كان قد نوى المستحبات خاصه استحق الثواب عليها و الا فلا فلعل ما ذهب اليه جدى اقرب من هذا الوجه

الثالثه هل الاستياك و التسميه من سنن الوضوء الجائز ايقاع التيه عندها

قال فى الذكري ظاهر الاصحاب و الاحاديث انهما من سننه و لكن لم يذكر الاصحاب ايقاع التيه عندهما و لعله لسلب اسم الغسل المعتبر فى الوضوء عنهما فاذن محل التيه عند غسل اليدين ثم عند المضمضه ثم عند الاستنشاق ثم خلالهما ثم عند اول جزء من اعلى الوجه

الزابعه التسميه من مستحبات الوضوء اجماعا

□
و هي ما رواه زراره عن ابي عبد الله ع اذا وضعت يدك

عيون المسائل، ص: ١٨١

□ □ □
في الماء فقل بسم الله و بالله اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين و مرسل ابن ابي عمير عنه عليه السلام انه امر النبي صلى الله عليه و آله من توطأ بإعادة وضوئه ثلثا حتى سمي محمول على تأكيد الاستحباب و الشيخ في التهذيب و الاستبصار حملة على النبي و كذا قول النبي صلى الله عليه و آله اذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله و اذا لم تسم لم يطهر الا ما اصابه الماء و مثله عن ابي عبد الله عليه السلام و لعل المعنى انه بالتسميه يكون وضوء رافعا للنجاسه الحكيمه المتوهمه في كل الجسد و بدونها كانه ليس بوضوء بل هو في حكم غسل عضو ما فيطهر من الخبث ما اصابه الماء و يمكن ان يراد بالتسميه ان يترتب عليه ثواب غسل الجسد كله كما في الغسل يشهد بذلك ما رواه الشيخ عن العيص بن القاسم عن الصادق ع من ذكر

عيون المسائل، ص: ١٨٢

□
اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل

الخامسه لو نسي التسميه في الابتداء فالاقرب تداركها في الاثناء

كما في الاكل اذ لا يسقط الميسور بالمعسور و لو تعمد تركها فالاقرب انه كذلك لما فيه من القرب إلى المشروع

السادسه الظاهر تقديم الاستياك على غسل اليدين

لروايه المعلی بن خنيس عن الصادق ع الاستياك قبل ان يتوضأ قال الاصحاب اى قبل ان يغسل اليدين و لو فعله عند المضمضه جاز و كذا لو تداركه بعد الوضوء لقول الصادق ع في ناسيه قبل الوضوء يستاك ثم يتمضمض ثلثا و استحبابه في الجملة مجمع عليه و خصوصا عند القيام من النوم و خصوصا لصلاه الليل و قد اورد الصدوق فيه احاديث كثيره فعن النبي صلى الله عليه و آله ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت ان احفى او ادرد

عيون المسائل، ص: ١٨٣

□
و عنه صلى الله عليه و آله في وصيته لعلي عليه السلام عليك بالسواك عند كل وضوء صلاه و عنه ص السواك شرط الصلاه و عنه عليه الصلاه و السلام لكل شىء طهور و طهور الفم السواك و عنه صلى الله عليه و آله سلم لو لا ان اشق على امتي لأمرتهم بالسواك عند وضوء كل صلاه اى لأوجبه عليهم و عن مولانا امير المؤمنين صلوات الله عليه ان افواهم طرق القرآن فطهروها بالسواك و عن مولانا الباقر عليه السلام و مولانا الصادق عليهما السلام صلاه ركعتين بسواك افضل عن سبعين ركعه

بغير سواك و في ذلك اخبار كثيره رويها و رووها به اسانيد مختلفه

السابعه روايه علي بن جعفر عن اخيه مولانا الكاظم ع تدل على جواز الاعتياض بالمسبحه

و الابهام عن السواك عند عدمه او ضيق الوقت و اما مع

عيون المسائل، ص: ١٨٤

التمكّن فلا ريب أنّه افضل و لكن يتأدّى اصل السّينه بالخرقه الخشنه و بالإصبع فقد روى محمّد بن يعقوب الكليني مرسلادنى السواك ان تدلك بإصبعك و الشّيخ اسنده فى التّهديب إلى السّكونى عن الصّادق ع أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله قال التّسوّك بالإبهام و المسبّحه عند الوضوء

الثامنة يستحبّ تمرين الصّبي على الاستياك

كسائر العبادات ليألفه

التاسعة لو لم يقع تبه الوضوء الآ في وقتها المتضيق

فالترتيب و الموالاه بين المنسوبات السابقه من المستحبات لا ممّا يجب رعايته على الاصحّ و قال الشيخ في المبسوط لا يجوز تقديم الاستنشاق على المضمضه و الافضل المتابعه بينهما مثل اعضاء الطّهاره

العاشره يتصوّر في غسل اليدين الاحكام الخمسه بأسرها

فما يحرم منه لقصور

عيون المسائل، ص: ١٨٥

الماء بسببه عن الطّهاره او لعدم اذن المالك فيه مثلا و ما يكره لخوف عوز الماء مع ظنّ الوفاء و ما يباح كما اذا كان يتوضّأ من كرّ فصاعدا او من اناء لا- يمكن الا-غتراف منه فلا- ارتياح في أنّه لا- يجوز تقدم النّيه عنده و امّا ما يجب منه لإزاله النّجاسه المعلومه في الايدي مثلا فكذلك على الاقرب و اولى من ذلك بالمنع ما يستحبّ منه لغير الوضوء كما للأكل و الاستنجاء لأنّ شيئا من ذلك لا يعدّ من افعال الوضوء اصلا و كذلك المستحبّ منه لمباشره من يتّهم بالنّجاسه على الرّطوبه بل هو اولى ممّا سبق بالمنع فاذن قد اختصّ المستحبّ منه للوضوء بجواز التّقديم عنده

الحاديه عشر المشهور اشتراط استحباب غسل اليدين

هناك يكون الوضوء من النّوم و البول و الغائط لا من الرّيح و يكون

عيون المسائل، ص: ١٨٦

الغسل من الجنابه لقول النبي ص اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها الاناء فانّ احدكم لا يدري اين باتت يده و لروايه حريز عن مولانا الباقر عليه السّلام يغسل الرّجل يده من النّوم مرّه و من الغائط و البول مرّتين و من الجنابه ثلثا و يكون التّوضؤ من اناء يغترف منه فلو توضّأ من نهر او من مصنعه او من اناء لا يمكن الاغتراف منه سقط الاستحباب و قال شيخنا الشهيد في البيان و الذّكرى و لو قيل بالعموم كان حسنا و لا فرق بين كون النائم مشدود اليد او مطلقها مستوره او مكشوفه و لا

بين كونه مسرولا او لا و لا بين كون العوره مستوره او مكشوفه و لا بين كون النوم بالنهار او بالليل بل المعتبر مطلق النوم

و لا يشترط ان يستوعب اكثر من نصف الليل خلافا لبعض العامه

عيون المسائل، ص: ١٨٧

□
ثم ان روايه حريز ناطقه بالغسل من البول مرتين و لكن نحن نقول ان في طريقها على بن السّيندى المجهول و مضمرة عبيد الله الحلبى قال سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها فى الاناء فقال واحده من حدث البول و اثنتان من حدث الغائط و ثلث من الجنابه طريقها فى التهذيب صحيح و رجاله ثقات و اما طريقها فى الاستبصار ففيه الحسين بن عبيد الله الغضائرى الممدوح و لعلّ العلامة لذلك عدّها فى المنتهى من الحسان فاذن التّعويل عليها فلهذا استمرّ الاصحاب على العمل بمضمونها

□ الثانيه عشر قال جدى القمقام اعلى الله مقامه لما كان ادخال جزء من الرأس فى غسل الوجه واجبا من باب المقدمه

كان هو ما يجب غسله أولا فتجب مقارنه التّيه فى ضيق وقتها لذلك الجزء

عيون المسائل، ص: ١٨٨

او ضمّه إلى اول جزء من الوجه و الابتداء بهما و نحن نقول وجوب غسل ذلك الجزء أولا ليس بالاصاله و بالقصد الاول بل هو لتحقيق غسل اول الوجه فاذن تجب مقارنه التّيه لأول الوجه بحسب القصد و لذلك الجزء بحسب الفعل

الزايه مذهب الاكثر استحباب الجهر بالبسمله فى الاخفاته مطلقا

اشاره

لروايتى صفوان و ابى حمزه الثمالى و غيرهما من الاخبار فانّها باطلاقها تتناول مواضع الاخفات فى جميع الصّلهات و من الذّائعات المقبوله انّ ذلك من شعار الشّيعه و حديث علامات المؤمن و هو فيه إحداها مشهور قال ابن عقيل رحمه الله تواترت الاخبار عنهم عليهم السّلام ان لا تقيته فى الجهر بالبسمله و قد أوهم هناك انّ القراءه واجبه فى الفرائض و كيفيه الواجب لا يكون مستحبّه فكيف

عيون المسائل، ص: ١٨٩

يستقيم استحباب الجهر بالبسمله فى مواضع الاخفات فازاحه محققو الاصحاب بأنّ كيفيه الواجب و ان كانت واجبه الا أنّها اذا تعدّدت كان وجوبها تخييريا فاذا كان بعضها ارجح كان مستحبا فانّ الوجوب التّخييري لما كان متعلّقه كلّ فرد على سبيل البدل من حيث انّ الواجب و هو الكلّى اى الطّبيعه المرسله يتحقّق به لم يمتنع ان يكون بعض تلك الافراد بخصوصه متعلّق الاستحباب لاختلاف متعلّق الوجوب و الاستحباب ح فاذا القراءه الواجبه لا تنفكّ عن صفتى الجهر و الاخفات و يجب كلّ منهما على البدل و الجهر افضل قاله فى الذّكرى و هذا يتمّ ان قلنا بتباين الصّفتين و ان قلنا بأنّ الاخفات جزء من الجهر فلا و نحن نقول يتمّ

على كل تقدير اذ التّخيير قد يكون بين الشّيء و بين ما هو ازيد منه و

□
و ربّما اختار شيخنا أنّ الاستحباب راجع إلى اختيار الجهر لا إلى نفسه ففعله واجب و اختياره مستحبّ فردّ عليه جدى اعلى الله قدره و قد تلوناه عليك حقّ القول فيه

ذنبه فيها فوايد

الاولى ما ذهب اليه الاكثر هو المختار عندى فسواء فى ذلك الحمد و السوره و الاوليان و الاخریان

و الفرائض و التّوافل و الامام و المنفرد و هناك للأصحاب اقوال غيره فواجب ابن البراج الجهر بها فيما يخافت فيه مطلقا و ذهب ابو الصّيلاح إلى وجوب الجهر بها فى أولى الظّهرين فى الحمد و السّوره جميعا و الاصل ينفى الوجوب الحتمى و لا- دليل يقتضيه و قال ابن الجنيد به استحباب ذلك كلّ صلاه و لو فى الاخيرتين و لكنّ الامام خاصّه و اما المنفرد فيجهر بها فى الجهرية و فرضه ان يخافت بها فيما عداها و هو ايضا

خلاف الاصل من جهتين التّخصيص و التزام شغل الذّمه بالإخفات على التّحتم و اما أنّ الاصل وجوب المخافته فلا يصار عن مقتضاه الّا فى موقع الرّوايه فغير صحيح و تفرد ابن ادريس بتخصيص الاستحباب لأولى الظّهرين و لكنّ للإمام و المنفرد جميعا محتجّين بأنّ الاخيرتين لا يتعيّن فيهما القراءه و أنّما موقع الرّوايه ما يتعيّن فيه القراءه و الجواب أنّ ذلك مصادره اذ هو عين حريم المتنازع فيه و نحن لسنا نقول بالبسمله مع عدم القراءه فضلا عن الجهر بها و ان اختيرت القراءه فهى مساويه لغيرها و الفرق تحكّم من غير مستند و اما الاحتياط فان ريم به السّابق على الاجتهاد الذى هو من جمله ما يترتّب هو عليه من الادلّه فمعارض بما هو اقوى منه و هو اطلاق الرّوايه و اصاله براءه الذّمه من وجوب الاخفات بها تحتمًا

و ان ريم به المتأخر

عن الاجتهاد فانما شأن المقلد أن يراعيه في اختيار ما يعمل به من اقوال المجتهدين و لا يكون ذلك من الادله المستند إليها ظنّ المجتهد و لا ممّا يراعيه هو و مقلّده

الثانيه قال بعض الاصحاب اقل الجهر اسماع القريب تحقيقا او تقديرا و حد الاخفات اسماع نفسه كذلك

و قال بعضهم اقل الجهر اكثر الاخفات و اكثر الجهر اظهار الصّوت على الوجه المعهود ما لم يبلغ العلوّ المفرط و الحقّ ما اختاره العلماء في النهايه أنّهما حقيقتان عرفيتان متضادّتان ليس يمكن تصادقهما في فرد اصلا و يحال الامر في كشف مدلولهما على العرف

الثالثه جاهل الحكم كجاهل الاصل معذور في الجهر و الاخفات

و ان كان اثما بترك التّعلم فاذا خالف المأمور به جهلا بالحكم صحّت صلاته و كذلك في التّفصير و الاتمام فاذا صام في السفر جهلا

عيون المسائل، ص: ١٩٣

بالمسأله لم يجب عليه القضاء و في وطى الحائض فاذا وطئها جاهلا بالحكم لم يكن عليه كفّاره و في الوقوف بعرفات و نظائره من اعمال الحجّ فاذا مضى قبل الغروب لجهل الحكم فلا شىء عليه و نعى بجهل الحكم هناك ما يعمّ جهل وجوب الجهر او الاخفات في الصّلاه رأسا او جهل تعيين المواضع الجهرية و المواضع الاخفاتيّه مع العلم بوجود ذلك في الجملة او جهل معنى الجهر و الاخفات بحسب اصطلاح الشّرع و ان علم المواضع الجهرية من المواضع الاخفاتيّه و امّا الجهل بحقيقه الجهر و الاخفات بحسب العرف فلعلّ ذلك معدود من جهل الاصل

الرابعه أوجب الشيخ ابو على ابن الشيخ الأعظم التّعوذ للأمر به

□
و قد نقل والده رضى الله تعالى عنه في الخلاف الاجماع مّا على أنّ الامر هنا للتّندب و الحقّ استحبابه قبل القراءه في الرّكعه الاولى خاصّه من كلّ صلاه كما قاله الاكثر لعموم الآيه و الرّوايه و يستحبّ

عيون المسائل، ص: ١٩٤

الاسرار به و لو في الجهرية و روايه خان بن سدير أنّما مدلولها نفى البأس عن الجهرية دون الاستصحاب و صورته على ما في روايه ابى سعيد الخدرى عن رسول الله ص اعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم و روى البيزنطى عن معاويه بن عمّار عن الصادق اعوذ بالله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم و اختاره الشيخ المفيد في المقنعه و جوزّه الشيخ رضى الله تعالى عنهما و في روايه سماعه استعيذ بالله من الشّيطان الرّجيم أنّ الله هو السّميع العليم و روى استعيذ بالله السّميع العليم من الشّيطان الرّجيم اعوذ بالله

يحضرون هو السميع العليم و به قال القاضي ابن البراج ثم الظاهر اشتراكه بين الامام و المأموم كدعاء التوجه و ربما يقال بسقوطه عن المأموم لأن المفهوم من قولهم امام القراءه اختصاصه

عيون المسائل، ص: ١٩٥

بمن يقرأ و هو الاقرب

الخامسه الاصح استحباب الجهر بالقنوت مطلقا فى الجهرية و الاخفاته

لصحيحه زراره عن مولانا الباقر عليه السلام القنوت كله جهارا و اما روايه على بن يقطين عن ابى الحسن الثانى ع ان شاء جهر و ان شاء لم يجهر فانما يعطى التخيير و لا يصادم ذلك استحباب الجهر بعينه و تخصيص ابن الجنيد استحبابه بالإمام خلاف الاصل و قول السيد و الجعفى بأنه تابع للصلاه فى الجهر و الاخفات مدفوع بالنص

السادسه التعويل على الذائع بين الاصحاب من وجوب الجهر فى الصبح و الاولين من العشاءين و الاخفات فى البواقي

فمن خالف عامدا عالما بطلت صلاته و قد نقل الشيخ فيه الاجماع و خلاف ابن الجنيد فيه و السيد المرتضى رضى الله عنه فى المصباح ثابت و المستند صحيحه زراره عن

عيون المسائل، ص: ١٩٦

عن ابى جعفر عليه السلام و وجوب التأسي بفعل النبى ص إلى ان يقوم دليل على خلافه و عموم قوله ص صلوا كما رأيتموني اصلى بالنسبه إلى الكيفيات و الكميات جميعا و اما صحيحه على بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام محموله على الجهر العالى جمعا بينها و بين صحيحه زراره الناصه على المطلوب على سبيل التفصيل و قال الشيخ رضوان الله تعالى عليه هذا الخبر يوافق العامه و لسنا نعمل به و انما العمل على الحديث السابق و فى المعبر هذا تحكم من الشيخ فان بعض الاصحاب لا يرى وجوب الجهر بل يستحبته قال فى الذكرى لم يعتد الشيخ بخلافه و من القواعد المقرره ان من يعرف اسمه و نسبه لم يعتد بخلافه فان قيل قوله تعالى لا تجهر بصلاتك و لا تخافت بها ظاهره التخيير و به استدلل العامه قيل الحقيقه

عيون المسائل، ص: ١٩٧

هناك غير مراده لامتناع الانفكاك عن الجهر و الاخفات بل المراد النهى عن الجهر العالى و المخافته القاصره عن مرتبه الاسماع و قوله سبحانه و

ابْتِغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ ارَادَةِ التَّخْيِيرِ بَلْ مَرَاعَاهُ الْاِقْتِصَادَ بِرِعَايَةِ الْمَرْتَبَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَ رَوَى سَمَاعَهُ عَنْ مَوْلَانَا الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْجَهْرُ اِنْ تَرَفَعَ صَوْتُكَ شَدِيدًا وَ الْمَخَافَةُ مَا دُونَ سَمْعِكَ وَ قَالَ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ مَعْنَاهُ لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ كُلِّهَا وَ لَا تَخَافُ بِأَسْرَهَا وَ ابْتِغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا وَسَطًا بِحَسَبِ اَعْدَادِ الصَّيْلُوتِ بِالْجَهْرِ لَيْلًا وَ الْاِخْفَاتِ نَهَارًا وَ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ حَتَّى تَسْمَعَ الْمُشْرِكِينَ فِيحْمَلُهُمْ ذَلِكَ عَلَى السَّبِّ وَ اللَّغْوِ فِيهَا وَ لَا تَخَافُ بِهَا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مِنْ خَلْفِكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

السابعه اجمع علماؤنا على اجزاء التسيحات بدل الحمد اختيارا فى الاخيرتين من الظهريين

و

عيون المسائل، ص: ١٩٨

العشاء و فى الثالثه من المغرب رويانا ذلك فى الصّحيح عن زراره عن مولانا الباقر عليه السّلام و روى العامه عن مولانا امير المؤمنين عليه السّلام انه قال اقرا فى الاوليين و سبّح فى الاخيرتين فكلّ من الحمد و التّسيح يجب هناك تخيرا ثمّ قد اقتصر الشّيخ المفيد نور الله مضجعه على منطوق صحيحه زراره و الشّيخ رضى الله تعالى عنه أوجب فى النّهايه و الاقتصاد تكرير ذلك ثلاثا فيبلغ اثنا عشر تسيحه و قال المرتضى يكرّر سبحان الله و الحمد لله و لا اله الا الله ثلاثا ثمّ يقول الله اكبر فيكون عشر تسيحات و هو فتوى المبسوط و الجمل و اختاره ابن ادريس و ابن البرّاج و اقتصر ابن بابويه و تبعه ابو الصّلاح على التّكرير ثلاثا حتّى يكون تسعا و هو فى كتاب حريز و الاصحّ عندى قول المفيد وفاقا للعلّامه و اليه ذهب جدّى المحقّق اعلى الله قدره و الاحوط الافضل فتوى

عيون المسائل، ص: ١٩٩

النّهايه و صاحب البشرى مال إلى اشتراك الجميع فى الاجزاء و أورد على نفسه

التخيير بين الوجود و العدم و هو غير معهود و اجاب بالتزامه كالمسافر فى مواضع التخيير و فى المعتبر الوجه جواز الكل و ان كانت روايه الاربع اولى و الاكثر احوط و لكنّه لا يلزم و فى الذكرى و هو قول قوى لكن العمل بالأكثر اولى مع اعتقاد الوجوب و الجواب الحق عن ايراد صاحب البشرى ان التخيير بين الفردين الناقص و الكل و الاقل و الاكثر لا بين الوجود و العدم فاذن هناك افراد متفاوتة قوه و ضعفا و طبيعه المأمور بها تتحقق بتحقق كل من تلك الافراد بحسب تعيين الشارع فبالايتان بأقل الفردين تحصل البراءه و مع ذلك فان الافضل اضافه ما به يتحقق الفرد الاقوى اذ الايتان به ايضا طريق البراءه و لكن على الوجه الاكمل فقول

عيون المسائل، ص: ٢٠٠

العلامة فى القواعد و يستحب لا ينافى الايتان بها قصد الوجوب التخيري على ما قرره جدى اعلى الله قدره فى الشرح

تنبيهات

احدها هناك روايتان لم يقل بمضمونهما من الاصحاب

قائل كما عن بعض المتأخرين نور سرّه إحداهما صحيحه عبيد الله بن زراره قال سألت ابا عبد الله عليه السّلام عن الرّكعتين الاخيرتين من الظّهر قال تسبّح و تحمد الله و تستغفر لذنبك و ان شئت فاتحه الكتاب فانّها تحميد و دعاء فمنطوقها الاجتراء بالتسبيح و التحميد من دون التهليل و التكبير او احدهما ثم لزوم الاستغفار بعد ذلك و لم يقل بشىء منها احد و الاخرى روايه على بن حنظله قال سألت ابا عبد الله عليه السّلام عن الرّكعتين الاخيرتين ما اصنع فيهما فقال فان شئت فاقرأ فاتحه الكتاب و ان شئت فاذكر الله فمدلولها

عيون المسائل، ص: ٢٠١

الاجتراء بمطلق الذكر و لا قائل به لكن الظاهر أنّه عليه السّلام اراد بذكر

اللَّهِ التَّسْبِيحَاتِ الْارْبَعِ ۞ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ هُمَا وَاللَّهُ سِوَاهُ أَنْ شِئَتْ قِرَاتٌ وَأَنْ شِئَتْ سَبَّحَتْ وَعَلَى هَذَا فَصَحِيحُهُ عِبَادَةُ اللَّهِ أَيْضًا مَحْمُولَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَلِذَلِكَ اسْتَدَانَ إِلَيْهَا الْأَصْحَابُ فِي الْأَسْتِدْلَالِ عَلَى التَّسْبِيحَاتِ الْارْبَعِ مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ زَائِدٍ

و ثَانِيهَا هَلْ نَسِيَانُ الْقِرَاءَةِ فِي الْأَوَّلِينَ مِنْهَا لَتَعْيِينِ الْفَاتِحَةِ

□
وَسَقُوطُ التَّخْيِيرِ فِي الْآخِرَتَيْنِ الْأَقْرَبِ بَقَاءُ التَّخْيِيرِ عَمَلًا بِالْأَسْتِصْحَابِ وَاسْتِنَادًا إِلَى صَحِيحِهِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الذَّائِعُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ وَأَمَّا الْأَوْلَى لَهُ الْقِرَاءَةُ لِئَلَّا يَخْلُو الصَّلَاةَ مِنْهَا وَاخْتَارَ فِي الْخِلَافِ تَعْيِينَ الْقِرَاءَةِ لِرَوَايَةِ حُسَيْنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ جَعَلَهَا أَحْوَجَ لِمَعَارَضَتِهَا

عيون المسائل، ص: ٢٠٢

بِصَحِيحِهِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَالْجَوَابُ أَنَّ تِلْكَ الرِّوَايَةَ عَلَى تَقْدِيرِ صَحِّهِ الطَّرِيقِ غَيْرُ مُجْدِيهِ لِلْمَطْلُوبِ بَلْ نَحْنُ مَفْتُونُونَ بِمُوجِبِهَا أَلَيْسَ الْأَمْرُ بِالْقِرَاءَةِ وَأَنْ كَانَ لِلْوَجُوبِ أَلْمَا أَنَّهُ لَا يَصَادَمُ التَّخْيِيرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّسْبِيحِ فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ خِصَالِ التَّخْيِيرِ يُوصَفُ بِالْوَجُوبِ وَأَمَّا صَحِيحُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي صَلَاتِهِ قَالَ لَا صَلَاةَ لَهُ أَلَا أَنْ يَقْرَاهَا فِي جَهْرٍ أَوْ اخْفَاتٍ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى التَّرْكِ عَمْدًا إِذَا الْقِرَاءَةُ لَيْسَتْ رُكْنًا حَتَّى تَبْطُلَ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا مَطْلَقًا

و ثَالِثُهَا اخْتَلَفَ فِي الْمَفَاضِلِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ

فَظَاهِرُ الصَّيْدُوقِيِّ أَنَّ التَّسْبِيحَ أَفْضَلَ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمَنْفَرِدِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي عَقِيلٍ وَابْنِ إِدْرِيسٍ وَظَاهِرُ النَّهَائِيِّ وَالْمَبْسُوطِ وَ الْجَمَلِ الْمَسَاوَاهِ مَطْلَقًا وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْأَسْتِصْحَابِ التَّخْيِيرَ عَلَى

عيون المسائل، ص: ٢٠٣

الْمَسَاوَاهِ فِي حَقِّ الْمَنْفَرِدِ أَمَّا الْإِمَامُ فَالْأَفْضَلُ لَهُ الْقِرَاءَةُ وَعَدَّ شَيْخُنَا فِي الدَّرُوسِ مِنَ الْمَسْنُونَاتِ الْقِرَاءَةَ لِلْإِمَامِ فِي الْآخِرَتَيْنِ وَ التَّسْبِيحَ لِلْمَنْفَرِدِ وَاسْتَحَبَّ ابْنُ الْجَنِيدِ لِلْإِمَامِ التَّسْبِيحَ إِذَا تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ مَسْبُوقٌ وَالْقِرَاءَةَ أَنْ عَلِمَ دُخُولَ الْمَسْبُوقِ أَوْ جُوزَهُ لِيَكُونَ ابْتِدَاءَ الصَّلَاةِ لِلدَّخْلِ بِقِرَاءَةِ أَمَّا الْمَأْمُومُ فَيَقْرَأُ فِيهِمَا وَالْمَنْفَرِدُ يَجْزِيهِ أَيْمًا فَعَلٌ وَالْوَجْهُ عِنْدَ مَا فِي الدَّرُوسِ لَمَّا فِي صَحِيحِهِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الصَّادِقِ

ع أنى اكره ان اجعل اول صلاتى اخرها و هى محموله على المنفرد و القراءه للإمام منصوص عليها فى روايه منصور بن حازم عن الصادق ع و اما روايه محمّد بن حكيم عن الكاظم ع فمحموله على الامام و روايه محمّد بن حمران عن الصادق ع فمفادها مطلق افضليته التسبيح لا افضليته التسبيح مطلقا و روايه على بن حنظله عن ابى عبد الله عليه السلام

عيون المسائل، ص: ٢٠٤

فأما أنه عليه السلام رام فيها مساواتهما فى مجزّد الأجزاء لا فى الفضيله و قول السائل فأى ذلك افضل معناه أيهما اولي و احق بالأجزاء و أمّا أنّها محموله على المساواه بحسب الفضيله فى حقّ المأموم فلم يلزم اطراحها كما حكم به جدّى اعلى الله درجته فى شرح القواعد فأما روايه الحلبيّ عن الصادق ع اذا قمت فى الاخيرتين لا تقرأ فقل الحمد لله و سبحان الله و الله اكبر و الظاهر فيها انّ قوله ع لا تقرأ فيهما ليس للنهى كما اخذه شيخنا فى الذّكرى بل هو بمنزله القيد و المعنى اذا قمت فى الاخيرتين غير قار فيها فقل إلى اخر الحديث

و رابعها هل التسبيح افضل مع نسيان القراءه فى الاوليين ام القراءه

ذهب الحسن بن ابى عقيل إلى الأوّل و يعطيه ظاهر صحيحه معاويه بن عمّار و الشّرخ فى المبسوط إلى الاخير

عيون المسائل، ص: ٢٠٥

و اختاره شيخنا فى التّفليته و هو اولي

و خامسها يجوز القراءه فى احدى الاخيرتين و التسبيح فى أخراهما

و فى روايه حسين جماد اشعار بذلك حيث قال عليه السلام اقرا فى الثالثه

و سادسها ليس فيها بسمله وجوبا لأنّها جزء من القراءه فقط

قال فى الذّكرى و الاقرب أنّها غير مسنونته هنا و لو اتى بها لم يكن به باس و نحن نقول أنّما يصحّ نفى البأس على تقدير الاتيان بها مع عدم اعتقاد أنّها من مسنونات التسبيح

و سابعها الاقرب أنّه اذا شرع فى احدهما فليس له تركه و العدول إلى الاخر

و ان كان إلى الافضل لأنّه ابطال للعمل و يحتمل جوازه كخصال الكفاره و خصوصا إلى الافضل و لو شرع فى احدهما بغير قصد قال فى الذّكرى فالظاهر الاستمرار عليه لاقتضاء نية الصّلاه فعل أيهما كان و لو كان قاصدا لأحدهما فسبق لسانه إلى الاخر

إنَّ التَّخْيِيرَ باقٍ فإِنْ تَخَيَّرَ غَيْرَهُ اتَى بِهِ وَ إِنْ تَخَيَّرَ مَا سَبَقَ إِلَيْهِ لِسَانَهُ قَالَ شَيْخُنَا فِي الذِّكْرِى فإلأجود استينافه لأنَّه عمل بغير نيّه

و نأمنها الذائع بين الاصحاب أنه لا يستحب الزيادة على اثنا عشره تسيحه

و قال الحسن ابن ابى عقيل يقول سبحان الله و الحمد لله و لا اله الا الله و الله اكبر سبعا او خمسا و ادناه ثلث فى كل ركعه فالوجوب التخييري عنده بين اثني عشره و عشرين و نحن نقول مثل ما قال شيخنا فى الذكرى لا بأس باتباع مثل هذا الشيخ العظيم الشأن فى استحباب تكرار ذكر الله تعالى

و نأسعا الاقوى اعتبار وجوب الترتيب فى التسيح

كما صوره فى صحيحه زراره و نفاه ابن الجنيد لظاهر صحيحه عبيد الله الحلبي و المحقق فى المعبر للأصل مع اختلاف الروايه و الاصل مدفوع بشغل الذمه فلا بد من

تيقن البراءه و الروايه غير مصرحه بنفى الترتيب

و عاشرها يجب فيه الموالاه الواجبه فى القراءه و مراعاه الألفاظ العربيه و الاعراب

فلا يجوز الترجمة اختيارا و اما على الاضطرار لعدم التمكن من العربيه فالاقرب الاجزاء و حادى عشرها الاقرب و وجوب الاخفات فيه كما فى القرآن و نفاه ابن ادريس للأصل مع عدم النص قلنا عموم الاخفات فى الفريضه كالتص مع اعتضاده بالاحتياط

و ثانى عشرها حكم التسيح حكم القراءه فى الوجوب و عدم الركنيه

فتبطل الصلاه بتعمد تركه لا بنسيانه

السادس و لنذكر فيه بقيت مما رما إيراده ذكرنا موجزا

فمنها استحباب الترتيل فى القراءه و فى التسيح و هو بتبيين الحروف المهموسه و المجهوره و الاستعلايه و الاطباقيه و غيرها بساير صفاتها المعبره و رعايه الوقف التام ثم الحسن ثم الجائر و تعمد

الاعراب في غير موضع الوقف و عدم قراءه سوره الاخلاص بنفس واحد بل التنفس على او اخر آيها و السكوت القصير بعد الحمد و بعد السوره و كذلك عقب التسيحات في الاخيرتين على الاظهر و غير ذلك مما يزيد على القدر الواجب تحتما و منها استحباب تكرار الذكر في الركوع بالتثليث او التخميس او التسبيع و ظاهر جم من الاصحاب انه نهايه الكمال و تومئ اليه روايه هشام بن سالم عن الصادق ع و روى حمزه بن حمران و الحسن بن زياد العدي عن الصادق ع اربعا او ثلثا و ثلثين مره و روى ابان بن تغلب انه عد في الركوع و السجود على الصادق عليه السلام ستين تسبيحه و الظاهر استحباب الوتر و عد الستين لا ينافي الاتيان بما يزيد عليه و الوجه على ما في المعبر الاقتصار في مجاوزه التسبيح على ما لا يسام منه و لا يفوت

معه اقبال القلب و الامام ان لم يرض المأمومون و لم ينحصروا فلا يتجاوز التثليث و منها استحباب القيام للوقف المستحب في اثناء القراءه فانه بحسب تلبس الصلاه به جزء من الموصوف بالوجوب غايه الامر انه من قبيل الواجب المخير و كذلك القيام في القنوت مثلا- اما القيام الذي يقع فيه السكوت للمتفلس فلا اشكال في وجوبه على التحتم لانه من ضروريات القراءه فاذن فرق شيخنا في الذكرى بين القيام في القراءه

بسوره طويله و بين القيام للقنوت و سائر المستحبات بأنّ الاوّل يدخل في موصوف الوجوب تخيرا و الثاني لا- يوصف الا بالاستحباب غير مسلم بل منظور في صحته و الوجه عدم الفرق في الوجوب التخييري بحسب الجزئيه للصلاه الكامله و الاستحباب بحسب لحاظ الخصوصيه بما هي تلك الخصوصيه و منها استحباب تسميت العاطس

عيون المسائل، ص: ٢١٠

و التسبيح عند دعاء الوالد و لبيك عند دعاء الوالده على ما في الزوايه عن الكاظم عليه السلام و كذلك التلبيه اذا مرّ بيا أيتها العذرين آمنوا فيقول لبيك ربنا و ساير ما يضاهاى تلك الامور و منها تخيير المسافر في الاماكن الاربعه و الحق السيد المرتضى و ابن الجنيد مشاهد الأئمه عليهم السلام بين القصر و الاتمام و المستحب الافضل هناك هو الاتمام و ظاهرهما تحتمه و عمم الصدوق القصر تحتما و الأقرب تخصيص التخيير مع استحباب الاتمام بالمساجد الثلاثه و ما دار عليه سور الحضرة الحسينيه و ما حوته قب المشاهد المنوره دون البلدان و قال بعض الاصحاب بذلك في البلدان و قال في المعتبر الحرمان كمسجديهما بخلاف الكوفه و قال الشيخ في المبسوط و قد روى الاتمام في حرم الله و حرم الرسول و حرم امير المؤمنين و حرم الحسين فعلى هذه الزوايه يجوز الاتمام خارج المسجدين بالكوفه و بالنجف و هل القضاء كالاداء في التخيير

عيون المسائل، ص: ٢١١

استقره في البيان سواء وقع فيها او في غيرها و سواء فاتت عمدا او نسيانا و سواء كان صلاها تماما ثم قد تبين الخلل او لا هذا اذا فاتت و هو فيها و لو حضرها زمانا يسع الصلاه ثم خرج و قد بقي من الوقت ما يسعها ففاتت ففيه

وجهان مرتبان على الحاضر أول الوقت فيسافر آخره واولى بالقصر هنا و منها تخيير المدين بين انظار الغريم المعسر و ابراء ذمته مع استحباب الابرء و منها تخيير النبي ص فى قيام الليل بين الثلث و النصف و الثلثين مع استحباب الفرد الاكثر و منها تخيير الامام بين تطويل القراءه و تخفيفها و تكثير الاذكار و تقليلها مع استحباب الفرد الاخف الاقل الا ان يؤثر المأمومون التطويل و كذلك المنفرد اذا سئم و ملّ و منها استحباب الجهر فى صلاه الجمعه اتفاقا و فى ظهرها مطلقا على قول الشيخ و تبعه العلامة فى المختلف و اذا صلّيت جماعه كما هو ظاهر الصدوق و اختاره ابن ادريس و هو قول السيد المرتضى رضى الله تعالى

عيون المسائل، ص: ٢١٢

عنه و المحقق فى المعتبر نفاه مطلقا و استقر به شيخنا فى البيان و الدروس و الذكرى و الاصح عندى قول الشيخ و العلامة وفاقا لجدى المحقق اعلى الله قدره فى شرح القواعد لأنّ حسنه الحلبي عن الصادق عليه السلام ناصه عليه قال سألته عن القراءه فى الجمعه اذا صلّيت وحدى اربعاً اجهر بالقراءه فقال نعم و قال اقرأ سورة الجمعه و المنافقين يوم الجمعه و صحيحه عمران الحلبي مطلقه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول و سئل عن الرجل يصلّى الجمعه اربع ركعات أ يجهر فيها بالقراءه فقال نعم و القنوت فى الثانيه و تقرب من ذلك روايه محمد بن مسلم الصّحيحه عنه عليه السلام و كذلك روايه محمد بن هارون عنه عليه السلام و اما صحيحنا ابن ابى عمير عن جميل عن ابى عبد الله عليه السلام و محمد بن مسلم عنه عليه السلام

عيون المسائل،

اذ سألاه عن صلاه الجمعه فى السيفر فقال ع تصنعون كما تصنعون فى غير يوم الجمعه فى الظهر و لا يجهر الامام فيها بالقراءه
 ائما يجهر اذا كانت خطبه فقد حملها الشيخ على حال الخوف و التقيّه و منها التخيير فى صلاه الكسوفين بين اكمال السوره و
 تكرار الحمد خمسا او تبعض السوره على التخسيس من بعد الحمد مرّه واحده مع افضلئيه الاكمال و التكرار و ابن ادريس لم
 يوجب تكرار الحمد مع اكمال السوره بل استحبه و كذلك استحباب القنوت على كل مزدوج و استحباب الجهر بالقراءه و سواء
 فى ذلك الكسوف و الخسوف على الاصحّ و قيل بالاخفات فى الكسوف لعموم الجهر فى الليلئيه و الاخفات فى النهارئيه

فرعان

الأول اذا قرأ بعض سوره فهل يبقى التخيير فيما بعدها بين اكمالها و بين قراءه سوره غيرها

كامله او مبعّضه استقره شيخنا فى البيان فيعيد الحمدان

عيون المسائل، ص: ٢١٤

قرأ كامله غيرها قال شيخنا و كذا ان قرأ بعض سوره اخرى على الاقرب

الثانى لو كان رصديًا و استبان له حصول الكسوف او اخبره عدل رصديّ بالحصول

ثم حضر الوقت و لم يعلم الحصول لمانع فقد قال شيخنا فى البيان الاقرب انه كالعالم اما لو حضر الوقت و لم ير و لا مانع فلا
 شىء و اما فى غير الكسوفين كالزّلزله و اخاويف السماء فلا قضاء مع الجهل قطعاً و لا اعتبار فى هذا بحكم المنجم و نحن نقول
 لعلّ الفارق ظاهر فانّ العلم بالكسوف مأخوذ من علم الهيئه و الارصاد و هو علم حقيقى من العلوم الاصلئيه الرياضئيه مستفاد من
 عقود حدسيه و براهين هندسيه يقيئيه منتهيه إلى قضايا فطريه و اما الحكم بالزّلزله و مضاهياتها فماخوذ من علم النجوم و هو فنّ
 ظنئى تخمينئى من فروع العلم الطّبيعى

عيون المسائل، ص: ٢١٥

و لا- سبيل فيه إلى تحصيل العلم اليقينيّ اصلاً فلذلك ذهب رؤساء الحكماء إلى ابطال احكام النجوم و حقّقوا فى كتبهم و
 تعليقاتهم فى الحكمه الالهئيه التئى هى حكمه ما فوق الطّبيعه انه ليس لنا ان نصدّق المنجم فى حكم ما من احكامه اصلاً و ان
 اتّفق ان صارت احكامه مطابقه للواقع

تنبيه وقوع الزّلزله سبب لوجوب الصّلاه و ليس زمانها وقتا لها

فيلزم تأقيت العباده بوقت لا يسعها غالباً فاذن الوجوب هناك فورئى لا موسّع و لكن حيث انه ليس لبعض اجزاء الزمان اللّذى بعد
 زمان الزّلزله اولويّه بالنسبه إلى الصّلاه و إيقاعها بتئيه الاءاء من بعض و قتت بمده العمر على معنى الاتيان بها بتئيه الاءاء مهما
 أوقعها المكلف و ان اخلّ بالفورئيه لعذر او غيره فاذن العباده الموقّته بطول العمر غير الواجبات الموسّعه إذ يآثم المكلف

بعدم الاتيان بها فى مدّه العمر و لا ياثم بترك الواجب الموسّع اذا مات فى وقته الموسّع و قد بقى من الوقت ما يسعه و كذلك حكم الغسل اذا كان واجبا

لنفسه فيعاقب المكلف اذا تركه طول العمر و اما اذا كان وجوبه للعباده لا لنفسه فلا يعاقب اذا مات في سعه الوقت و لم يغتسل و منها استحباب صلاه الجمعه عند كل من يقول بالتخير بينها و بين الظهر ما دامت الغيبه مع وجود الفقيه الجامع لشرائط النيبه العاقه في زمان الغيبه فكل من هذه الاستحيابات في قوه الوجوب و معناه افضلته احد واجبين على التخير لا الندب المصطلح القسم للوجوب

لحاقه اجمع علمائنا على ان النداء المشروط به وجوب السعي إلى صلاه الجمعه

لا بد ان يكون من قبل النبي او الامام او من يأذن له الامام و ينصبه لها و نعى بذلك ان وقت الاذان انما يكون

عيون المسائل، ص: ٢١٧

سببا لوجوب السعي اذا حضر السلطان العادل او من يامر به بذلك كما كان النبي ص ياذن لأئمه الجمعات و امير المؤمنين صلوات الله عليه بعده و على ذلك طباق الاماميه هذا مع حضور الامام ع و اما مع غيبته كهذا الزمان فلاصحابنا في انعقادها قولان الاول و عليه معظم المتأخرين الجواز مع وجود نايب الغيبه لعموم اخبار صحيحه و لأن الفقيه المأمون منصوب من قبل الامام ع لتقلد ما هو اعظم من التجميع كالافتاء و الحكم و اقامه الحدود فكيف لا يكون له التجميع بالناس و اصحاب هذا القول يعبرون عن الوجوب التخييري تاره بالجواز و تاره بالاستحباب فان الجمعه المأتى بها ح واجبه مجزئه عن الظهر اتفاقا منهم فالاستحباب انما هو في الاجتماع او بمعنى انه افضل الامرين الواجبين على التخير فاذا اختارها الفقيه و اتفق

عيون المسائل، ص: ٢١٨

الاجتماع و جب على الناس السعي إليها و الثاني و هو قول الشيخ في الخلاف و المبسوط و اليه ذهب السيد المرتضى في المسائل الميفارقيات و به صرح سائر

و اختاره ابن ادريس و عليه فتوى العلامه فى المنتهى و قواه فى باب الامر بالمعروف من التّحرير عدم الانعقاد اصلا الا ان يحضر الامام او نائبه الخّص فهؤلاء ينفون الشرعيّه فى زمان الغيبه رأسا و يقطعون بالتّحريم قال شيخنا فى الذّكرى و هذا القول متوجّه و الاّ لزم الوجوب العينيّ و اصحاب القول الاوّل لا يقولون به لكنّه اوّلا اختار الجواز و افتى بالتّخيير كما هو مختاره فى الدّروس و البيان و هو عندى اقوى القولين دليلا- و أمتنهما تعويلا- و ليس يلزم الوجوب العينيّ اذ المحقّق انّ الامر لمطلق لا- لخصوص الحتميّه أنّما تستفاد من عدم البديل فهناك مقامان اجماعيان احدهما

عيون المسائل، ص: ٢١٩

سقوط الوجوب العينيّ فى زمان الغيبه و قد اطبق الاصحاب على نقل الاجماع عليه و الآخر اشتراط الجواز ما دامت الغيبه و معناه الوجوب التّخييريّ مع الاستحباب العينيّ بوجود من له النّيابه العامّه و قد نقل الاجماع عليه جدّى المحقّق اعلى الله قدره فى اكثر كتبه و تعاليقه وفاقا لشيخنا فى الذّكرى و العلامه فى التّدكره و المحقّق فى المعتر و كثير من الاصحاب و اما انّ ظاهر لفظ بعض الاصحاب كابى الصّلاح و غيره يوهّم الاكتفاء بمن يتكامل له صفات امام الجماعه و من هناك توهم بعض المتأخّرين و ربّما تبعه بعض المقالدين انّ هناك قولاً- ثالثا هو الوجوب التّخييريّ اذا أمكن الاجتماع و الخطبتان مع حضور من يصلح لامامه الجماعه فمما لا تعويل عليه بل مستبين الوهن عند تأمل غائى و لفظه يتكامل تومئ إلى اجتماع شرائط الافتاء و الحكم أ ليس

عيون المسائل، ص: ٢٢٠

□
العلامه نور الله مضجعه قد اختار من المخالف قول ابى الصّلاح ثمّ نبّه اخيرا

على أنّ المراد بمن يتكامل له صفات امامه الجماعة أنّها هو الفقيه المأمون فإنّه منصوب من قبل الامام عليه السّلام عموماً فيكون هو بمنزله من يستنبيه للتجميع بالخصوص وكذلك شيخنا المحقّق الشّهيد في شرح الارشاد و بالجمله لا رادّ في الاصحاب لاشتراط صلاه الجمعه بالإمام عليه السّلام او منصوب من قبله لكن اصحاب القول بالجواز نزلوا الفقيه الجامع لشرائط الحكم منزله المنصوب الخاصّ على ما تنطبق به اقوالهم جميعاً و توهم خلاف ذلك من سوء التدبّر او ضعف التدرب او نقص التّبع

فروع

الأول حضور الامام ع او من نصب من قبله او نائب الغيبه

أنّما هو شرط شرعيّه الابتداء لا شرط الاستدامه بعد التّحريم على الاصحّ فقد يكون الاشتراط في

عيون المسائل، ص: ٢٢١

الابتداء بما لا يكون شرطاً في الدوام كعدم الماء في حقّ المتيّم فإنّه شرط في صحّه ابتدائه بالصّلاه لا في صحّه الاتمام بعد التّحرّم بالتكبير على الاصحّ وكذلك تضييق الوقت بالنّسبه إلى التّيّم فإنّه شرط الانعقاد ابتداء لا شرط الدوام فلو دخل الوقت على المتيّم صحّ له ان يصلّى في سعه الوقت على الاصحّ وكذلك الاوقات المكروهه يترتب عليها كراهه الابتداء بالنّافله إلا ما له سبب كالزياره و التّحيّه و الاحرام و الطّواف و الاستسقاء و منه قضاء الرّواتب و اعاده المصلّي منفرداً اذا وجد جماعه في شيء من تلك الاوقات على الاشهر لا كراهه الاستدامه و الاتمام و حكم الشّيخ في النّهايه بكراهه النّوافل اداء و قضاء عند الطّلع و الغروب و السّيد المرتضى في الانتصار حرّم التنفّل بالصّلاه بعد طلوع

عيون المسائل، ص: ٢٢٢

الشّمس إلى الرّوال و في النّاصريه جوّز في تلك الاوقات كلّ صلاه لها سبب متقدّم قال و أنّما يجوز ان يبدأ فيها بالنّوافل و قال الشّيخ المفيد رفع

اللّه درجته تقضى التّوافل بعد صلاه الصّبح حتّى تطلع الشّمس و بعد العصر إلى اصفرارها و لا يجوز قضاؤها و لا ابتداؤها عند طلوع الشّمس و لا غروبها و لو زار بعض المشاهد عند طلوعها او غروبها آخر الصّلاه حتّى تذهب حمرة الشّمس عند طلوعها او صفرتها عند غروبها و ظاهر ابن ابي عقيل ايضا عدم الجواز و أنّما حكمهم بالتحريم فى انشاء التّلبس لا فى الاستداه فاذن لو تحرّموا بالجمعه ثم فارق الامام فان كان هناك من ينعقد به الجمعه بالاستخلاف او بالصّلموح و استجماع الشّرائط قدّمه الامام او تقدّم هو او قدّموه و اتمّوها جمعه و جماعه و لو لم يتفق ذلك اتمّوها جمعه و فرادى على الأقرب و استقرب شيخنا فى البيان سقوط الجمعه ح

عيون المسائل، ص: ٢٢٣

□
فيتعين الاتمام ظهرا و جماعه او فرادى و استشكله العلّامه اعلى اللّه قدره فى شرح القواعد و حكم شيخنا فى الذّكرى أنّ الباقيين اذا كانوا مخاطبين بالإكمال ينصبون منهم إماما يصلح لامامه الجماعه و ان لم يكن له صفات نيابه الغيبه لعدم انعقاد الجمعه فرادى و نحن نقول أنّه منظور فى صحّته فانّ عدم انعقادها فرادى أنّما هو بحسب الانشاء لا بحسب الادامه و عموم النّهى عن ابطال العمل يقتضى اتمامها و ان لم تبق جماعه ثمّ التّى هى شرط فى انعقادها أنّما هى الجماعه مع نايب الغيبه فاذا لم يوجد تساوى الانفراد و الايتمام بإمام الجماعه نعم نصب من يصلح لامامه الجماعه إماما و الاقتداء به افضل من الاتمام فرادى

الثانى اذا تقدّم من له صلوح الامامه

فهل يشترط استيناف نيّه القدوه الأقرب ذلك وفاقا لشيخنا فى الذّكرى و خلافا للعلّامه فى التذكره لتغاير الامامين و اشتراط تعيين الامام فى نيّه

عيون

الاعتداء و لأَنَّ المنوَى أَمَا هو الاعتداء بالأول و قد انقطعت قدره بخروجه من الصَّيْلَاهِ فلا بدَّ من استيناف ارتباط ما بقى من الصَّلاه بالتَّانِي و العَلَامَه نظر إلى تنزُّل التَّانِي منزله الأول في ادامه الجماعه فيكفي ما سبق من التَّعِينِ فِي التَّيِّهِ و لا تعويل عليه

التَّالِثُ حَكْمُ الْعِدَدِ حَضُورِ الْإِمَامِ فِي الْإِنْعِقَادِ

فَأَمَّا الْخَمْسَةُ أَوْ السَّبْعَةُ مِنْ شُرُوطِ شَرْعِيَّةِ الْإِبْتِدَاءِ لَا مِنْ شُرُوطِ صِحِّهِ الْإِسْتِدَامَةِ وَ الْإِتْمَامِ فَلَوْ تَحَرَّمُوا بِهَا ثُمَّ انْفَضَّوْا أَلَّا الْإِمَامَ اتَّمَّهَا وَ حُدَّهُ جَمْعُهُ لَا ظَهَرَ عَلَى الْأَصْحَحِّ وَ عَلَيْهِ فَتَوَى الشَّيْخُ فِي الْمَبْسُوطِ وَ فِي سَائِرِ كُتُبِهِ قَالَ فِي الْخِلَافِ وَ لَا نَصَّ لِأَصْحَابِنَا فِيهِ لَكِنَّهُ قَضِيَّةُ الْمَذْهَبِ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي جَمْعِهِ وَ انْعَقَدَتْ بِطَرِيقِهِ مَعْلُومَةٌ فَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُهَا أَلَّا بِبَيِّنٍ وَ رَبَّمَا احْتَجَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا وَ اعْتَبِرْ بَعْضَ مِنَ الْعَامَّةِ فِي وَجُوبِ الْإِتْمَامِ بَقَاءً وَاحِدًا مَعَ الْإِمَامِ أَوْ اثْنَيْنِ وَ بَعْضَ مِنْهُمْ انْفِضَاضِهِمْ بَعْدَ إِيقَاعِ رُكْعِهِ تَامَّةً وَ قَدْ رَجَّحَهُ

عيون المسائل، ص: ٢٢٥

بَعْضَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَيْضًا وَ اخْتَارَهُ الْعَلَامَةُ فِي التَّذَكُّرِ مُحْتَجًّا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِدْرَاكِ رُكْعِهِ مِنَ الْجَمْعَةِ فَلْيُضْفِ إِلَيْهِ أُخْرَى وَ غَايَةُ مَا يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ رُكْعَهُ مِنَ الْجَمْعَةِ لَا يُضْفِ إِلَى مَا إِدْرَاكُهُ أُخْرَى فَمَنْ أَيْنَ دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ مَنْ تَلَبَّسَ ثُمَّ لَمْ يَدْرِكْ رُكْعَهُ قَبْلَ انْفِضَاضِ الْعِدَدِ فَلَا جَمْعَ لَهُ تَكْمِلُهُ كَمَا أَنَّ نِيَّةَ الْإِقْتِدَاءِ كِتَابَةُ الصَّيْلَاهِ فِي الْوَجُوبِ وَ الشُّكُّ فِيهَا كَالشُّكِّ فِي أَصْلِ النَّيَّةِ فَيَبْطُلُ مَعَ بَقَاءِ الْمَحَلِّ وَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ مَعَ الْإِنْتِقَالِ عَنْهُ فَكَذَلِكَ تَعْيِينُ الْمُقْتَدِي بِهِ وَ يَشْتَرَطُ فِي نِيَّةِ الْإِتْمَامِ الْقَصْدَ إِلَى إِمَامٍ مَعْيِنٍ فَلَوْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ اثْنَانِ وَ نَوَى الْإِتْمَامَ بِأَحَدِهِمَا

لا- بعينه بطل و كذا لو نوى الاقتداء بهما و لو نوى الاقتداء بالحاضر على أنه زيد فبان عمراً فهو من جزئيات تعارض الاشارة و العبارة و فى ترجيح أيهما وجهان و منها اصلى على زيد هذا و كان عمراً او على هذه المرأه و كان رجلاً و منها زوّجتك هذه العربيّه و هى عجميّه

عيون المسائل، ص: ٢٢٤

او زينب هذه طالق و هى صفيه و منها بعتك الفرس هذا فاذا هو حمار او خالعتك على هذا الثوب الصّوف فبان قطنا او الابرسم فبان كنانا و قوى العامّه تغليب الاشارة فى الجميع و فى اليمين فروع من هذا الباب مختلفه المسلك

ختم غايه حظّ العابد من صلاه الجماعه جعل صلاته مع صلوات المجتمعين صفقه واحده

فترجع صففته و ان كانت خاسره صفقه رابعه و حظّ السالك من ذلك فوق ما يحصل لنفسه المجرّده من القوّه التّوريه و الهيئه العقلية فان لاجتماع النفوس المستضيئه بالأضواء القدسيّه المستشرقه بالأنوار الالهيه آثارا عظيمه و فوايد جمّه كالمرايا الصقيه المستنيره المتقابله الّتى تتعاكس اضواءها متكامله متشارقه و تتضاعف أنوارها متلامعه إلى حيث لا تطيقها الابصار الضّعيفه العمشه و الاحداق الضيقه

عيون المسائل، ص: ٢٢٧

الرّعشه وقف ظاهره و باطنه و فكره و حدسه و روحه و جسده على حظيره العباده و جمع سرّه و علنه و حسّه و علمه و عمله فى حرم العبوديّه فتصطفّ مداركه العقلية و الحسيه و قواه الادراكيه و التحريكه و مشاعره النظريّه و العمليه و جنوده التجريديّه و التدبيريه كلّ فى درجه اقصى كماله الممكن و اقوى تامه المبتغى و ياتّم روعه المفارق بجمله ما له من المراتب و الارواح و الطبائع و الجنود من بعد ترتيب الرّتب العقلية و تسويه الصفوف الكماليه بائمّه عالم العقل من العقول القدسيّه و الملائكه

النوريه في رفض عالم الحسّ و مهاجره اقليم الهيولى ثم الوصول إلى شهود النور الحقّ و الاتّصال بجناب الاله على الرّب و اما العارف من الجمعه و الجماعه فوق ما سبق من الحظين جمع عالمي الخلق و الأمر و هما جمله ما تحوزه دائره فرجار الامكان بددا في بقعه الليس الصّرف و الهلاك المطلق بحسب النظر إلى نفس الذات جردا

عيون المسائل، ص: ٢٢٨

حين ما هي محفوفه بالفعليه من تلقاء جود حضره الجاعل جددا مطروقه قطوف الرفاعه من فيوض ابداعه رغدا و ذلك من جهه ما لذوات زمر المجموعات من الحدوث الذاتى الغير المنسلخه هي عنه ابداء في افق المسبوقيه بالبطلان الصّريح المستغرق و العدم الشاذج المستوعب لعمود عوالم المعلوليه رصدنا بحسب ما كان هو الواقع في كبد نفس الامر سددا اذ لم يغادر الليس صغيره و لا كبيره الا احصاها في وطاء وعاء الدّهر أمدا و ذلك من جهه ما لكل ما عليه طباع الامكان من الحدوث الدّهريّ الغير الظاهر من ذوى شعوب الممكنات و قبائل المعلولات احدا فاذن العارف يجمع ذمم قاطبه الماهيات بحسب شغلها بالسلب الوارد في حكم واحد طردا فيحكم في صومعه عبوديته على كافه ما سوى معبوده الحقّ بالعدم و الليس أولا في وعاء الدّهر

عيون المسائل، ص: ٢٢٩

حددا فالهلا-ك و البطلان ثانيا بحسب سنخ جوهر الذات حين المجموليه و الوجود ما دامت مجعوله موجوده موصوفه نصدنا فسبحان الذى لا هو الا هو موجودا حقّا حيا قيوما واحدا احدا صمدا

المسأله الخامسه قضيه الاصل وجوب استحضار النبي فعلا في كلّ جزء من اجزاء العباده

لقيام دليل الكل في الاجزاء فانها ايضا عباده و لكن لما تعدّر ذلك في العباده البعيده المسافه او تعسّر في القريبه المسافه اكتفى بالاستمرار الحكمي و هذا كالايمان فأنه لا يشترط فيه

استحضار العقد الصّحيح البتّى الجازم على الدّوام و لكن يستدام حكمه و يجب الامتناع عمّا ينافى الجزم بالعقود البتّيه الايمانّيه فكلّ عباده مشرطه باستدامه التّيه حكما إلى الفراغ منها اتّفاقا و اختلف في تفسيرها ففسّرها بعضهم

عيون المسائل، ص: ٢٣٠

بامر عدميّ هو عدم الانتقال من تلك التّيه إلى نيه تخالفها و اختيار الشّيخ في المبسوط و تبعه الاكثر و منهم من فسّرها بوجوديّ هو تجديد العزم و لا- تعويل عليه و قال بعضهم هي امر وجوديّ هو البقاء على حكمها و العزم على مقتضاها بمعنى كون المكلف في جميع زمان العباده بحيث متى تذكّر التّيه رسخ على الجزم بها و إلى ذلك ذهب شيخنا الشّهيد في كتبه و حكم في الذكري و في رساله الحجّ أنّ هذا الاختلاف من فروع الخلاف في مسأله كلاميه هي أنّ الممكن الباقي هل هو مستغن في بقائه عن المؤثر او أنّه مفتقر اليه في الحدوث و البقاء جميعا فمن يذهب إلى الأوّل يكتفي في استدامه التّيه بعدم الانتقال

عيون المسائل، ص: ٢٣١

منها إلى منافيتها و من يذهب إلى الثّاني يفسّرها بذلك المعنى الوجوديّ و نحن نقول أنّا قد حققنا في صحفنا الحكميه الالهيه أنّ طباع الامكان هو العلّه المحوجه إلى الجاعل و أنّ الحقيقه الامكانيه في حدّ جوهرها مفتاحه إلى ابداع الجاعل إيّاها فالجاعل يجعل سنخ جوهر الماهيه و يفعل نفس ذاتها فينتزع منها الوجود و سواء في ذلك اعتبار الحدوث و البقاء فكيف يحل في شرع العرفان تسويغ ان يمرّ على الممكن المجمعول حين يستغنى فيه عن القيّوم الواجب بالذّات جلّ مجده و ليس يستصحّ العقل الصّحيح الاّ أنّ الماهيه الجوازيه في حدّ ذاتها باطله في الآزال و الأباد فمهما

اتّصل ابداع الجاعل جوهرها و افاضه ذاتها استمرت فعلية و تحقّقا و اذا انقطعت الافاضه عادت نفس ذاتها

عيون المسائل، ص: ٢٣٢

إلى بطلانها الذي تستحقّه و عدمها الذي تستهلك فيه فهي لا محاله تفتاق إلى الجاعل حدودا و استمرارا على جميع الشئون و الاحوال و لكن بناء هذا المبحث على ذلك الاصل منها ليس يكاد يصحّ اصلا أ ليس زمان العباده من أولها إلى آخرها أنّما هو ظرف حدوث العباده لا ظرف بقائها اذ العباده امر غير قارّ الذات و أنّما يكون الامر الغير القارّ حدوثه تدريجيا بحركه منطبقه على الزمان و لا يكون له بقاء عند فريق من اهل النظر قطعا حيث زعموا أنّ الحركه القطعيه لا وجود لها في الخارج اصلا و اما على ما حصّله فئه الحقّ و التحصيل و قد حقّقناه في كتبنا الحكميه البرهانيه من وجود الحركه القطعيه و الزمان الممتدّ في الاعيان فانّما له بقاء دهرى في وعاء الدهر و لا يتصوّر له بقاء زمانى

عيون المسائل، ص: ٢٣٣

في افق الزمان و على أى من المسلكين فافتقار العباده إلى تذكّر النيه في جميع اجزائها أنّما هو بحسب الحدوث فقط و ايضا النظر هناك في فاقه الممكن إلى العله الفاعله لذاته حدودا و بقاء و النيه من شروط العباده لا علّتها الفاعليه و كثيرا ما يكون الشىء شرطاً في بقاءه كالبدن و المزاج بالنسبه إلى النفس المجرّده الانسانيه و الامر هناك كالامر في الشبكه بالقياس إلى الصيّد المقتنص و الشركه بالنسبه إلى الطائر المصطاد فاذن تعليق الخلاف المذكور في تفسير الاستدامه على الخلاف في ذلك الاصل ممّا ليس لسياقه من مساق التوجيه نصيب و ارتكاب من الاريب النبيه غريب - تمّ

استرآبادى، مير داماد،

محمّد باقر حسینی، عیون المسائل، در یک جلد، سید جمال الدین میرداماد، تهران - ایران، اول، ۱۳۹۷ ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

